۵۷
هدایه حکمت

۱۴۶

تیر ۶۰

آستان قدس

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب شرح هدایة الحکمة (ع ب)

مصنف / مؤلف شارح حسین بن معین الدین میبدی

خطی / چاپی نسخ ۱۸ سطرها

سال چاپ یا تحریر .... عدد اوراق ۱۱۶

جزء کتب حکمت .... شماره خصوصی ....

شماره عمومی ۱۳۲۴۹ شماره قبض ....

واقف اهدائی کاظم مدیر شانه‌چی تاریخ وقف اهدا ۱۳۴۸/۲/۲۲

طول ۱۹ عرض ۱۰ شماره صفحات ....

بسم الله الرحمن الرحيم

الهداية امر من لديه كل شئ يعود اليه وله الحمد على
ما انعم علينا سوابق النعم ولواحقها والهم الينا
حقايق الحكم ودقايقها والصلوة على جميع الانبياء
فلا وكيا خصوصا على نبينا محمد حمد حميد حماة العدالة
وخاتم فضل الرسالة وعلى اله الواصلين واصحابه
الكاملين وبعد فيقول المعتصم بلطفه الابدى
حسين بن معين الدين الميبدى اصلح الله تعالى
حالهما ونور بالهما لما رايت كمال عين الاعيان
وهو نوع الانسان بالارتقاء الى علام الفطنة
والاهتداء الى اقسام الحكمة اذ بها يصير الناظر في
حقايق الاشياء بصيرا ومن يوت الحكمة فقد اوتى
خيرا كثيرا فشمرت عن ساق الجد لتحصيلها باحثا

الفص ما يزين به الخاتم ويكتب عليه اسم صاحبه منه

العدالة التوسط بين الافراط والتفريط منه

شبه الجد بالشخص فهو استعارة بالكناية واثبات الساق له استعارة تخييلية وذكر التشمير ترشيح

اى ارتفاع الدليل وحول الفاء على جواب لما عن اجمالها

عن اجمالها وتفصيلها آخرا عن جميع كثير من
الهمم العلماء وجم غفير من الحكماء ابد الله جلالهم
وخلد ظلالهم ورسمت في ايام التحصيل على الكتاب
كتبها ارقاما كثيرة تعد للناظرين فيه بصيرة ومنها
الهداية للمحقق الكامل والمدقق الفاضل اثير الدين
مفضل بن عمر الابهري قدس سره فالتمس مني قوم من
المترددين الى المشتغلين بقرائته لدى ان اجعل
لها من الارقام المتعلقة بها شرحا وابين ما يليق
بكل مبحث منها تعديلا وجرحا وقد كنت معتذرا
بتراكم العوائق وامواج هموما وتلاطم العلائق
امواج عموما فكثر والالتماس وزادوا في الالتماس
فرقمته على ما وافق مسئولهم وطابق مامولهم
والمرجو من الطالبين بطريق الرشاد والناشرين
لرحيق السداد ان ينظروا فيه بعين العناية و
الوداد ويعرضوا عن الاعتراض بالجدل والعناد
وما ابرئ نفسي ان الانسان نسيا وفي السهو و

تلازم

لاخلو عن لطافة لان اشارة الى استاده وهو الجلال الدين الدواني

رحيم العفيف والعفيفي الوعد ...

قوله تعديلا وجرحا من العدالة وهي وضع الشيء في موضعه فمنافي كناية عن قبوله كما ان الجرح عبارة عن رده فيما هو

نوزركوفش راه

الرحيق الخمر او اطيبها او افضلها او الخالص او الصافي

النبيات على انه لا يسع الجاهل تحقيق الصواب في كل باب

وهذا اول ما صنفته في عنفوان الشباب ومنه الاستعانة

لفتح ابواب الهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية

اعلم ان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات على

ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية وتلك

الاعيان اما الافعال والاعمال التي وجودها قائم بقدرتنا

بقدرتنا واختيارنا اولا فالعلم باحوال الاول

من حيث يؤدي الى صلاح المعاش والمعاد يسمى

حكمة عملية والعلم باحوال الثاني يسمى حكمة نظرية

وكل منهما ثلثة اقسام اما العملية فلانها اما علم بمصالح

شخص معين بانفراده ليتحلى بالفضائل ويتخلى عن

الرذائل ويسمى تهذيب الاخلاق واما علم بمصالح قوم

جماعة متشاركة في المنزل كالوالد والمولود والمالك

والمملوك ويسمى تدبير المنزل واما علم بمصالح جماعة

متشاركة في المدينة ويسمى سياسة المدينة واما

النظرية فلانها اما علم باحوال ما لا يفتقر في الوجود

الخارجي والتعقل الى المادة كالاله وهو العلم الاعلى
ويسمى بالالهي والفلسفة الاولى والعلم الكلي
وما بعد الطبيعة وقد يطلق عليه ما قبل الطبيعة
ايضا لكنه نادر جدا واما علم باحوال ما يفتقر اليها
في الوجود الخارجي دون التعقل كالكرة وهو
العلم الاوسط ويسمى بالرياضي والتعليمي واما علم
باحوال ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي والتعقل
كالانسان وهو العلم الادنى ويسمى بالطبيعي و
جعل بعضهم ما لا يفتقر الى المادة اصلا قسمين ما
لا يقارنها مطلقا كالاله والعقول وما يقارنها
لكن لا على وجه الافتقار كالوحدة والكثرة وسائر
الامور العامة فيسمى العلم باحوال الاول الهيا و
العلم باحوال الثاني علما كليا وفلسفة اولى
واختلفوا في ان المنطق من الحكمة ام لا فمن فسرها
بخروج النفس الى كمالها الممكن في جانبي العلم و
العمل جعله منها بل جعل العمل ايضا منها وكذا من

ترك الاعيان في تعريفها من اقسام الحكمة النظر
اذ لا يبحث فيه الا عن المعقولات الثانية التي ليس
وجودها بقدرتنا واختيارنا واما من فسرها بما
ذكرناه وهو المتبوع بينهم فلم يعده منها لان موضوعه
وهو المعقولات الثانية ليس من اعيان الموجودات
الماخوذة في تعريفها وقد يقال فعلى هذا لا يكون
العلم باحوال الامور العامة منها لانها غير موجودة
في الخارج على ما بينه المحققون واجيب بان الامور
العامة هناك ليست موضوعات بل محمولات تثبت
للاعيان فان قولنا الوجود زايد في الممكن في قوة
قولنا الممكن موجود بوجود زايد والمهم رتب
على ثلاثة الاول في المنطق لانه آلة لتحصيل العلوم
والثاني في الطبيعي والثالث في الالهي بالمعنى الاعم
ولمزيد احتياجه الى الطبيعي قدم الجزء عنه
اعرض عن الحكمة الرياضية لا تبناء مسائله الاكثر على
الامور الموهومة كالدائرة وانها الموهومة المبحوث عنها

فى الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان

شريعة المصطفوية قد قضت الوطر عنها على اكمل وجه

واتم تفصيل وفيه بحث لانه ان اراد بالامور الموهومة

ما لا يكون موجودا فى نفس الامر ويخترعه الوهم

فلا نم ابتناء الرياضى عليها اذ لا شك ان الكرة اذا تحركت

فى نفس الامر ويخترعه على مركزها فلا بد ان ينفرض

فيها نقطتان لا حركة لهما اصلا وهما القطبان

وان ينفرض بينهما دائرة عظيمة فى حاق الوسط

ويكون الحركة عليها اسرع وهى المنطقة وان ينفرض

عن جنبيها دوائر صغار موازية لها ويكون الحركة

عليها بطيئة بالقياس اليها بطؤ متفاوتة جدا

فما هو اقرب الى القطب يكون ابطأ مما هو اقرب

الى المنطقة فهذه وامثالها وان لم يكن موجودة فى

الخارج لكنها امور موهومة متخيلة تخيلا صحيحا

مطابقا لما فى نفس الامر كما يشهد به الفطرة السليمة

وليست مما يخترعه الوهم كانياب الاغوال وان اراد عباره

عزه

والشيخ قد اخرج العلم وعرفها باعتباركمال نفس الانسانية بالتصورات الكاملة والتصديقات المطابقة فى النظريات والعمليات

الكرة جسم يحيط به سطح مستدير يكون فى داخله نقطة يكون ان نعرض المستقيم الخارجة منها اليه الخطوط مساوية

والفرق بين الكرة والكروى ان الكرة يطلق على الجسم المحاط بسطح مستدير والكروى يطلق على الشكل

الحاق الوسط الحقيقى وقيل لا اضافة فيه بيانية اى الحاق الذى هو الوسط بلا زيادة

الدائرة عبارة عن سطح مستو يحيط المستدير وانا فرض نقطة فى حاق وسطها يكون اعراضها منه

ما لا يكون موجودة في الخارج وان كان موجودا
في نفس الامر فلا تم ان الابتناء عليهما يصلح علة لا
كيف وينضبط بها احوال الحركات من السرعة والبطوء
والجهة على وجه المحسوس والمرصود بالآلات وتنكشف
بها احكام الافلاك والارض وما فيهما من دقايق
الحكم وعجايب الفطرة بحيث يتحير الواقف عليها في
عظمة مبدعها قائلا ربنا ما خلقت هذا باطلا و
معنى كون الشيء موجودا في نفس الامر انه موجود
في حد نفسه فالامر هو الشيء ومحصله ان وجوده ليس
متعلقا بفرض فارض واعتبار معتبر فالملازمة
بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة في
حد ذاتها سواء وجد فارض او لم يوجد وسواء
فرضها او لم يفرض قطعا ونفس الامر اعم
من الخارج مطلقا فكل موجود في الخارج موجود
في نفس الامر بلا عكس كلي ومن الذهني من وجه
لامكان ملاحظة الكواذب كزوجية الخمسة فيكون

اعم الذهن من السافل والا فالذهن الاعلى اعم مطلقا من نفس الامر

موجوده

بجنبه موجودة في الذهن لا في نفس الامر ومثلهما يسمى

ذهنيا فرضيا او زوجية الاربعة موجودة فيهما

مثلها يسمى ذهنيا حقيقيا ولما نسجت عناكب النسيان

على القسم الاول ما كان مشهورا وصار كالعلم لكي

مذكورا فاقتصرت على شرح القسمين الاخرين محررا

في اكثر المباحث عما يرد على بشادهين ربنا افتح بيننا

وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين القسم الثاني

في الطبيعيات قيل اي في مباحث الاجسام الطبيعية

اقول الاولى ان يقال مباحث الحكمة الطبيعية هي

بعينها مباحث الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعي هو

موضوعها فالمآل واحد فما وجه اولوية ما ذكرت

فاقول لا نم ان المآل واحد فان موضوع الحكمة الطبيعية

هو الجسم الطبيعي من حيث تبعيته للحركة والسكون

لا مطلقا فليست مباحث الاجسام الطبيعية مطلقا هي

مباحث الحكمة الطبيعية بل من الحيثية المذكورة ولا دلالة

للفظ الطبيعيات على تلك الحيثية وان سلمنا فلا نسلم

الظاهر ان قوله ما كان مشهورا حال من القسم الاول

وهو الجوهر القابل للانقسام في الجهات الثلث منه

المشهور ان موضوع العلم الطبيعي هو الجسم الطبيعي من حيث الحركة والسكون اورد عليه ان الحركة والسكون اذا كانا قيد الموضوع لا يجوز ان يبحث عنهما فيه لان المبحوث عنها هي التي تعرض للموضوع بعد تمامه والقيد من تتمة الموضوع فلا يكون عرضا ذاتيا مبحوثا عنه مع ان البحث واقع فيه وقد يجاب بان المراد من حيث استعداد الحركة والسكون فيكون قيد الموضوع هو استعداد الحركة والسكون من الاعراض المبحوث عنها فلا اشكال

ان مقصود المصنف بيان ان القسم الثاني في الحكمة
الطبيعية واذا امكن حمل كلامه على مقصوده من
غير تكلف فحمله عليه اولى من حمله على ما يؤول اليه وايضا
يجب حمل الالهيات فيما ياتي من قوله القسم الثالث
في الالهيات على مباحث الحكمة الالهية قطعا فحمل الطبيعيات
التي هي نظيرها على ما ذكرناه اولى ليطابق النظيرات
وذكروا ان الجسم الطبيعي جوهر قابل للانقسام في
الجهات الثلث اقول فيه نظر لانهم ان ارادوا القابل
بالذات فلا يصدق هذا التعريف على شيء لان القابل
بالذات للانقسام في الجهات الثلث منحصرة في الجسم
التعليمي اي الكم القايم بالجسم الطبيعي الساري
فيه في الجهات الثلث وقد صرحوا بذلك وان ارادوا
القابل في الجملة يصدق التعريف على كل من الهيولى
والصورة ايضا وهو مرتب على ثلثة فنون لان الاجسام
منحصرة في الفلكيات والعنصريات والبحث اما عن
احوال عامة لهما او خاصة باحد بهما الفن الاول

فيما يعمّ الاجسام اى الطبيعية وهى المتبادرة عند

الاطلاق الى الفهم واكثرهم على ان اطلاق الجسم

على الطبيعى والتعليمى بالاشتراك اللفظى وقد يقال

ان الجسم هو القابل للابعاد الثلثة فان كان جوهرا

فطبيعى وان كان عرضا فتعليمى وهو مشتمل على عشرة

فصول فصل فى ابطال الجزء الذى لا يتجزى ويقال له

الجوهر الفرد ايضا وهو جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة

قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا والقسمة

الوهمية ما هو بحسب الوهم جزئيا والفرضية ما هو

بحسب الفرض العقلى كليا فان قلت لا حاجة الى اقامة

الدليل على بطلان هذا لامر اذ لا يتصور شئ لا يمكن

للعقل فرض قسمة غاية ما فى الباب ان يكون الفرض

محالا قلت المراد من انه لا يقبل القسمة الفرضية انه

لا يجوز القسمة فيه لا انه لا يقدر على تقدير قسمته ولا

انه صالح للنزاع لانا لو فرضنا جزءا بين الجزئين فاما

ان يكون الوسط مانعا من تلاقى الطرفين او لا

لا سبيل الى الثانى فلانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء

قال الامام الجوهر مشتق من الجوهر وسمى الجوهر به لظهوره ووجوده ... لظهوره ووجود العرض لو سلم له تسمية ... تسميته بالجوهر لا يلزم ان يكون مطردا

ان يرد بالوضع هنا كون الشئ بحيث ...

بان يفرض فيه شئ دون شئ بحسب الوهم جزئيا

... وذلك لان ... والشكل ... ان تقبل الانفكاك ... الصلبة او بسهولة كالاشياء ... لا تقبل كالفلك عند الحكماء ... وقد ينقسم ... بالكسر والثالث بالوهم والفرض ... اذ الفرض ان الوهم ربما يقف لصغره ... على سحقنا ... لانه لا يقدر على الاحاطة بما لا يتناهى والعرض العقلى لا يقف لتعلقه بالكليات المشتملة على الصغير والكبير والمتناهى وغير المتناهى نقل عن شرح ...

ح تداخلة وتداخل الجواهر اي دخول بعضها في

حيز بعض اخر بحيث يتحدان في الوضع والحجم محال

بالبديهة وايضا فلا يكون وسط وطرف وقد فرضنا

الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه مانعا من

تلاقي فيما فما به تلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به

تلاقي الطرف الاخر فينقسم لا يقال هذا يستلزم ان

له غايات ويجوز ان يكون لشئ واحد غير منقسم في ذاته نهايات هي اعراض

حالات فيه لانا نقول ان كانت لنهايات حالتين في

محل واحد يجب الاشارة ويكون الاشارة الى احدهما

عين الاشارة الى الاخرى فيلزم تلاقي الطرفين و

ان كانتا حالتين في محلين متمايزين بحسب الاشارة

فيلزم الانقسام ولو وهما اذ يمكن حينئذ ان

يتوهم فيه شئ دون شئ كما يشهد به البداهة

ولانا لو فرضنا جزءا على ملتقى جزئين فاما ان

يلاقي واحدا منهما فقط او مجموعهما او من كل

واحد منهما شيئا او واحدا منهما وبعضا من الاخر

والاول يح والا لم يكن على الملتقى فتعين احد

القسمين

نفسام
تقسيمين الاخرين بل احد الاقسام الاخر فيلزم الا
حد
اى انقسام ما على الملتقى او الكل او ما على الملتقى و ا
هذين
الطرفين الجزئين لا محالة وينبغى ان يعلم ان
الدليلين يدلان على بطلان تركب الجسم من الاجزاء
التى لا يتجزى وتحريرها بان يقال لو امكن تركب
الجسم منها لامكن وقوع جزئين جزئيا او على
ملتقاهما والتالى باطل لما فصل فكذا المقدم و
لا دلالة لهما على بطلان وجود الجزء فى نفسه اذ
ليس لنا ان نقول لو امكن وجود الجزء فى نفسه
حتمال
لامكن وقوع جزئين جزئيا و على ملتقاهما لا
انه يقتضى نوعا الاختصاص فى فرد فمن هذا ناسب
يقال فى صدر البحث فصل فى ابطال تركب الجسم من
الاجزاء التى لا يتجزى اقول يمكن اقامة الدليلين
على بطلان وجود الجزء فى نفسه بان يفرض الجزئين
الجسمين او على ملتقاهما كما لا يخفى على ذوى الافهام
فصل فى اثبات الهيولى ولا حاجة الى اثبات الصورة

لان الجسم التعليمى عرض والاثبات انه لا بد له من قابل يقوم به وذلك محله الصورة الجسمية

الهيولى جوهر فى الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال محل الصورتين الجسمية والنوعية

الصورة الجسمية هى الجوهر المتصل القابل للابعاد المدركة من الجسم فى بادى النظر

الهيولى هى التى معها الشئ بالقوة

والصورة هى التى معها الشئ بالفعل

لما ابطل تركب الجسم من الاجزاء بدليلين بين انه مركب من الهيولى و الصورة فقال فصل

الجسمية لانها هي الجوهر الممتد في الجهات الثلث وفي

معلوم بالضرورة ان كل جسم من حيث هو جسم فهو

مركب من جزئين اى جوهرين يحل احدهما في الاخر

وانما قلنا من حيث هو جسم لانهم يثبتون له من حيث

هو نوع من انواع الجسم جزءا اخرحالا مع الصورة

الجسمية في الهيولى ويسمى صورة نوعية ويسمى

بازائها وقد يقال الحلول اختصاص شيء بشيء

بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى

الاخر واعترض عليه بثلثة وجوه الاول انه لا يصدق

على حلول اعراض المجردات فيها لانها لا يشار اليها

اشارة حسية والاشارة العقلية الى ذات المجرد غير

الاشارة العقلية الى عراضه فان العقل يميز كلا منهما

عن صاحبه بل لا اتحاد في الاشارة العقلية بخلاف

الاشارة الحسية فانما ينتهي الى الحال والمحل الحسيين

معا الثاني انه لا يصدق على حلول الاطراف في

محالها كحلول النقطة في الخط والخط في السطح و

اجيب بان المقصود تعريف الحلول السرياني ...

٨

السطح في الجسم لان الاشارة الى طرف غير الاشارة

الى ذى الطرف الثالث انه يلزم منه ان يكون الاطراف

المتداخلة عند تلاقيهما حالا بعضها في بعض تداخلهما

وليس كذلك ويمكن ان يجاب عن الثاني بما ذكره

بعض المحققين من ان الاشارة الى النقطة عين

اشارة الى الخط الذى هى طرفه فان الاشارة الى

الخط لا يجب ان يكون منطبقة عليه بل الاشارة الى

قد يكون امتدادا خطيا موهوما آخذا من المشير منتهيا

الى نقطة منه فكان نقطة خرجت عن المشير وتحركت

نحو المشار اليه فرسمت خطا انطبق طرفه على تلك

النقطة من المشار اليه وقد يكون امتدادا سطحيا

ينطبق الخط الذى هو طرفه على ذلك الخط الذى

هو المشار اليه فكان خطا خرج من المشير فرسم سطحا

انطبق طرفه على المشار اليه والفرق بين الاشارتين

ان الاولى اشارة الى النقطة قصدا والى الخط تبعا

والثانية بالعكس وكذا الاشارة الى السطح قد يكون

امتدادا خطيا منتهيا الى نقطة منه فيكون الاشارة

اى من التعريف المذكور للحلول

لان التعريف صادق عليهما لكن لا يكون ما نعا

المراد به السيد الشريف

اى مشارا

اى طرفه فمثل امتداد الخط موهوم

اى حصلت

اى الاشارة بالاشارة الخطى والاشارة بالاشارة السطحى

اى الاشارة الى النقطة اشارة الى الخط والسطح

الى ثلث النقطة قصدا والى الخط والسطح تبعا وقد

يكون امتدادا سطحيا ينطبق طرفه على خط من المشار اليه

فيكون ذلك الخط مشارا اليه قصدا وبالذات و النقطة

والسطح تبعا وبالعرض وقد يكون امتدادا جسميا ينطبق

السطح الذى هو طرفه على السطح المشار اليه فيكون

السطح مشارا اليه قصدا والخط والنقطة تبعا وكذا

الاشارة الى الجسم اما امتداد خطى منته الى النقطة

منه او امتداد سطحى ينطبق الخط الذى هو طرفه على

خط من ذلك الجسم او امتداد جسمى ينطبق السطح

الذى هو طرفه على سطح من الجسم المشار اليه او ينفذ

فى اقطار المشار اليه بحيث ينطبق قطعة منه على الجسم

المشار اليه ينطبق انطباقا وهميا والحال فى تعلق

الاشارة قصدا وتبعا على قياس ما عرفت ثم انك

اذا فتشت حالك فى الاشارة الى المحسوسات ظهر لك

ان الاغلب فى الاشارة اليها هو الامتداد الخطى و

لذلك قيل الاشارة الحسية امتداد خطى موهوم

آخذ من المشير منته الى المشار اليه اقول يمكن ان يتكلف

ويجاب عن الثالث بان مجرد الاتحاد في الاشارة لا يكفي
لحصول الحلول بل لا بد من الاختصاص وهو منتف
في الاطراف المتداخلة اذ المراد بالاختصاص المذكور
ههنا ان لا يمكن تحقق هذا الشخص بعينه نظرا الى
ذاته بدون ذلك كما في العرض بالنسبة الى موضوعه
وقيل معنى حلول الشيء في الشيء ان يكون حاصلا فيه
بحيث يتحد الاشارة اليهما تحقيقا كما في حلول الاعراض
في الاجسام او تقديرا كحلول العلوم في المجردات
اقول فيه نظر لانهم صرحوا بان الحال منحصر في الصورة
والعرض والمحل في المادة والموضوع فلا يكون (حصول)
الجسم في المكان حلولا عندهم بل صرح بعضهم بدون ال...
هذا التعريف صادق عليه لما اذا كان المكان هو
البعد المجرد عن المادة فظ واما اذا كان السطح البا(طن)
للجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي
فلان الاشارة الى الجسم المحوي اشارة الى سطحه و
بالعكس والاشارة الى سطحه اشارة الى السطح الذي

اى صدق التعريف عليه

اى عدم كون حصول الجسم في المكان حلولا

هو مكانه لانطباقه عليه وبالعكس يكون الاشارة الى
كل من المكان والمتمكن اشارة الى الاخر وقد يفهم من
ظاهر كلام المص في الالهيات ان حلول شيء في شيء
ان يكون مختصا به ساريا فيه ويرد عليه انه لا يصدق
على حلول الاطراف في محالها فان النقطة مثلا عرض
في الخط وايضا الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة في
محالها وليست سارية فيها اذ لا يمكن ان يقال في كل
جزء من الاب جزء من الابوة وقد يقال الحلول هو
اختصاص الناعت كالتعلق الخاص الذي يصير به
احد المتعلقين نعتا للاخر والاخر منعوتا به والاول
اعني الناعت حال والثاني اعني المنعوت محل كالتعلق
بين البياض والجسم المقتضي لكون البياض نعتا
وكون الجسم منعوتا بان يقال جسم ابيض و
يرجع الى هذا ما قيل من ان الحلول اختصاص احد
الشيئين بالاخر بحيث يكون الاول ناعتا والثاني
منعوتا وان لم يكن ماهية ذلك الاختصاص معلومة

هيولى در بقا محتاج صورة تشخص كرده صورة را كرفتار

اقول

لنا ان اختصاص البياض بالجسم لا الجسم بالمكان

ثم همنا بحث لان بين الفلك والكوكب والجسم والمكان

تعلقا خاصا مصححا لان يقال فلك مكوكب وجسم

متمكن كان بين البياض والجسم تعلقا خاصا

مصححا لان يقال جسم ابيض مع ان الكوكب غير حال

في الفلك والمكان في الجسم قطعا وانت تعلم انه

اذا حمل الاختصاص الجسم على ما بيناه لا يرد عليه ذلك

بكفوده لاثبات حلول شيء في اخر بمجرد التعلق الناعت

كما سيجيء ويسمى المحل الهيولى الاولى والمادة وانما

قيدنا الهيولى بالاولى لانها قد يطلق على الجسم

الذي تركب منه جسم اخر كقطع الخشب التي تركب منها

السرير ويسمى هيولى ثانية والحال الصورة الجسمية

فان قلت اعتم عن وامباحث الهيولى والصورة

من الالهي فلم ذكرها المص همنا قلت لانه سلك في

التعليم مسلك المعلم الاول اي ارسطو وقدم الطبيعي على الا

لهي لما مر ولما كان موضوع الطبيعي الجسم الطبيعي المنا

من شدة احتياج الالهي اليهم

عن الهيولى والصورة فاورد تلك المباحث ههنا

ولا يخفى انه يرد ذلك اذا جعل الاختصاص على ما بينه الشارح لظهور ان تشخص الكوكب والجسم اذا نظر العقل الى ذاتهما كيفتين وجودهما بدون الفلك والمكان ولا يتخفى الاختصاص بمثله العين عيناه

من ان المراد بالاختصاص المذكور همنا ان لا يمكن الى اخره

ولا يخفى ان قطع الخشب هيولى ثالثة لكنهم سموا ما عدا الاولى بالثانية كالمعقولات الثانية منه

حاصل الجواب انا سلمنا ان هذه المباحث من الالهي الا ان المص ذكرها في هذا العلم لا لكونها من مسائل هذا العلم بل لكونها مما يتوقف عليه معرفة الموضوع فان الموضوع في هذا العلم هو الجسم الطبيعي من حيث استعداد الحركة والسكون وظاهر ان الجسم مركب من الهيولى والصورة فيكون معرفته موقوفة على معرفتهما ضرورة توقف العلم بالكل على العلم بالجزء عبد الحي

يعني الافاضل اعتماد الهيولى والصورة موضوع الحكمة الطبيعية وموضوع كلها بجزائه يكون بينا او بينا بالعلم الذي هو اعلى من ذلك العلم وهو العلم الالهي

لتحقيق ماهية الموضوع وتوضيحها ولهذا قدم ابطال
الجزء عليها لتوقفها عليه فذكر صاحب المحاكمات لتوجيه
ان تلك المباحث من الالهى لان الاحوال المذكورة
فيها لا تحتاج الى المادة في الوجود فان البحث هناك
اما عن وجود المادة والصورة او عن تلازمهما
او عن تشخصهما ولكل ذلك غنى عن المادة اقول
هذا الكلام مبنى على ان الالهى علم باحوال الاشياء
لا تفتقر تلك الاحوال الى المادة والاظهر من عبارة
اكثرهم انه علم باحوال الاشياء لا تفتقر تلك الاشياء
في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة فتوجيهه
ح ان يقال لا شبهة في ان الهيولى لا تفتقر فيهما
اليها ولا في ان الصورة لا تفتقر اليها في التعقل واما
ان الصورة لا تفتقر اليها في الوجود الخارجي فلما
بينوه من ان الهيولى مفتقرة الى الصورة في الوجود
والبقاء والصورة مفتقرة الى الهيولى في التشكل
دون الوجود لئلا يلزم الدور وبرهانه ان بعض
الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء ولذا يجب

اى برهان اثبات الهيولى

البرهان ما يكون مقدماته يقينية سواء كانت فكل برهان دليل وليس كل دليل برهان

ان يكون

ان يكون في نفسه متصلا واحدا كما هو عند الحس
والا فان لم يكن اجزاؤها اجساما لزم الجزء الذي لا
يتجزى والخط الجوهري وهو جوهر لا يقبل القسمة
الا في جهة واحدة او السطح الجوهري وهو جوهر
لا يقبل القسمة الا في جهتين واستحالتهما
بمثل ما مر في نفي الجزء وسوم ... وان كانت
اجزاؤها اجساما ننقل الكلام اليها الى جسم لا
مفصل فيه بالفعل والا لزم تركبه من اجزاء غير متناهية
بالفعل وهو محال لانه يستلزم ان يكون الجسم
المركب منها غير متناهي المقدار وهنا تنبيه هو
ان هذا القول مناف لما صرحوا به من ان الجسم
قابل للانقسام الى غير النهاية اذ ليس معنى
انه يمكن ان يخرج تلك الانقسامات الغير المتناهية
من القوة الى الفعل بل المراد انه لا ينتهي في
الانقسام الى حد يقف عنده ولا يقبل الانقسام
بعده وذلك على قياس ما قال المتكلمون

وقد ثبت انه يستحيل تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى اصلا ويعلم منه انه يستحيل تركيبه من اجزاء لا تتجزى اصلا في جهة واحدة او في جهتين فقط بل يجب انه اذا كان له جزء ان ذلك الجزء منقسما في الجهات الثلث فيكون جسما مثله

من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع ان

وجود ما لا يتناهى في الخارج محال مطلقا عندهم

فليس معناه الا ان تاثير القدرة لا يصل الى حد هناك

لا يمكن ان يتجاوزه بل كل مرتبة يصل اليها تاثير القدرة يمكن وصوله الى مرتبة اخرى فوقها

كما في تناهي الابعاد فانها لا تصل الى حد الا ويمكن الزيادة عليه وههنا بحث اذ لا يلزم من هذا

الدليل ان شيئا من الاجسام القابلة للانقسام

يجب ان يكون متصلا في نفسه بل غاية ما يلزم منه

انه يجب انتهاؤها الى اجسام لا منفصل فيها بالفعل

ويجوز ان يكون هذه الاجسام المتصلة التي ينتهي

اليها الاجسام القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك

وكيف لا وقد قال ذي مقراطيس ان مبادي

الاجسام اجسام صغار صلبة لا يقبل الانفكاك وان

كانت قابلة للقسمة الوهمية فلا بد لاثبات المرام

من نفي هذا الكلام ودونه خرط القتاد

هذا البحث للامام الرازي

الظاهر اسقاط لفظ بعض عن المتن اقول ليس
لزوجه طائل فانك تعلم ان اللازم من الدليل المذكور
هو وجوب انتهاء الاجسام القابلة للانفكاك
الى اجسام متصلة فان تم اته هذه الاجسام المتصلة
قابلة للانفكاك ثبت ان بعض الاجسام القابلة
للانفكاك لا كلها متصل واحد ويلزم من هذا
اثبات الهيولى فى الاجسام كلها لان ذلك المتصل
المناسب الاقتصار على قولك لم فذلك الجسم المتصل
قابل للانفصال اى على نوع الانفصال فالقابل
بل للانفصال فى الحقيقة اما ان يكون هو
اى الجسم التعليمى والصورة المستلزمة للمقدار
او معنى اخر لا سبيل الى الاول والثانى والا لزم
اجتماع الاتصال والانفصال فى حالة واحدة
لان الاتصال لازم للمقدار والصورة فانه اذا
اورد الانفصال انعدمت هويتهما وحدثت
هويتان اخريان والقابل وما يلزمه يجب وجوده
مع المقبول اذا كان وجوديا وعدم ملكة
الانفصال كذلك لان المراد منه اما حدوث هو

ويلزم من هذا اثبات الهيولى ... لان ذلك المتصل ...

بالفعل وعرضيه ان القابلية بالوجه الاعم ... من العقلى والوهمى ... لزوم الهيولى فى الخارج ...

قال ... الاتصال وحدة ... هويته ... من جوهر مشترك وهو هويته ... القابل للانفصال اما ان يكون
اه منه

او عدم الاتصال عما من شانه هو فتعين ان يكون
القابل معنى اخر وهو المعنى من الهيولى لا يخفى عليك
ان لا اشعار في هذا الكلام الا ان الهيولى جوهر محل
للصورة والتقرير الجامع ما ذكره بعض المحققين من
ان الجوهر الوحدانى المتصل في حد ذاته لو كان قابلا
بذاته لكان تفريق الجسم الى قسمين اعداما للجسمية
بالكلية وايجادا لجسمين اخرين من كتم العدم
ذلك لان الجسم المتصل في حد ذاته اذا كان
ذراعين مثلا فاذا طرء عليه الانفصال وحصل هناك
جسمان كل واحد منهما ذراع فح لا يكون ذلك
المتصل الوحدانى الذى كان ذراعين بلا مفصل
باقيا بذاته ضرورة ولم يكن هذان القسمان موجودين
فيه والا لكان ذا مفصل بالفعل لا متصلا في حد
ذاته فقد عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلان
اخران من كتم العدم فلا بد هناك من شئ اخر
مشترك بين المتصل الاول وهذين المتصلين
ولا بد ان يكون ذلك الشئ باقيا بعينه في
الحالين لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية ايضا
فيكون

[Marginal notes:]
والا لزم اجتماع الانفصال والاتصال
اى الهيولى
اى في حالتى الاتصال والانفصال
سيد شريف
الحلول السرياني

فيكون ذلك الباقي بعينه موجبا لارتباط القسمين
بذلك الجسم المقسوم ويكون هو مع المتصل الواحد
متصلا واحدا ومع المنفصلين متصلا متعددا وكل
من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك
الشيء في نفسه واحدا ولا متعددا ولا متصلا ولا منفصلا
بل هو في ذلك تابع لذلك الجوهر المتصل الحدث
فيكون واحدا بوحدته ومتعددا بتعدده و متصلا
ومحل مع كونه متصلا واحدا ومنفصلا مع تعدده
وانفصال بعضه عن بعض واذا كان ذلك مع الشيء
المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المنفصل المتعدد
متصلا متعددا كان المتصل الواحد والمتعدد مختصا
بما عداه فيكون محلا للمتصل الواحد حال الانفصال
وللمتصلين حال الانفصال فيكون جوهرا قطعا
فهذا الجوهر الذي هو محل للجوهر المتصل في حد ذاته
هو المسمى بالهيولى وذلك الجوهر المتصل يسمى الاولى
صورة جسمية والجسم المطلق المركب منهما واقول
فيه بحث اذ لا بد لبيان حلول الصورة الجسمية

فی الهیولی من اثبات ان الصورة بنفسها نعت
للهیولی کما ان البیاض فی نفسه نعت للجسم ولا یجوز بحدثه
ما ذکره من ان الصورة واسطة لاتصاف الهیولی
بالوحدة والکثرة والاتصال والانفصال والا لزم
ان یکون الجسم حالا فی الصورة العرض القایم به
لان الجسم واسطة لاتصاف ذلک العرض بالتحیز
بالعرض و یمکن ان یجاب عنه بان حلول العرض فی
فی شیء یقتضی ان یکون الاول نفسه نعتا للثانی
وحلول الجوهر فی شیء یقتضی ان یکون جمیع النعوت
الثابتة له و لی بالذات نعوتا للثانی بالعرض
والجسم لیس بواسطة لاتصاف العرض او الجوهر بجمیع نعوته
وقولهم الاختصاص الناعت یشمل القسمین
واعلم ان ما ذکرناه هو مذهب المشائین کارسطو
والشیخین ابی نصر وابی علی واما الاشراقیون
کافلاطون والشیخ المقتول فذهبوا الی ان الجوهر
الواحد المتصل فی حد ذاته قایم بذاته غیر حال
فی شیء اخر لکونه متحیزا بذاته وهو الجسم المطلق
فهو عندهم جوهر بسیط لا ترکیب فیه بحسب الخارج

اصلا

اصلا وقابل لطريان الاتصال والانفصال مع
بقائه في الحالين في ذاته وهو من حيث جوهره
وذاته يسمى جسما ومن حيث قبوله للصورة النوعية
التي لانواع الجسم يسمى هيولى واذا ثبت ان ذلك
الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون
الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة لان
الطبيعة المقدارية اعني الصورة الجسمية فلكية او عنصرية اما ان يكون
بذاتها غنية عن المحل او لم يكن والاول باطل والا
لاستحال حلولها في المحل المستلزم لافتقارها
اليه لان الغني بذاته عن الشئ يستحيل حلوله في
الشئ فتعين افتقارها بل اغنائها عن المحل وفيه
نظر لانه لا يلزم على تقدير عدم الغنى الذاتي الا
الذاتي لاحتمال ان لا يكون الشئ غنيا لذاته عن
المحل ولا محتاجا لذاته اليه بل يعرض كل منهما له
عن علة وقال الشارح المواقف لا واسطة بين
الحاجة والغنى الذاتي فان الشئ اما ان يكون
لذاته محتاجا الى المحل او لا واذا لم يكن محتاجا

هذا النظر غير وارد لان مبناه على الواسطة بين الاستغنا والافتقار
وقد احب بعدم الواسطة لان الشئ اذا انظر الى نفسه مع
قطع النظر عن الخارج فاما ان يحتاج في وجوده بدون هذا
اولا فان كان فهو غني عليه لازم والا فمحتاج اليه لازم
فلا واسطة اصلا

اي كل من الغنا والحاجة له

البر لذاته كان مستغنيا عنه في حد ذاته اذ لا معنى
للغنى سوى عدم الحاجة اقول فيه بحث لانه ان اراد
من المستغني عن المحل في حد ذاته بان يكون ذاته
علة لعدم احتياجه الى المحل فالشرطية ممنوعة له
لجواز ان لا يكون الشيء علة للاحتياج ولا لعدمه و
ان اراد منه ما لا يكون ذاته علة لاحتياجه الى
المحل سواء كان علة لعدم احتياجه اليه او لا فلا نم
استحالة حلول الصورة في المحل على تقدير الغنى
الذاتي لاحتمال ان يكون غير الصورة علة للاحتياج
فكل جسم مركب من الهيولى والصورة هذا الحكم
موقوف على اثبات ان الصورة الجسمية ماهية
نوعية اذ يحتمل ان يكون جنسا او عرضا عاما
ويجوز اختلاف مقتضياتها في افرادها و استدل
الشيخ في الشفا على ذلك بان جسمية اذا خالفت جسمية
اخرى كان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك باردة
او هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة عنصرية
الى غير ذلك من الامور التي تلحق الجسمية من

الخارج فان الجسمية امر موجود فى الخارج و
الطبيعة الفلكية مثلا موجود اخر قد انضاف صفة لما قبله
هذه الطبيعة فى الخارج الى الطبيعة الجسمية الممتازة
عنها فى الوجود بخلاف المقدار مثلا فانه امر مبهم
لا يوجد فى الخارج ما لم يتنوع بفصول ذاتية بان
يكون خطا او سطحا مثلا وكل ما كان اختلافه
بالخارجيات دون الفصول كان طبيعة نوعية فمقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف به
وفيه نظر لجواز ان يكون جسمية الفلك المنضمة
فى الخارج الى الطبيعة الفلكية مخالفة فى الحقيقة
لجسمية العناصر المنضمة فى الخارج الى الطبيعة العنصرية
فيكون مطلق الجسمية عرضا او طبيعة جنسية مشتركة عاما
بين الجسميات المخالفة الحقايق وانحصار ما به
التخالف بين الجسميات فى تلك الامور الخارجة عنها
المنضافة اليها بحسب الخارج ممنوع ولا بد له من دليل
وقد يقال هب ان هذه الجسمية طبيعة نوعية لكن لا نسلم
وجوب تساوى افرادها فى الحاجة الى المادة
وانما يكون كذلك لو كانت محتاجة الى المادة

قوله بخلاف المقدار هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المقدار ايضا ممتازة افراده بعضها عن بعض بالعوارض لا بالمشخصات فيلزم ان يكون طبيعة نوعية ايضا مع انه لم يقل به احد فاجاب بقوله بخلاف المقدار مثلا فانه امر مبهم

مثلا الانسان مثلا فان الامتياز بين افرادها بالامور الخارجة كالكتابة والشعر والعلم فى غير ذلك وكلما كان كذلك يكون طبيعة نوعية

لذاتها وهو ممنوع لجواز ان يكون الاحتياج اليها
لتشخصها فان الطبيعة النوعية مختلفة بالتشخصات
كما ان الطبيعة الجنسية مختلفة بالفصول فكما جاز
اختلاف مقتضى الطبيعة الجنسية باختلاف الفصول
فلم لا يجوز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية بحسب
اختلاف التشخصات ويجاب بانا نعلم بالضرورة ان
الحاجة الى المادة ليست من جهة هذه الجسمية وتلك
الجسمية وهذه الجسمية انما هي طبيعة الجسمية و
هذه بعينها لم يكن للتشخص مدخل في الحاجة الى المادة
كان الحاجة الى المادة لا يعرضها الا لذاتها فتامل
في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لا
يخفى عليك ان هذا المقصد ومقصد الفصل الثاني
متحد لانه في الحال لا تغاير وجرت بذاتها دون
حلولها في الهيولى فاما ان يكون متناهية او غير
متناهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام اراد بها
الابعاد ولا يجوز عن بعد كلها متناهية والا لامكن
ان يخرج من مبدا واحد امتدادان على نسق

اي المادة

بحسب

المراد من الصورة طبيعة الصورة لا تشخصها

اي نحو غير بقية

واحد

اى اطول البعد عبارة عن اقصر خطوط واصلة بين الشيئين

واحد كان غيرهما ساقا مثلث وكلما كانتا اعظم كان
البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن
بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين
هذا خلف اعترض عليه الشيخ في الشفا بانا لا نسلم انه
يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما في
الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس
يلزم منه ان يكون هناك بعد زايد الى غير النهاية
بل كل بعد فرض فهو يزيد على بعد تحته متناه الا
بقدر متناه والزايد على المتناهي بقدر متناه لا بد ان
يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير
النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في التضاعف الغير
المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها
الا بواحد وقيل ان شئت فرضت الانفراج
بقدر الامتداد فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين
الحاصرين له وما الاشتراك فيه وفيه نظر اذ الحجة انما
تتم من فرض امرين متنافيين كفرض وجود
ذيل وعدم مرفاه وجود خط واصل بين ضلعين

يستحيل مع عدم تناهيهما فان الخط الواصل بينهما
انما يصل بين نقطتين منهما فهما متناهيان بتينك
النقطتين كيف لا ويكون كل منهما محصورا بين
ضلع الاخر وذلك الخط الواصل وقيل لا يتضح هذه
المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنها المنع
المذكور الا بتمهيد مقدمات تلك الاولى ان الخطين
الممتدين من مبدا واحد الى غير النهاية يمكن ان
يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزايدة
بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدا واحد مثل
نقطة ا خطان مستقيمان غير متناهيين لا يمكن
ان يفرض على الخطين نقطتين متساويتي البعد
عن نقطة ا كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا بينهما
بخط ب ج لكان متساويا لكل من خطي ا ب ا ج حتى
يكون ا ب ج مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض
ان كلا من الاضلاع ذراع وان يفرض عليهما
نقطتين اخريين متساويتي البعد عن نقطتي
ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعداهما عن ب ج ه

لكله

كبعدى ب ج عن آ ويكون كل من اد اه ذراعين
حتى لو وصلنا بين نقطتي د ه بخط د ه لكان
كل ضلع من مثلث ا د ه ذراعين وان نفرض
عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي
و ز ونصل بينهما بخط و ز حتى يكون كل من اضلاع
ا و ز ثلثة اذرع ثم نفرض ح ط ثم ي ك ثم ل م
ثم ن س ونصل بينهما بخطوط ح ط ي ك ل م ن س
على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنسم
خط ب ج البعد الاصل والذي بعده اعني د ه
الاول البعد و ز البعد الثاني و ح ط البعد الثالث
وعلى هذا الترتيب الثانية ان كلا من تلك الابعاد
مشتمل على البعد الذي قبله وعلى زيادة ذراع
مثلا البعد الاول اعني د ه مشتمل على البعد الاصل
اعني ب ج وزيادة ذراع والبعد الثاني اعني و ز
مشتمل على د ه وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية
فكل بعد من الابعاد المفروضة فوق البعد الاصلي
مشتمل عليه وعلى زيادة فههنا زيادات غير متناهية

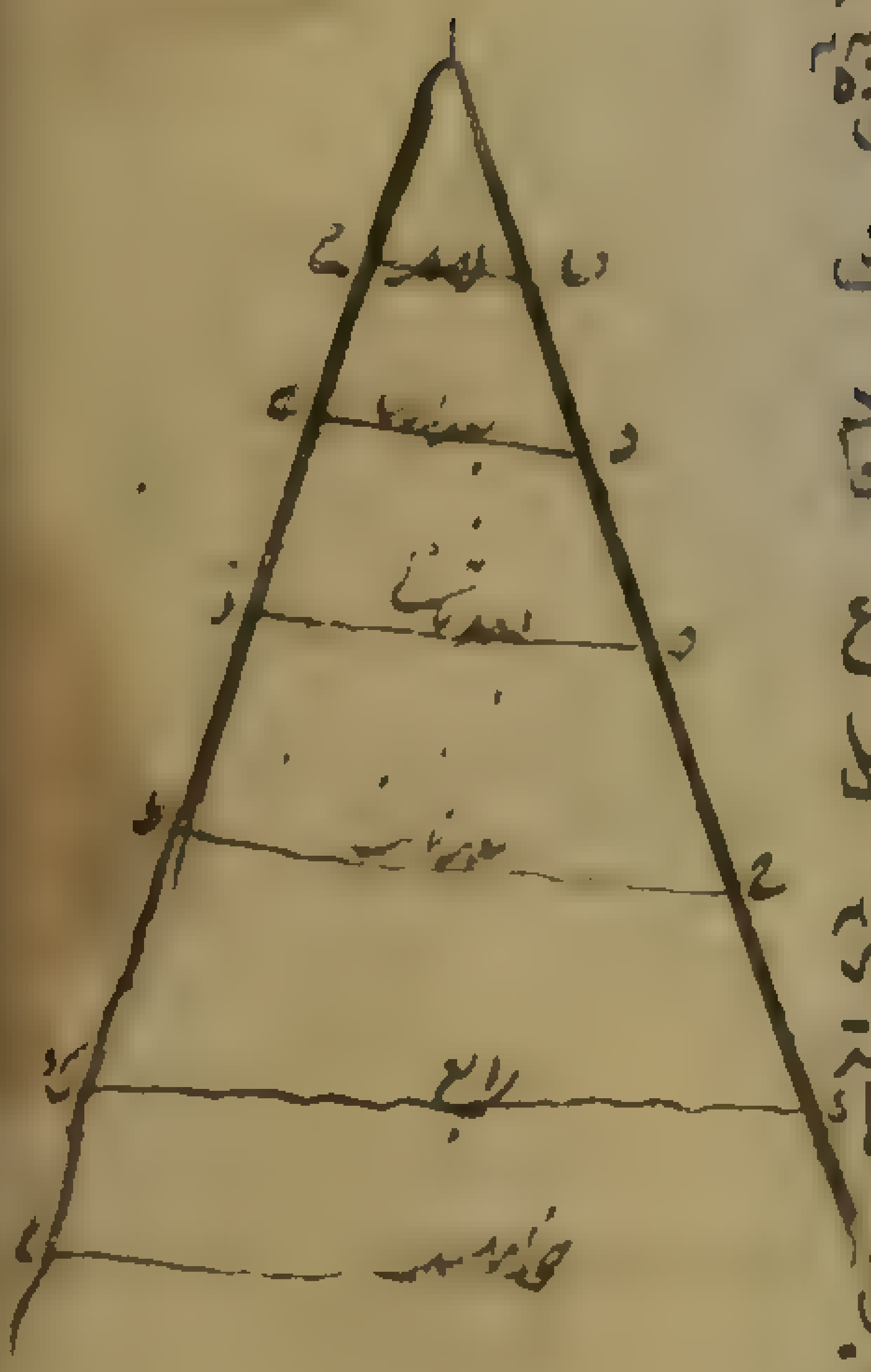

بعد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد الاول
الثالثة ان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية فانها
موجودة في بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على
تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد
فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو اخر الابعاد
ويلزم من هذا تناهي الخطين على تقدير عدم تناهيهما
وانما صح ذلك الزيادتان الموجودتان في البعد الاول
والثاني موجودتان في البعد الثالث لان البعد
الثالث مشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد
الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادة عليهما بالضرورة
وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلث
موجودة في البعد الرابع وهكذا الى ما لا غاية له
واذا تمهدت المقدمات الثلث فنقول ان امتد
الخطان الخارجان من مبدأ واحد الى غير النهاية
لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة
بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما
زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية فبحكم

المقدمة

المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية
فی بعد واحد والبعد المشتمل علی الزيادات الغير
المتناهية غير متناه فيوجد بين الخطين بعد واحد
غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين فثبت
ما ادعيناه من الملازمة واندفع المذكور وفيه نظر المنع م
من وجهين الاول انه لا يلزم من المقدمة الثالثة
وجود بعد واحد مشتمل علی تلك الزيادات الغير
المتناهية لانا لا نم اذا كان كل جملة من الزيادات
الغير المتناهية فی بعد يجب ان يكون جميع تلك الزيادات
فی بعد واحد لجواز ان لا يكون الحكم علی كل واحد
حكما علی الكل المجموعی فان كل واحد من الانسان
يشبعه هذا الرغيف ويسعه هذا الدار والمجموع ليس
كذلك وقد يقال اذا ثبت حصول كل مجموع موجود
فی بعد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية
مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا فی بعد وفيه
بحث لانه ان اراد بالمجموع المجموع المتناهی فمسلم
ان كل مجموع متناه موجود فی بعد واحد لكن لا يلزم

ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد
وان اراد به مطلق المجموع سواء كان متناهيا او غير
متناه فلا نسلم ان كل مجموع في بعد الثاني اذ لا فائدة
في فرض التساوي الزيادات لان البعد المشتمل على
الزيادات الغير المتناهية غير متناه سواء كان تلك
الزيادات متساوية او متناقصة او متزايدة
لانا زيادات مقدارية كلما نزداد يزيد المقدار
فلما ازدادت الى غير النهاية يكون البعد المشتمل عليها زيادات
غير متناهية بالضرورة وقد يقال التزايد على سبيل
التناقص لا يفيد اذ لا يجب ان يكون البعد المشتمل
على الزيادات المتناقصة الغير المتناهية غير متناه
لانا اذا فرضنا خطا بقدر شبر ونجعل البعد الاصل
نصفه ثم نصف النصف الباقي ونزيد على البعد
الاصل حتى يكون بعدا اولا ثم ننصف نصف النصف
ونزيد على البعد الاول ويصير بعدا ثانيا فهكذا
يمكن ان ننصف الباقي الى غير النهاية لان الخط
قابل القسمة الى لا نهاية ومع ذلك لا يكون البعد

المشتمل

المشتمل على جميع تلك الزيادات شبرا واحدا بل انقص

منه ولما اذا كان التزايد على سبيل التساوي او

التزايد فقد يفيد المطلوب وانما اقتصر على الاول لان | فهو دل

المثل موجود في التزايد فاذا علم حصول المطلوب

من اعتبار المثل علم حصوله من التزايد بطريق

الاولى من غير العكس وفيه بحث لان الخط

وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن خروج

جميعها الى الفعل كان المشتمل على تلك الزيادات | محال ولو فرض خروج جميع الاقسام الى الفعل

الغير المتناهية غير متناه ضرورة ان المقدار يزداد

بحسب ازدياد الاجزاء فاذا كانت الاجزاء غير متناهية

يكون البعد غير متناه فيكون ما لا يتناهى محصورا

بين الحاصرين واما بيان انه لا سبيل الى القسم

الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد

واحد او حدود فتكون متشكلة لان الشكل

هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او

الحدود بالجسم التعليمي او اكثر بالمقدار

والسطح فان اطراف الخطوط اعني النقط لا يتصور

احاطتها بها اصلا والمراد بالاحاطة ههنا هو

الاحاطة التامة ليخرج الزاوية فانها على الاصح هيئة
وكيفية عارضة للمقدار من حيث انه محاط لحد واحد
او اكثر احاطة غير تامة مثلا اذا فرضنا سطحا مستويا
محاطا بخطوط ثلثة مستقيمة فانه اذا اعتبر كونه
محاطا بالخطوط الثلثة كانت الهيئة العارضة له بهذا
الاعتبار هي الشكل واذا اعتبر منها خطان متلاقيان
على نقطة منه كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار
هي الزاوية وهذا ما اشتهر بينهم ويلزم منه ان لا يكون
لمحيط الكرة وامثاله شكل والاولى ان يقال الشكل
هو الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة الاحاطة سواء
كان احاطة المقدار به حدا واحاطته بالمقدار ليشمل
ذلك لمحيط الدايرة وامثالها ايضا وقد يقال انما
يلزم تشكل الصورة اذا كانت متناهية في جميع
الجهات ولم يثبت ذلك بما ذكره من الدليل لانه
لو فرض اللاتناهي من جهة الطول فقط لم يمكن
وجود خطين يخرجان من نقطة واحدة وينفرجان
متزايدين الى غير النهاية ضرورة توقف امكان
انفراجهما كذلك على اللاتناهي في العرض واقول

قال وجه تخصيص الشكل بالسطح والجسم التعليمي

وهذا القول اشارة الى محيط الكرة به

لا حاجة اليها

لا حاجة لنا الى اثبات تشكلها فانها اذا كانت
متناهية ولو في جهة واحدة لكانت لها هيئة مخصوصة
من جهة ذلك التناهي فنقل الكلام الى تلك الهيئة
فذلك المسمى الشكل اما ان يكون للجسمية اى للصورة
الجسمية لذاتها من حيث هي هي وهو محال والا لكانت
كلها متشكلة بشكل واحد اولسبب لازم للجسمية
وهو محال لما مر اولسبب عارض وهو ايضا محال والا
لامكن زواله اى العارض او الشكل فامكن ان
تتشكل الصورة بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال
وقد يق لا نم ان تبدل الشكل انما يكون بالانفصال
فان الامر المتصل كمد وكرة ذا كعب يتغير شكله
من غير فصله واجيب بانه ان لم يكن هناك انفصال
فلابد من انفعال وهو من لواحق المادة وفيه
توضيحه على ما قرره ان في الجسم فعلا وانفعالا
ولا يجوز ان يكون امر واحد فاعلا ومنفعلا
ففي الجسم امران يفعل باحدهما وينفعل بالاخر
فالاعراض الانفعالية تابعة للمادة والفعلية للصورة
وهذا منقوض اما اجمالا فبان النفس تفعل

لهام اى علم ان يكون جميع الاشكال متشكلة بشكل واحد ه

فيما تحتهما من الابدان وينفعل عما فوقهما من
المبادى العالية مع اغنائهما عن المادية واما انفصاله
فلجواز ان يكون الفاعل والمنفعل واحدا من حيثين
وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى و
الصورة لما مر والمناسب ان يقال فهو مقارن للهيولى
فيكون الصورة العادية عن الهيولى مقارنة لها
هف لعلك تقول الحصر ممنوع لاحتمال ان يكون الشكل
للجسمية مع لازمها او مع عارضها او للازمها مع
عارضها او لمجموع الثلثة او للمباين وحده او
مع غيره فاقول لو كان للاولى لكان الاجسام كلها
متشكلة بشكل واحد ولو كان لاحد من الثلثة الباقية
لم يمكن ان يتشكل الصورة بشكل اخر واما المباين
فمعلوم بالضرورة انه لا يكون علة لشكل معين
للصورة الا بواسطة خاصة هناك فاما ان يكون
مع الرابطة كافيا في تحقق ذلك الشكل اولا وعلى الاول
اذا كان ممتنع الزوال ينقل الترديد بين الامور
المذكورة الى الرابطة والا فيلزم المحذور الثاني قطعا
وعلى الثاني ان كان كل من المباين والمعاون ممتنع

اى يتشكل الصورة بشكل اخر
اى الرابطة
الزوال
اى على تقدير ان لا يكون المباين مع الرابطة كافيا محتاجة الى ذلك الشكل في تحققه الى معاون فنقول ان كان كل من المباين

الزوال ردد الرابطة بين تلك الامور والا فيلزم
المحذور المذكور ولما كان نفي هذه الاحتمالات
ظاهرا مما ذكره المص باد في تامل لم يتعرض له فان قلت
يجوز ان يكون المباين الممكن الزوال علة للشكل و الصورة
معاقبة ولم يزول الصورة ايضا ولا تبقى مشكلة بشكل
آخر قلت المباين ان كان مجردا فابدى والا لاستحال
ان يكون علة للصورة على ما قد يجيء في اثبات العقل
نعم يمكن المناقشة هاهنا باحتمال ان يكون الشكل لتشخص
الصورة التمتم ان يقال الشكل علة التشخص كما ذهب
اليه بعضهم وسيأتي الكلام فيه وقد يقال توجيه هذا
المقام ان الشكل المعين الحاصل للصورة لا بد لم من
مخصص فيما اذا النسبة للفاعل الى جميع الاشكال على
السوية فذلك المخصص اما هو نفس الجسمية او
لا زمها او عارضها وكانه مبنى على ما ذهبوا اليه من
ان الهيولى العنصرية والصور والاعراض والنفوس
فايضة عن العقل الفعال وانما عدلنا عنه لانهم ما اقاموا
دليلا على القاعدة المذكورة على انهم متزلزلون في
تلك القاعدة فيسندون الافعال الى غير العقل الفعال

اى العقل العاشر

فلو كان تشخص الصورة
علة للشكل لزم الدور
ايضا

ايضا كما يظهر بالرجوع الى مباحث الصورة النوعية و
المزاج والميل ـــــ في ان الهيولى لا يتجرد عن
الصورة لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان يكون
ذات وضع اى قابلة للاشارة الحسية او لا يكون لاسبيل
الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن
الصورة اما انه لاسبيل الى الاول فلانها ح اما ان تنقسم
او لا لاسبيل الى الثاني لان كل ما له وضع فهو منقسم
اى قابل للانقسام على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى
لا يخفى عليك انه لم يرد المص المتبادر من عبارته و
هو ان كل شيء له وضع فهو قابل للانقسام سواء كان
جوهرا او عرضا لانهم قائلون لوجود النقطة
وما مر في نفي الجزء يدل على ان كل جوهر ذى وضع
فهو قابل للانقسام ولا دلالة على ان كل عرض
جوهر ذى وضع ايضا كذلك اذ لا امتناع في تداخل
النقاط قطعا فمراده ان كل جوهر له وضع فهو قابل
وح لا يتم الكلام الا اذا اثبت ان الهيولى جوهر و
قد يستدل عليه تارة بانها جزء الجسم الذي هو جوهر
وهذا مردود لان الهيئة المخصوصة جزء السرير

باعتبارها محل للصورة الجسمية
فقد نزلنا اليه مع ما عليه وتارة م

مع اغناعرض ولا سبيل الى الاول لا غناح اما ان
يكون ينقسم فى جهة واحدة فقط فتكون خطا
جوهريا او فى جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا
او فى ثلث جهات فتكون جسما اقول لا يخ الكلام فى
هذا المقام عن اضطراب اذ لا شبهة فى ان الشق الثانى
من الترديد الاول هو عدم الوضع مطلقا فان
اراد بالشق الاول ذات الوضع فى الجملة فلا يتم
ان ما له وضع فى الجملة وينقسم فى الجهات الثلث
منحصر فى الجسم وان اراد ذات الوضع بالذات
فمع عدم مساعدة النقل لم يكن ذلك الترديد
حاصرا و وجب ايضا حمل الجسم ههنا على الصورة
الجسمية بناء على اغنائها فى الجسم بادى النظر كما حمله
شارح المواقف فى هذا المقام عليها وهو غير ملائم
لما سيجى من اغنائها لو كانت جسما لكانت مركبة من
الهيولى والصورة وكل واحد منهما الخ اما انها لا
ان يكون خطا فلان وجود الخط على الاستقلال
اى الجوهرى غ لا نم اذا انتفى البسط فى المستطيل
فيتّدهما بعضهم بالمستقيمين للاضلاع اقول هذا القيد

مضافا الا انه لا يتم المطلوب الا بابطال الخط الجوهري
مطلقا سواء كان مستقيما او غيره وهذا المخصوص
بابطال المستقيم منه على انه يكفي في ذلك استقامة ضلع
من كل واحد منهما ولا حاجة الى استقامة جميع اضلاعهما
فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب لا جايز ان لا يجب والا
لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين مجموعهما
اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه قد قيل
ان اراد ان كل خطين فهما اعظم من احدهما في جهة
الطول فمسلم لكن الكلام ليس في اجتماعهما في الطول
لا في العرض وان اراد في جهة العرض فهما ذلك اعظم
ممنوع في تلك الجهة وتوضيحه ان امتناع التداخل
انما هو في المقادير من حيث هي مقادير فما لا مقدار
له اصلا لا يمتنع التداخل فيه بوجه من الوجوه وما
له مقدار في جهة واحدة فقط امتنع التداخل فيه
من تلك الجهة فقط وما له مقدار في جهتين فقط
امتنع التداخل فيه من تينك الجهتين فقط دون
الجهة الثالثة وما له مقدار في الجهات الثلث منع
التداخل فيه بالكلية فان قلت فعلى ما ذكرت لا يمتنع

التداخل

اصلا
التداخل في الاجزاء التي لا تتجزى اذ لا مقدار لها
قلت الحكم بامتناع التداخل فيها انما هو على تقدير تركب
الجسم منها اذ على هذا التقدير لو تداخلت لم يحصل
من انضمام بعضها الى بعض ما له مقدار في جهة
فضلا عما له مقدار في الجهات الثلث انتهى كلامه اقول
اذا فرض الخط الجوهري بين الخطين الجوهريين
بل بين الجسمين فالتداخل هناك ح قطعا كما
صرح به شارح المواقف حيث قال لبيان استحالة التداخل
بين الاجزاء التي لا تتجزى ان بديهة العقل شاهدة
بان المتحيز بالذات ممتنع ان يتداخل مثله بحيث يصير
حجمهما معا كحجم واحد منهما وقد ظهر منه ان قوله
الحكم بامتناع التداخل انما هو على تقدير تركب
الجسم منها مردود لان تداخل الاجزاء ح في
نفسها سواء تركب الجسم منها اولا والتفصيل اي
يقال ان البديهة تحكم بان تداخل الجواهر ح مطلقا — تلك ـه
واما تداخل غيرها فعلى ما فصله المعترض فلا يحتمل
قوله امتناع التداخل انما هو في المقادير من حيث
هي مقادير نعم امتناع التداخل في المقادير انما هو

من حيث هي مقادير وقد يجاب عن اصل الاعراض
بان هذا الناظر معترف بان مجموع الخطين اعظم منه
احدهما في الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط
بين الخطين العرضيين في احدهما لم يكن المتداخلا
معا الطول من احدهما والا لم يكن الخط المستقل
متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض
انه متوسط هذا خلف اقول فساده ظاهر لان
الناظر معترف بان كل خطين مجموعهما اعظم من
الواحد اذا كانا متلاقيين في الطول واما اذا كانا
متلاقيين في العرض فلا يعترف والا جاز ان
يجب ان لا ينقسم الخط في الجسمين لان ما يلاقي احدهما
غيرما يلاقي به الاخر وهو محال واما انه لا يجوز
ان يكون سطحا فلانا لو كانت سطحا فاذا انتهى
اليه طرفا الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب
وكل واحد منهما باطل على ما مر في الخط واما انه
لا يجوز ان يكون جسما فلانا لو كانت جسما
كانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر واما
انه لا سبيل الى الثاني فلانا اذا كانت عرضا

وثم

وضع فاذا اقترنت عبا الصورة الجسمية وصارت
ح ذات وضع بالضرورة فاما ان لا يحصل في حيز
اصلا او يحصل في جميع الاحيان او يحصل في بعض
الاحيان دون بعض قيل عليه يجوز ان لا تقترن
عبا الصورة ابدا واجب باعتبا بالنظر الى ذاتها
لم تقبل الصورة لم تكن هيولى بل من المفارقات — في الجواهر
وانه قبلتها فلمو والصورة ممكن لها بحسب ذاتها
والممكن لا يلزم منه ح لكن عروض الصورة
لها مستلزم للمحال لانه الممتنع بالغير يمكن
يستلزم ممتنعا بالذات ان كان عدم العقل الاول
يستلزم عدم الواجب وهو ممتنع لذاته لانا نقول
الممتنع بالغير انما يستلزم ممتنعا بالذات من حيث
انه ممتنع فان استلزام عدم العقل الاول عدم
الواجب من حيث انه ممتنع لوجود الواجب واما
الى ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجة فلا
الح والالم يكن ممكنا بالذات وهمنا كذلك لان
الهيولى المجردة اذا نظر اليها في حد ذاتها مع
نظر الى المانع وفرض لحوق الصورة اياها لزم منه

اعنی عن اصل الاعتراض

همتاه

فح وقد یجاب ایضا بان الکلام فی الهیولی الاجسام هل
کانت مقترنة بالصورة فی اصل الفطرة غیر منفکة
عنها کما هی الآن او کانت فی اصل الفطرة مجردة ثم اقترنت
بالصورة والاول والثانی محالان بالبرهان عنه والثا
ایضا فح لان حصولها فی کل واحد من الاحیاز ممکن
لان الهیولی علی ذلک التقدیر نسبتها الی جمیع الاحیاز
علی السویة وکذلک نسبة الصورة الجسمیة فاذا تقتضی
حیزا مطلقا لا معینا فلو حصلت فی بعض الاحیاز
دون بعض یلزم الترجیح بلا مرجح وهو مح قیل لم لا یجوز
ان یقتضیه الصورة النوعیة المقارنة للصورة الجسمیة
علی ما سنذکرها واجیب بان الصورة النوعیة وان
عینت مکانا کلیا لکن نسبتها الی جمیع اجزائه واحدة
فلا تصلح مخصصا للهیولی بجزء معین منها ولک
ان تقول یجوز ان یقارن الهیولی صورة اخری
او حالة من الاحوال تعین لها بعض اجزاء المکان
الکلی وایضا فلیکن الهیولی المجردة هیولی عنصر
کلی فلا حاجة الی التخصیص الی غیر الصورة النوعیة ای الارض والماء
وقد یجاب بان الهیولی اذا حصلت فی بعض الاحیاز

فلابد

فلابد ان يختص كل جزء من اجزائها بجزء معين
من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا تقتضي
ذلك لان نسبتها الى جميع الاجزاء على السوية [فتخصيص]
الاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا
بلا مرجح قطعا ولا يبعد ان يقال ان الهيولى المقارنة
للصورة المتصلة متصلة فيكون مفروضة لا موجودة
في الخارج فلا تقتضي هذا وقد جاز ان يكون هناك
حالة مخصصة للهيولى بوضع معين ولا يلزم [من العقل]
على هذا التقرير بان يقال ان الماء اذا انقلب هواء
او على العكس فما انقلب اولى بموضع
من اجزاء الحيز الطبيعي لما انقلب اليه مع
تساوي نسبة اليها فيكون الهيولى بعد
مقارنة الصورة اولى بحيز مع تساوي نسبتها الى
جميع الاحياز لان الوضع السابق يقتضي الوضع
اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح اه اذا انقلب مثلا
جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب في
الموضع الطبيعي للماء انتقل الى اقرب مواضع الهواء
من ذلك الموضع فالقرب مرجح للحصول فيه وان

اجزاء هام

تمكيا له يكون هذا جوابا عن سؤال نقض تقديره ان الهيولى المقارنة للصورة وان كانت متصلة لا جزء لها بالفعل الا ان حصول الكل في المكان يتصور بعلى او وضع متصعة مخاصمة تخصيص الكل بوضع دون وضع يستدعي الا تخصيص فاجاب جاز ان الخ ه

كان قبل الانقلاب في موضع الهواء قد استقر فيه بعده

طبعا فالحصول في ذلك الموضع مرجح ولا يتصور ذلك

في الهيولى التي لا وضع لها اصلا في اثبات الصورة النوعية

وهي التي يختلف بها الاجسام انواعا اعلم ان لكل

واحد من الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة

الجسمية لانا نعلم اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز

والامكنة اي باقتضائه السكون عند حصوله فيه والحركة اليه

عند خروجه عنه دون البعض بل يبادر

اثاره ليس لامر خارج عن الجسم بالضرورة ولا

للهيولى لانها قابلة فلا تكون فاعلة كما سيجي و

ايضا هيولى العناصر مشتركة لانقلاب بعضها

بعضا وقد بينا فلا يكون مبدأ لامور مختلفة في اماكن

للجسمية العامة اي الصورة الجسمية المتساوية في

جميع الاجسام او لصورة اخرى على سبيل البدل او

والا لانتركب الاجسام كلها في ذلك الحيز فتعين

الثاني وهو المطلوب لا يخفى عليك انه لا بد لاختصاص

الاجسام بصورها النوعية من سبب وقد ذهبوا

الى ان الاختصاص في الاجسام العنصرية لان

المادة

دعوى الضرورة كيف تكون ذلك مع انه يحتمل ان يكون احتمالا ابا ظاهرا على ان المخصص هو ارادة الفاعل المختار وعلى قول منصب المختار نظر تأمل

المادة العنصرية قبل حدوث كل صورة فيها كانت
متصفة بصورة اخرى لاجلها استعدت لقبول
الصورة اللاحقة واما في الاجسام الفلكية فلان
لكل فلك مادة مخالفة بالماهية لمادة الفلك
الاخرى وكل مادة فلكية لا تقبل الا الصورة التي حصلت
فيها وقيل لم لا يجوز ان يكون الاختصاص بالاستعداد
في العنصريات لان مادتها قبل الاتصاف بكل
كيفية كانت موصوفة بكيفية اخرى لاجلها استعدت
لقبول الكيفية اللاحقة وفي الفلكيات لان مادة
كل فلك لا تقبل الا كيفيتها الخاصة لها فلا يحتاج
الى اثبات الصورة النوعية وقد يجاب بانا نعلم
بديهة ان حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء
فلا بد من اختلافهما بامر جوهري مختص و
اعلم ان دليلهم لو تم لدل على ان للاجسام
مبداء فيها واما ان ذلك المبداء فيها واحد او
متعدد فلا دلالة له عليه ولعلهم لما انفردوا
على الواحد لعدم احتياجهم الى الزايد فان
قيل هذا منافي لقولهم الواحد لا يصدر عنه

مشروط
الا الواحد قلت امتناع صدور المتعدد عن الواحد

بعدم تعدد الجهات في الواحد والصورة النوعية و

ان كانت امرا واحدا بالذات الا انها متعددة بالجهات

نفيقع لكل جهة ما يناسبها هنا ثم يرتفع عنا الاشتباه

في كيفية التلازم المذكور للهيولى والصورة اعلم ان

الهيولى ليست علة للصورة لانها لا تكون موجودة

بالفعل قبل وجود الصورة لما مر ان اراد ان الهيولى

لا تتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فيرد عليه ان

الثابت فيما سبق هو ان الهيولى يمتنع انفكاكها

عن الصورة ولا يظهر منه الا ان الهيولى لا تتقدم

على الصورة تقدما زمانيا واما انها لا تتقدم على

الصورة تقدما ذاتيا فغير معلوم منه وان اراد

انها لا تتقدم على الصورة تقدما زمانيا فان

اراد بقوله والعلة الفاعلية للشيء يجب ان يكون

موجودة قبله انها يجب تقدمها على المعلول بالذات

فمسلم لكن لا يحصل المطلوب من المقدمتين وان اراد

انها يجب تقدمها بالزمان فممنوع فان الواجب

والعقل الاول متقارنان بحسب الزمان

والهيولى والصورة

والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة
انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل قيل لا عنها
ليست علة فاعلية للشكل والا لاشترك الاجسام
كلها في الشكل على ما بيناه ولا علة قابلية لان القابل
هو الهيولى فلا تبقى م بوجوب وجودها النفي
عن العلة المفارقة على الشكل فوجب وجودها
مع الشكل ان لم يتوقف عليها او بها ان يتوقف عليه
اقول فيه نظر لانه لا يلزم من نفي ان يكون الصورة
علة فاعلية او قابلية الشكل نفي العلية مطلقا لجواز
ان يكون شرطا فلا يلزم نفي تقدمها على الشكل
وايضا المذكور فيما سبق هو ان الصورة لو كانت ما بينهم
علة تامة مخصصة للشكل لزم الا نشراك المذكور
لا انها لو كانت علة فاعلية لم لزم ذلك بل هو خلاف
الواقع وقد يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة بسبب
احاطة الحد او الحدود بالمقدار وتلك الهيئة
متاخرة عن وجود ذلك الحد او الحدود وهو
متاخر عن وجود المقدار الذي هو الحد ود
وهو متاخر عن الجسم المتاخر عن الصورة لو جوب

تاخر الكل عن الجزء فاذن الشكل متاخر عن الصوره
عنه المراتب فكيف يقال امتناع الشكل او متاخر عنه
واجاب عنه المحقق الطوسي ان هذا البيان يفيد تاخر
الشكل عن ماهية الصورة لا عن الصورة المتشخصة
فالذى نعيم عدم تاخر الشكل عن الصورة
المتشخصة لاحتياجهما في تشخصهما الى التناهي و
ولا يبعد ان يحتاج الشئ في تشخصه الى ما يتاخر عن
ماهيته كالجسم المحتاج في تشخصه الى الاين و الوضع
المتاخرين عنه فاذن التناهي والشكل غير متاخرين
عن الصورة المتشخصة من حيث هي متشخصة وان
كانا متاخرين عن ماهيتها هذا والانسب
ان يقول لان الصورة متاخرة عن الشكل
قطعا والقايل ان يقول احتياج الصورة في تشخصها
اليهما غير معقول لانه ان كان الى الجزئي منهما لزم
زوال التشخص بزواله وليس كذلك فان الشمعة
المتشخصة المعينة باقية مع تبدل افراد التناهي
والشكل عليها وان كان الى الكلي منهما فذلك
باطل قطعا فانا نعلم بالضرورة ان انضمام الشكل

الكلي مثلا الى الصورة ولا يفيدها تشخصا والشكل
لا يوجد قبل الهيولى فهو اما متقدمة عليها ومعها
فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت
متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على
الشكل بالذات او معه بحكم المقدمة الثانية فكانت
الصورة متقدمة على الشكل بالذات لانه المتقدم
على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء
متقدم عليه هف بحكم المقدمة الاولى وانت
تعلم ان الحكم بان المتقدم على ما مع الشيء متقدما
على ذلك الشيء لا يخلو عن حصة في التقدم والمعية
الذاتيين وقد يحكي الهيولى متقدمة على الشكل
قطعا بناء على انه لحوق الشكل انما هو بحسب الكم
الهيولى وح لا يحتاج الى المقدمة الممنوعة بصورة
فاذن وجود كل واحد منهما من سبب منفصل
هذا مبني على ما زعموا من ان المتلازمين يجب
ان يكون احدهما علة موجبة للاخر ويكونا معلولي
علة موجبة لهما لتحقق التلازم اذ العلة الموجبة
ما يمتنع تخلف المعلول عنه سواء كان علة تامة

او جزء الخير امنها فهى مستلزمة للمعلول وبالعكس و

احد المعلولين مستلزم لها وهى مستلزمة للمعلول و

بالعكس وههنا بحث لانه ان اعتبر فى العلة الموجبة

الايجاد فلا نم انه اذا لم يكن احد المتلازمين علة

موجبة للاخر ولم يكونا معلولى علة موجبة لهما لزم

امكان انفكاك احدهما عن الاخر وهو ظ وان لم

يعتبر لم يلزم ان لا يكون الهيولى علة فاعلية على تقدير

كونها موجبة المحد فلا يكون وصف العلة بالفاعلية

فيما سبق مناسبا للمقام وليست الهيولى غنية عن

كل الوجوه عن الصورة لما بينا وانها لا تتقوم بالفعل

بدون الصورة اى بدون ماهيتها فهى تستحفظ

المادة بتوارد افرادها عليها ولو زالت صورة عنها

ولم تقترن صورة اخرى بها عدمت المادة فتلك

الصور المتواردة عليها كالدعائم تزال واحدة منها

عن السقف ويقام مقامها دعامة اخرى فيكون

السقف باقيا على حاله بتعاقب تلك الدعائم و ليست

الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه

لما بينا انها لا توجد بدون الشكل المفتقر الى الهيولى

فالهيولى

فالهيولى مفتقرة الى الصورة في وجودها وبقائها
اقول فيه نظر بحث اذ لو كان ما ذكره كافيا لاثبات ان
الهيولى مفتقرة الى الصورة في البقا لكانت الصورة
ايضا مفتقرة الى الهيولى فيه لما بين ايضا ان الصورة
لا يوجد بالفعل بدون الهيولى وقد يقال هذا مناف
لما سبق من ان الصورة ليست علة للهيولى اذ لا
معنى للعلية الا ما يحتاج اليه الشيء في تحققه ولو افتقر
الهيولى الى الصورة في الوجود لكانت الصورة علة
لها والجواب ان المراد هيهنا ان الهيولى مفتقرة
الى طبيعة الصورة لا الى الصورة الشخصية لجواز
انتفائها مع بقائها والمذكور سابقا هو ان الصورة
الشخصية ليست علة للهيولى فلا منافاة والصورة
مفتقرة الى الهيولى في تشكلها قيل ولما تغاير جهتا
التوقف فيهما المتلازم لم يلزم دور وارد عليه
انه لا يلزم الدور من كون الهيولى مفتقرة الى الصورة
في التشكل وبالعكس اذ يحتاج كل منهما لا في ذاتها
بل في تشكلها الى ذات الاخرى لا الى تشكلها وقد
يجاب بان احديهما اذا كانت علة لتشكل الاخرى
عم

فهي من حيث انها متشخصة تكون متقدمة على الشكل
الاخرى ومن حيث انها متشخصة بها الشكل فيلزم تقدمها من
حيث انها متشكلة فلو انعكس لامر لدار والحق
ان الشكل ليس متشخصا بمعنى انه يفيد الهذية بل
بمعنى انه لازم للمتشخص من حيث هو متشخص وتقدم
العلة يجب ان يكون بذاتها وتشخصها لا بلوازمها ولا
يتوهم ان تقدم الملزوم بالذات يوجب تقدم اللوازم
فان العلة الملزومة لمعلولها متقدمة عليه بالذات
مع استحالة تقدمه على نفسه في المكان وهو
اما الخلاء اراد به البعد المجرد عن المادة واكثر
اطلاق الخلاء على المكان الخالي عن الشاغل او
مذهب المتكلمين
السطح من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من   الباطن له
الجسم المحوي لان الجسم بكليته في مكانه ما لم
فلم يجز ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة ان
يكون المنقسم في جميع جهاته حاصلا بتمامه فيما
لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما في جهة واحدة
فقط لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما
منقسم في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول

ويكون المكان

يكون المكان سطحا عرضيا لاستحالة الجوهري ولا يجوز
ان يكون حالا في المتمكن والا لانتقل بانتقاله بل فيما
يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر المتمكن في
جميع جوانبه والا لم يكن مالياله فهو السطح الباطن
من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي
وهذا مذهب المشائين وعلى الثاني يكون المكان
بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا للبعد الذي
في الجسم بحيث ينطبق احدهما على الآخر ساريا فيه بكليته
فذلك البعد الذي هو المكان اما ان يكون امرا موهوما
يشغله الجسم ويملأه على سبيل التوهم وهذا مذهب
المتكلمين واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز
ان يكون بعدا ماديا قائما بالجسم والا يلزم من
حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فهو بعد مجرد
فهذا مذهب الاشراقيين ويسمونه بعدا مفطورا
لزعمهم انه فطر عليه ابدعته وصحفه بعضهم بالمقطور
بالقاف اي بعد له الاقطار ويجب ان يكون جوهرا
لقيامه بذاته وتوارد الممكنات عليه مع بقائه بشخصه
فكانه جوهر متوسط بين العالمين اعني الجواهر المجردة

تعقلهما م التى لا تقبل اشارة حسية والاجسام التى هى جواهر مادية

كثيفة وح يكون الاقسام الاولية للجوهر ستة لا خمسة على

ما هو المشهور والاول بط منهما قلنا الثانى واما

الاول بط لانه لو كان خلاء فاما ان يكون لا شيئا محضا

او بعدا موجودا مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول

لانه يكون خلاء بينهما اقل من خلاء فان الخلاء بين

الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل

الزيادة والنقصان استحال ان يكون لا شيئا محضا

قيل قبول الزيادة والنقصان فيه انما هو على فرض

وجوده فلا يلزم منه الا الوجود الفرضى واما كونه

موجودا حقيقيا فغير لازم وقد يجاب عنه بانا

نعلم بالضرورة ان التفاوت بينهما حاصل مع قطع

النظر عن ذلك الفرض اقول ان اراد التردد

بين اللاشىء فى الخارج والموجود فيه كما هو الظ

اذ العادة جارية بابطال مذهبى المتكلمين و

الاشراقيين بوجهين ابطل بهما شقى الترديد الاول

بالاول والثانى بالثانى فيلزم ان ما ذكره لا يدل

على انه ليس لا شيئا فى الخارج بل يدل على انه ليس

١٣٧

لاشیاء فی الخارج بل یدل علی انه لیس لاشیاء فی نفسها الامر وان اراد الترديد بين اللاشئ فی نفس الامر والموجود فيها فيتسع دائرة المناقشة فی الثانی ولا سبیل الی الثانی لانه لو تجرد البعد عن المادة لكان لذاته غنيا عن المحل والا لذاته مفتقرا اليه وهذا مناف لتجرده فاستحال اقترانه بها على وجه الافتقار هف لانه مماثل البعد فی الاجسام و فيه بحث لانه موقوف علی الابعاد المادية والمجردة مع ان المادية اعراض والمجردة جواهر وعلى عدم الواسطة بين الحاجة والغنی الذاتيتين وكلاهما ممنوعات فی الحيز لكل جسم فلم ينطبق قبل هذا ينتقض بالجسم المحيط فانه جسم وليس له حيز طبيعی على تفسيره ای السطح الباطن من الجسم الحاوی المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوی اذ ليس وراءه جسم اخر هو محيط به وضعه و محاذات بالنسبة الى ما فی جوفه وقد يجاب بعد ذلك بان الحيز عندهم ما به تمايز الاجسام فی الاشارة الحسية وهو اعم من

بانه قيل لا نسلم انه لو وجد البعد مجردا عن المادة لكان لذاته ... الى آخره الدليل لجواز ان يكون بعض افراده موجودا ... والبعض الآخر ... مقارنا ... وان يكون للبعد المجرد ماهية ... الخارج ... فتم

المكان لتناوله الوضع الذى يمتاز به المجرد عن غيره
فى الاشارة الحسية فهو متحيز وليس فى مكان
ولا بعد فى ان يكون الحالة التى تتميز بها الشىء
فى الاشارة الحسية عن غيره طبيعية له وان لم يكن شىء
من اوضاعه ونسبته بالقياس الى الحاوى له طبيعيا
فان قلت هذا مناف لما صرح به المحقق فى شرح
الاشارات من ان المكان عند القائلين بالجزء
غير الحيز وذلك لان المكان عندهم قريب من
مفهومه اللغوى وهو ما يعتمد عليه المتمكن كالارض
للسرير واما الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم المشغول
بالمتحيز الذى لو لم يشغله لكان خلاء كداخل الكوز
للماء واما عند الشيخ والجمهور من الحكماء فهما واحد
وهو السطح الباطن من الحاوى المماس للسطح الظاهر الجسم
من المحوى اقول المفهوم من كلام الشيخ ان الحيز
اعم من المكان حيث قال فى موضع من طبيعيات
الشفاء لا جسم الا ويلحقه ان يكون له حيز اما مكان
واما وضع وفى موضع اخر منها كل جسم فله حيز
طبيعى فان كان ذا مكان كان حيزه مكانا والا فلا
وان كان

وان كان ذا وضع بحاذات كان حيزه وضعا

ومحاذاة لانا لو فرضنا عدم تاثير الفواسر

الامور الخارجة لكان في حيز معين بالضرورة و

ذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر لا مر

خارج واذا فرضنا القاسر بذلك اذ لو كان المراد منه

ما كان تاثيره على خلاف مقتضى الطبع لم يكن

حاصرا لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر

تعين الاول فاذن اما يستحقه الطبيعة اذ لا

يمكن استناده الى الجسمية المشتركة لان نسبتها

الى الاحياز كلها على السوية ولا الى الهيولى

لا اقتضاء فيها على الاطلاق استناده الى

داخل فيه مختص به يعني الطبيعة وهو المطلوب

فان قلت تاثير الفاعل فيه ان كان في الامور

الخارجة التي يقتضي خلوه عنها فلا نسلم انه

تخليته مع طبعه يكون موجودا فضلا ان يكون

حاصلا في مكان او مقتضيا له وان لم يكن

منها جاز ان يكون حصوله في مكان معين

من فاعل فان الاين من لوازم وجود الجسم

لا غنا بعد الجسمية م

فتعين م

من م

عدم م

ولا يمكن تحقق التاثير في وجود الشيء بدون تحقق
التاثير بما هو لازم وجوده فالفاعل اذا اوجد الجسم
اوجده في مكان معين لا محالة قلت هذا انما يرد
على القائل بان المكان هو البعد واما القائل بانه
هو السطح فلا يمنع ان الاين من لوازم وجود الجسم
كما في المحدد ولا يرد عليهما ان تخلية الجسم مع طبعه
وان كانت ممكنة في الذهن نظرا الى ذات الجسم
لكنها جاز ان يكون مستحيلة بحسب نفس الامر فلا
يحصل الاستدلال على ان للجسم مكانا طبيعيا بحسب
نفس الامر بل على ان له مكانا طبيعيا على ذلك التقدير
الذي لا يطابق الواقع ولا يجوز ان يكون لجسم
حيزان طبيعيان فاذا حصل في احدهما وخلي مع
طبعه فاما ان يطلب الثاني او لا يطلب فان طلب
الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل
فيه طبيعيا لانه هارب عنه طالب لغيره وقد فرضنا
طبيعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان
لا يكون الحيز الثاني طبيعيا لانه ليس طالبا له حين
ما خلي وطبعه وقد فرضناه طبيعيا هف اورد عليه

اي على تقدير ان المكان هو البعد وعلى القائل بانه هو السطح

لانه لو كان كذلك لم يكن طبيعيا ان كان ...

بان

بان عدم الطلب لمكان بسبب انه وجد مكانا طبيعيا
اخر لا يقدح في كون هذا المكان طبيعيا له فان
طلب المكان انما يكون اذا لم يكن واجدا للمكان
هو مطلوبه وقيل شرح هذا الكلام لو وجد
لجسم حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او
في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل باطل
اما الاول فظاهر واما الثاني فلما ذكرناه واما
الثالث فلانه اما ان لا يكون على سمت الحيزين
او يكون عليه والثاني اما ان يتوسطهما او يقع منهما
في جهة فعلى الاول يلزم ميله طبعا الى جهتين جهتيهما
مختلفتين وهو محال وعلى الثالث يميل الى
طبعا فاذا وصل الى الاقرب منهما عاد الى الابعد
وقد تبين بطلانه اقول لا حاجة لاتمام كلام
المصنف الى هذا التطويل فانه يحصل انه لو كان لجسم
واحد حيزان طبيعيان لامكن حصوله في احدهما
والتالي باطل اذ يلزم على تقدير وقوعه الخلف
فكذا المقدم في الشكل كل جسم فله شكل
طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه فهو متشكل

وكل متشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي

اما ان كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه

فهو متشكل فلانه يحيط به حد واحد او حدود

فيكون متشكلا وقد مر ما فيه فتذكروا قلنا واما

ان كل متشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا

ارتفاع القواسر اى الامور الخارجة لكان على شكل

معين بالضرورة وذلك الشكل اما ان يكون لطبعه

او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا قد فرضنا عدم

القواسر فاذن هو من طبعه وهو المطلوب ورد عليه

ان تشكل الجسم يتوقف على تناهي ابعاده ولا

شك ان طبيعة الجسم لا تقتضي تناهي ابعاده

ولا يستلزمه من حيث هي بل يعرض للشئ

بواسطة يستند الى ذاته ولا لازم له شكل اى جسم

من حيث هو لا يكون عارضا له لذاته وهذا

بعينه وارد في المكان بمعنى السطح فان حصوله

الجسم فيه موقوف على وجود جسم حاو وهو

امر غريب قطعا بخلاف المكان بمعنى البعد

فان حصول الجسم فيه موقوف على حصوله

وهو

وهو ان لم يستند الى ذات الجسم لكنه لازم له
من حيث هو فصل في الحركة والسكون اما الحركة
فهي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج
قيل بيانه ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون
بالقوة من جميع الوجوه والا لكان وجوده
بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا وقد فرضنا
موجودا هف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه
وهو الموجود الكامل الذي ليس له كمال
متوقع كالباري عز اسمه والعقول او بالفعل
من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها فمن حيث
انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك
الخروج اما ان يكون دفعة واحدة وهو الكون
والفساد كانقلاب الماء هواء فان الصورة
الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل
دفعة واحدة او على التدريج فهو الحركة اقول
فيه بحث اما اولا فلانه تحصل للنفس صفات
لم تكن لها قبلها خروج عن القوة الى الفعل
باعتبار تلك الصفات ولا يسمى ذلك الخروج

نوضيحه ان الكون عبر عن وجود حدوث
صورة نوعية على غير والفساد زوالها
وقد اتفقوا على انهما لا يكونان الا
دفعة فكل كون وفساد دفعي
عندهم واما ان يتحقق كون وفساد
محل النزاع واعلم ... الانتقال التدريجي
متفقون عليه وفرع فيهما بالتبع منه

حركة ولا كونا ولا فسادا واما ثانيا فلانه

الانتقال في الجنه والفعل والانفعال والمتى

دفعى عند بعضهم مع انه لا يسمى كونا وفسادا

قال ارسطو الحركة قد تطلق على كون الجسم

بحيث اى حد من حدود المسافة يفرض لا يكون

هو قبل آن الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه

ويسمى الحركة بمعنى التوسط وهي صفة شخصية

موجودة في الخارج دفعة مستمرة الى المنتهى

تستلزم اختلاف نسبة المتحرك الى حدود

المسافة فهي باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار

الى تلك الحدود سيالة فباستمرارها وسيلانها

تفعل في الخيال امرا ممتدا عرفا يطلق عليه

الحركة بمعنى القطع فانه لما ارتسم نسبة المتحرك

الى الجزء الثاني في الخيال قبل ان تزول

الى الجزء الاول عنه تخيل امرا ممتدا منطبقا على

المسافة كما يحصل من القطرة النازلة والشعلة

الجوالة امر ممتد في الحس المشترك فيرى لذلك

خطا او دائرة والحركة بهذا المعنى لا وجود

لها لا

لها الا في التوهم لان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى
لم يجد الحركة بتمامها واذا وصل اليه فقد
انقطعت الحركة واما السكون فهو عدم الحركة
عما من شانه ان يتحرك فالمجردات غير متحركة
ولا ساكنة اذ ليس من شانها الحركة والتقابل
بينهما تقابل العدم والملكة وقيل السكون
هو الاستقرار زمانا فيما يقع فيه الحركة فالتقابل
بينهما تقابل التضاد وكل جسم فله محرك غير الجسمية
اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم
متحركا على الدوام والتالي كاذب فالمقدم
مثله ثم الحركة باعتبار مقولتها فيها على اربعة
اقسام ومعنى وقوع الحركة في مقولة هو ان
الموضوع يتحرك من نوع تلك المقولة الى
نوع اخر منها او من صنف الى صنف او من فرد
الى فرد حركة في الكم كالنمو وهو ازدياد حجم
الاجزاء الاصلية للجسم بما ينضم اليه ويتداخله
في جميع الاقطار بنسبة طبيعية بخلاف السمن
فانه زيادة في الاجزاء الزائدة والاجزاء الاصلية

بينهما

متحرك في

وانما لم الا التقابل بل ان يرفع لا عنهما اما ان
اولهما على الى الا فيضعها ان يتقابل احدهما
بالقياس الى وعلى التقابل يتقابلان اولا
فيهما التضاد وان عرى وانا ان الا جب
وجودي فيحمل على الاخر الوجود وعدما
في الخلف كل الا فيها السلب و
العدم والملكة الا بحاب بالنسخ

في بعض الحيوانات هي المتولدة من المني كالعظم
والعصب والرباط والزيادة فيه هي المتولدة من الدم
كاللحم والشحم والتسمين والذبول هو انتقاص حجم
الاجزاء الاصلية للجسم بما ينفصل عنه في جميع الاقطار
على نسبة طبيعية بخلاف الهزال فانه انتقاص عن
الاجزاء الزائدة وقد عد العلامة في شرح القانون
السمن والهزال ايضا من اقسام الحركة الكمية و
ههنا بحث اذ الحركة في مقولة تستدعي امرا واحدا [illegible]
بعينه تتوارد عليه افراد تلك المقولة وافراد
المقدار في النمو والذبول لا تتوارد على شيء واحد
بعينه لان المقدار الكبير في النمو يعرض لما كان
له المقدار الصغير لان المقدار الكبير انما يعرض لما
كان له المقدار الصغير مع امر اخر منضم اليه وهذا
المجموع غير ما كان له المقدار الصغير في الذبول
لم يعرض لما كان له المقدار الكبير لان المقدار الكبير
والصغير في حالتي النمو والذبول متغايران فليسا
من الحركة الكمية وكذا الحال في السمن والهزال
فتنحصر في التخلخل والتكاثف وارادوا بالتخلخل

سواء صار متصلا واحدا او لا ولكن المقدار الصغير م

بل المقدار الصغير انما يعرض لجزء ما كان له المقدار الكبير م

أي حيث لا يكون النمو والذبول من اقسام الحركة الكمية فالحركة الكمية منحصرة في التخلخل والتكاثف

صحنا

همنا ان التخلخل يزيد مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه
غيره وبالتكاثف ان ينتقص مقدار الجسم من غير
ان ينفصل عنه جزء وقد يطلق التخلخل على الانتفاش
وهو ان يتباعد الاجزاء ويداخلها جسم غريب
كالقطن المنفوش والتكاثف على الاندماج
وهو ان يتقارب الاجزاء بحيث يخرج ما بينها
من الجسم الغريب كالقطن الملفوف بعد نفشه
وقد يطلقان على رقة القوام وغلظه وهما ذلك
اى التخلخل والتكاثف
على تفسيرها الاول القارورة الضيقة الراس اذا
كبت على الماء قويا لا يدخلها فاذا امتصت مصا
قويا ثم كبت عليه دخلها وما ذلك لخلاء حدث فيها
بالمص لامتناعه بل لان المص اخرج بعض الهواء
واحدث في الهواء الباقي تخلخلا فكبر حجمه بحيث
شغل في المكان الخارج ايضا ثم اوجد فيه البرد
الذي لمس في الماء تكاثفا فصغر حجمه وعاد بطبعه
الى مقداره الذي كان له قبل المص فدخل فيها
الماء ضرورة امتناع الخلاء هكذا قالوا واقول
الحق ان التكاثف هناك ليس لبرد الماء فان

تجربة شاهدة بان القارورة المذكورة اذا كبت
على الماء الحار جاء يدخل فيها وحركة في الكيف
كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورتهما النوعية و
تسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي
انتقال الجسم من مكان الى مكان بل من اين
الى اين اخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وحركة
في الوضع وهي ان يكون للجسم حركة على الا
ستدارة فاذن كل واحد من اجزائه يباين اى يفارق
كل واحد من اجزاء مكانه ولو كان له مكان
ويلازم كل مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه
الى اجزاء مكانه على التدريج اقول همنا بحث
اذ قد علم مما سبق ان الحركة في الوضع هي
الانتقال من وضع الى اخر تدريجا ولا نم ان
ذلك الانتقال منحصر فيما ذكره فان القايم اذا
قعد ينتقل من وضع الى وضع مع انه لا يتحرك
على الاستدارة وثبوت الحركة الاينية له لا يأبى
ذلك والله اعلم اى الحركة واقعة في ثلثة مقولات
العرض ايضا اما الاضافة فلانه اذا فرض انه

ما الشديد سخونته من ماء اخر ويحرك في الكيف
حتى صار سخونته اضعف من سخونة الاخر فان
هذا الماء قد انتقل من نوع من الاضافة
اعني الاشد الى نوع اخر منهما اعني الا ضعفية
انتقالا تدريجيا وكذلك اذا كان جسم في
مكان اعلى ثم تحرك في الاين حتى صار في
مكان اسفل او كان اصغر مقدارا من جسم
اخر ثم تحرك في الكم حتى صار اعظم مقدارا
منه او كان على الترتيب اوضاعه ثم تحرك منه
الى وضع هو اخس اوضاعه فقد انتقل الجسم
في هذه الصورة ايضا من اضافة الى اخرى
تدريجا واما الملك فلان العمامة اذا تحركت
الى التدوير او التقعيد فلا شك انه يتغير هيئة
احاطتها بالتدريج تبعا لحركتها في الاين واما
الفعل والانفعال فلانه اذا تحرك الجسم من
سخونة الى اشد منها بالتدريج تحرك من
تسخن الى اقوى منه كذلك واذا زاد الاستعداد
في قابل السخونة اشتد التسخن فان التسخن

في الشفا يشبه ان يكون الانتقال في متى دفعيا
اذا الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى
شهر يكون دفعة وذلك لان اجزاء الزمان
متصل بعضها ببعض والفصل المشترك بينهما
هو الآن فاذا فرض زمانان يشتركان في
آن فقبل ذلك الآن يتسم الموضوع منه بالقياس
الى زمان الاول وبعده يتسم به منه بالقياس
الى الزمان الثاني وذلك الآن عنا به وجود
الاول وبداية حصول الثاني فلا تدريج في
الانتقال ويرد عليه ان الفاصل بين اجزاء
المسافة حد ودعيه منقسمة ويكون الانتقال
من بعض تلك الاجزاء الى بعض دفعيا ايضا
ولكن اذا فرض محاذان بينهما مسافة منقسمة
كان المنتقل من احدهما الى الاخر تدريجيا
فكذا الحال في الانتقال من زمان الى زمان
اخر بينهما زمان كالفجر والغروب مثلا فانه يكون
تدريجيا لا دفعيا ونقول ايضا ما يوصف بالحركة
اما ان يكون الحركة حاصلة فيه بالحقيقة اولا

بل يكون

بل يكون الحركة حاصلة في شيء اخر يقارنه فيوصف

هذا بالحركة تبعا لذلك الشيء والحركة المنسوبة

الى الاول يسمى ذاتية والمنسوبة الى الثاني عرضية

اى الشيء الذى الحركة حاصلة فيه بالحقيقة

كحركة اعراض الجسم والحركة الذاتية اما طبيعية

او قسرية او ارادية لان القوة المحركة اقول ان

اراد بها مبدا الميل فلا يلايم قوله اما ان يكون

مستفادة من خارج اى امر متميز عن المتحرك

في الاشارة الحسية او لا يكون وان اراد بها

الميل فلا يلايم قوله فان لم يكن مستفادة من

خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون

كيفية

اذ الميل على ما ذكره الشيخ في رسالة الحدود

عما يكون الجسم به مدافعا لما يمانعه وهى غير متحركة على مبدء الميل

الشعور قطعا فان حملت على الاول فالمراد اى في مبدء الميل اما ان يكون مستفادة من خارج انه يكون

تحريكها وان حملت على الثاني فالمراد انه يكون تحريكها وميلها مستفادا من خارج بحذف لفظ تحريك او الميل

لمبداها شعور والحمل على الاول بالعبارة اولى

فان كان لها شعور قيل مجرد الشعور لا يكفي

في كون تلك الحركة ارادية كما في الساقط من

علو مع شعوره بسقوطه بل اذا كان لها شعور

وارادة ففي الحركة الارادية اقول هذا مدفوع بان
مبدء الميل هناك هو الطبيعة ولا شعور لها وان
كان للمتحرك شعور وان لم يكن لها شعور ففي
الحركة الطبيعية وان كانت مستفادة من خارج
ففي الحركة القسرية فيه اشارة الى ان فاعل الحركة
القسرية طبيعة المقسورة لا القاسر والا لزم من
انتفاء انتفاؤها بل هو معد في الزمان
اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار معين
من السرعة وابتدات معها حركة اخرى ابطاء
منها واشتركتا في الاخذ والترك اي ولي ترك
الاخذ لتكاره وخذت البطيئة قاطعة لمسافة
اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة
اكثر منها اذا كنت كذلك كان بين اخذ السريعة
وتركها امكان اي امر واحد غير المسافة فتتم و
الحركتين بحيث يسع قطع مسافة معينة بسرعة معينة
وقطع مسافة اقل منها ببطوء معين قال الامام
هذا مبني على وجود حركتين تبتديان معا
فتنتهيان معا وليست هذه المعية الا المعية

الزمانية

الزمانية التي لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات
الزمان فيلزم الدور وايضا هو مبني على
وجود حركتين احديهما اسرع والاخرى
ابطأ ولا يمكن اثبات السرعة والبطوء الا بعد
اثبات الزمان فيلزم دور اخر واجاب بان
الزمان ظاهر الوجود والعلم به حاصل فان
الامم كلهم قدروه بالساعات والايام و
الشهور والاعوام والمقصود بيان حقيقته
المخصوصة اعني كونه كما ومقدارا للحركة ولا شك
ان العلم بوجود الزمان يكفينا في ثبوت المعية
والسرعة والبطوء وان توقف فلا دور او نقول
يمكن ان يجاب ايضا بان ثبوت المعية والسرعة
والبطوء وان توقف على ثبوت الزمان في
نفس الامر لكن لا يتوقف العلم بذلك على
العلم به حتى يلزم وهذا الامكان قابل
للزيادة والنقصان فان الحركتين اذا اختلفتا
في الاخذ والترك تتفاوت امكانهما وهيئة ثابت اي غير مجتمع الاجزاء
اذ لا يوجد اجزاؤه معا بالضرورة وقيل لانه

اي كالحركات [illegible] الحركتين والمتنا [illegible]

اجتماعهم

يلزم من اجتماعهما اجزاء الحركة الواقعة
فيهما اقول فيه نظر اذ لم يثبت بعد ان الزمان
مقدار الحركة وهي كما انها واقعة في الزمان
واقعة في المسافة ولا يلزم من اجتماع اجزاء
المسافة ولا اجتماع اجزاء الحركة فلا يلزم من اجتماع
اجزائه الزمان ايضا اجتماعهما وقيل لو اجتمع
اجزاءه لكان الحادث في يوم الطوفان
حادثا في يومنا وبالعكس وانت تعلم انه لا يلزم
من اجتماع اجزاء الشيء ان يكون الحاصل في
احدهما حاصلا في الاخر فهمنا امكان متعدد   اي يعلم
غير ثابت وهو المعنى من الزمان في المباحث   قدر الشيء به
المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما
امر موجود في الخارج غير منقسم وهو مطابق
للحركة بمعنى التوسط ويسمى بالآن السيال ايضا
والثاني امر متوهم لا وجود له في الخارج
فانه كما ان الحركة بمعنى التوسط يفعل الحركة
بمعنى القطع كذلك الامر الذي هو مطابق
لها وغير منقسم مثلها يفعل بسيلانه امرا

محتوى

هيئا
عمنا وههنا مطابقا للحركة بمعنى القطع وهو مقدار
الحركة لانه كم لقبوله الزيادة والنقصان وليس
منفصل
مركبا من انات متتالية لانه مطابق للحركة المطا
بقة
للمسافة التي تقع عليها الحركة فلو تركب منها لتركبت
الزمانه
المسافة من اجزاء لا يتجزى فيكون مقدارا وقيل
في
مقداريته يتوقف على ان يكون كما وهو موقو
على انه قابل للزيادة والنقصان بالذات وهو
المناسب
مم ولا يخ اما ان يكون مقدار الهيئة قارة
ان يقول لا مر قار والهيئة غير قارة ليتم الحصر لان
لان الامر القار وهو ما يجتمع اجزاءه في الوجود
لسواد
شامل للجواهر مطلقا والاعراض القارة كا
والبياض بخلاف الهيئة فانها لا تشتمل الجواهر
اذ لا تغاير بينها وبين العرض الا باعتبار
اي في موضوع
الحصول في الهيئة والعروض في العروض لا
سبيل الى الاول لان الزمان غير قار وما لا يكون
اي ان يكون الزمان مقدار الهيئة قارة
فانه لا يكون مقدار الهيئة قارة والا يتحقق
الشيء بدون مقداره فهو مقدار الهيئة غير قارة
وكل هيئة غير قارة فهي الحركة فالزمان مقدار الحركة

وههنا بحث لانه اذا كان مقدار الحركة يلزم ان يكون امتدادها باعتبار الزمان وليس الامر كذلك لان الحركة السريعة تقطع في زمان اقصر مسافة اطول وبالعكس

[illegible]

ويسمع زيادة بيان له في الفلكيات ونقول
ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية
له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده
قبلية لا يوجد مع البعدية وكل قبلية لا يوجد
مع البعدية فهي زمانية قيل هذا منقوض بتقدم
اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه ليس زمانيا
لانه مقتضى التقدم الزماني ان يكون المتقدم
في زمان سابق والمتاخر في زمان لاحق فلو
كان ذلك التقدم زمانيا لزم ان يكون الامس
في زمان متقدم واليوم في زمان متاخر عنه
وننقل الكلام الى ذينك الزمانين ويلزم ان
يكون هناك ازمنة غير متناهية ينطبق بعضها على
بعض وانه محال بالضرورة ومع يجوز ان يكون تقدم
عدمه على وجوده ايضا غير زماني وقد يجاب
بان التقدم الزماني لا يقتضي ان يكون كل من
المتقدم والمتاخر في زمان مغاير له بل يقتضي اي التقدم الزماني
ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية لا يجامع القبل اي قبل زمان اللاحق
معها البعدية فان هذه القبلية لا يوجد بدون اي زمان السابق

الزمان

الزمان فان لم يكن شئ من المتقدم و المتاخر
زمانا احتيج فيهما الى الزمان وان كان احدهما
زمانا والاخر ليس بزمان احتيج في الاخر الى
الزمان دون الاول وان كان كل واحد منهما
زمانا لم يحتج في شئ منهما الى زمان زائد عليه
وذلك لان القبلية المذكورة عارضة لاجزاء
الزمان اولا وبالذات و لما عداها ثانيا
وبالعرض وقيل يدل على ذلك انه اذا قيل
وجود زيد متقدم على وجود عمرو اتجه
ان يقال لماذا قلت انه متقدم عليه فلو اجيب
بان وجود زيد كان مع الحادثة الفلانية
و وجود عمرو مع الحادثة الاخرى و تلك
الحادثة كانت متقدمة على هذه اتجه ايضا ان
يقال لم قلت ان تلك متقدمة على هذه فلو
اجيب بان تلك كانت امس وهذه كانت اليوم
وامس متقدم على اليوم لم يصح ان يقال
لماذا قلت انه متقدم عليه واعترض
عليه بان انقطاع السؤال عند قولك امس

متقدم على اليوم انما هو لان التقدم على اليوم
ماخوذ في مفهوم لفظ امس كما ان التاخر عن
اليوم ماخوذ في مفهوم لفظ الغد فلو قيل
لم ذا قلنا امس متقدم على اليوم كان كما
لو قيل بماذا قلنا ان الزمان المتقدم متقدم
على الزمان المتاخر وهذا مما يجب سمحا
دعمان انقطاع السوال عند قولنا ذلك
في الزمان المتقدم وهذه كانت في الزمان
المتاخر لان على لان التقدم عرض اولي
للزمان فكذا انقطاع السوال عند ماذكرتم
لانه اعليم ولو سلم فانما يدل على كونه
عرضا اوليا بمعنى عدم الواسطة في الاثبات
لا في الثبوت وهذا هو المطلق كما لا يخفى فيكون
قبل الزمان زمانا هف وكذلك لو كان
لم تماديه لكان عدم بعد وجوده بعدية
لا يوجد مع القبلية فيكون زمانية فيكون في الواقع
بعد الزمان زمانا هذا خلف
في الفلكيات وفيه ثمانية فصول فصل

في اثبات كون الفلك ستين يلي وبيانه ان
هما جهتين لايتبدل لان احديهما فوق و
الاخرى تحت فان القايم اذا صار منكوسا
لم يصر ما يلي راسه فوقا وما يلي رجله تحتا بل صار ما يلي راسه
من تحت و رجله من فوق بخلاف باقي الجهات فان
المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه و المغرب
خلفه والجنوب عن يمينه والشمال عن شماله
ثم اذا توجه الى المغرب تبدل الجميع وصار قدامه
خلفه وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس والجهة قد
الحسية تطلق على منتهى الاشارة الحسية و
منتهى الحركات المستقيمة وبالنظر الى الاول قيل
ان جهة الفوق وهي محدب الفلك الاعظم لانه منتهى
الاشارات الحسية ومقطعها وبالنظر الى الثاني
قيل هي مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة
والاول هو الصحيح لان الاشارة اذا تعدت عن فلك القمر كانت الى جهة الفوق فطول الكون اخذه
من جهة تحت متوجهة الى ما يقابلها و المشهور
ان الجهات ست وسبب الشهرة ادراك عامي خاصتي

نفذت ...

اما الحاجة فهو ان الانسان يحيط به خطان
عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس وقدم فالجانب
الذي هو الاقوى في الغالب يسمى يمينا ومقابله يسارا
وما يحاذي وجهه قداما ومقابله خلفا وما يلي
رأسه بالطبع فوقا وما يقابله تحتا ولما لم يكن عندهم
سوى ما ذكر وقفت هنالك وهاهنا علي هذه الجهات
الست ثم اعتبروا هنا في ساير الحيوانات ايضا لكنهم
جعلوا الفوق ما يلي ظهورها بالطبع والتحت
ما يقابله ثم عموا اعتبارها في ساير الاجسام فان
لم يكن لها اجزاء متمايزة على الوجه المذكور واما
الحاجة فهو ان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد
ثلثة متقاطعة على زوايا قوايم ولكل بعد منها
طرفان فلكل جسم جهات ستة الا ان امتيازه
بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء
المميزة في الجسم فطرفا الامتداد الطولي يسميهما
الانسان باعتبار طول قامته حين هو قايم بالفوق
والتحت وطرفا الامتداد العرضي يسميهما باعتبار
عرض قامته باليمين والشمال وطرفا الامتداد

العمق

العمق يسميهما باعتبار نحن قامته بالقدام و الخلف
فان اعتبار الخاص يشتمل على الاعتبار العام مع
زيادة هي تقاطع الابعاد على زوايا قوايم ولاشك
ان العامة غافلون عنها ولا امكن تطبيق
اعتبارهم عليها وانت تعلم ان قيام بعض الامتدادات
على بعض مما لا يجب من اعتبار الجهات واذا
لم يعتبر كانت الجهات غير متناهية لانه كان ان
يفرض في جسم واحد بل باعتبار نقطة
واحدة امتدادات غير متناهية وكل واحدة
منها موجودة فيها فيه اشكال لانهم قالوا
جهة التحت هي المركز الذي هو نقطة موهومة دون وجود
فلا يكون موجودا فقولنا انهم ارادوا بالموجود
في نفس الامر ذات وضع غير منقسم في امتداد الاشارة الحسية
[illegible]
ما خذ الحركة ومتى كان كذلك كان الفلك جسما
مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة ذات
وضع لانها لو لم يكن كذلك لما امكنت الاشارة
اليها قيل يرد انهم ذهبوا الى ان الخطوط ليست
مركبة من النقاط ولا السطوح من الخطوط

بل هي متصلة في نفسها لا منفصل فيها مع انهم جوزوا
الاشارة الحسية الى النقطة المتوهمة في وسط الخط و
الى الخط المتوهم في وسط السطح فلا يلزم كون المشار
اليه بالاشارة الحسية موجودا في الخارج بل يلزم احد
الامرين اما وجوده فيه او وجود المحل الذي
يتوهم المشار اليه فيه ولما امكن اتجاه المتحرك
اليها قيل بالوصول اليها او القرب منها وانما
قيل الاتجاه نحوها لامكان اتجاه المتحرك الذي
الى معدوم الذي يقصد بالحركة تحصيله كما في
الحركة الكيفية وههنا بحث اذ يمكن ايضا اتجاه
المتحرك الى معدوم بالوصول اليه عند القائل
بان المكان هو السطح وانما قلنا انها غير منقسمة
في ذلك الامتداد لانها لو انقسمت ووصل
المتحرك الى قرب الجزئين وتحرك فلا يجوز
حركته في الجهة لانها اما منه او اليه الحركة فلو
كانت الحركة في الجهة كانت الجهة مسافة لا جهة
وانه محال فاما ان يتحرك من المقصد يعني
الجهة او الى المقصد فان تحرك عن المقصد

ثم يكون

لم يكن بعد الجزئين من الجهة وان كانت الحركة
الى حركة الى الجهة وان تحركت الى المقصد لم يكن
قرب الجزئين من الجهة والا لكانت الحركة منه
حركة من الجهة اقول اتمام هذا الكلام موقوف
على تسليم امتناع الحركة في الجهة كما اشرنا اليه ولذا
ثبت ذلك فلا حاجة الى هذا الترديد لان انقسام
الجهة مستلزم لامكان الحركة فيها واذا ثبت هذا
ثبت ان وضع الجهة ليس بالذات والا لكانت
جوهرا فكانت قابلة للانقسام في جميع الجهات
كما هو حق لابد لها من امر محدد وتعين وضعها
منه ان كل ما صح وضع قابل للقسمة بناء على نفي الجزء الذي لا يتجزى
ولا يجب ان يكون قائمة بالمحدد كما ذكره بعضهم
لان جهة الفوق اعني السطح الاعلى من الفلك
الاعظم وان كانت قائمة بالمحدد الا ان جهة التحت
اعني المركز ليست قائمة به ولما كان تحدد المركز
وتعين وضعه بالمحدد ايضا فنقول تحدد الجهات
ليس في خلاء لاستحالته ولا في ملاء متشابه والا
لما كانت الجهتان مختلفتين بالطبع لان الملأ
المتشابه لا يوجد فيه امور مختلفة بالطبع فلا

خزى

لكونه احد نيهما مطلوبة لبعض الاجسام و[ا]
متروكة لذلك البعض من اخلف لان النار والهواء
طالبان بالطبع للفوق هاربان عن التحت و
الارض والماء بالعكس فاذن تحدد الجهات
في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه
قيل لتوجيه هذا المقام ان تحدد الجهات ليس في
داخل الملاء المتشابه فانه في اطراف و
نهايات خارجة عن الملاء المتشابه محصلة به
وقال بعض المحققين المراد بالملاء المتشابه
ملاء لا يوجد فيه امور مخالفة الحقيقة لئلا يكون
بعضها جهة حقيقية وبعضها جهة اخرى مقابلة
له اولا وهو الجسم الذي لا يكون متناهيا
لان المتناهي يوجد فيه حدود مختلفة الحقيقة
كالسطوح والخطوط والنقاط وانما تعرضوا
الملاء المتشابه تنبيها على ان اثبات تحدد الجهات
لا يتوقف على تناهي الابعاد هذا والكلام على
كل من التوجيهين لا يخلو عن محل كما يظهر
بادنى تامل فمتى كان كذلك كان تحددها

بجسم

واحد
جسم كرى لان تحددها اما ان يكون بجسم
او باكثر فان كان بجسم واحد وجب ان يكون
جهة
كريا لان الجسم الذى ليس بكرى لا يتحدد به
السفل لان جهة السفل غاية البعد عن جهة
الفوق بحيث لا يمكن ان يتصور هناك ما هو
ابعد منه والا تبدلت جهة السفل بالنسبة الى ما
ذلك
هو ابعد منه فصارت فوقا بالقياس الى
الابعد ولا يتحدد به اى بغير الكرى غاية البعد
سواء كان البعد داخلا او خارجا بل البعد
الجسم
الخارج لا يتحدد غايته اصلا سواء كان
يكن
كريا ولا فان كلما يفرض انه ابعد الابعاد لم
ذلك
ابعد اذ يمكن ان يفرض ما هو ابعد من
الكرة
الابعد فلا يتحدد به جهة السفل بخلاف
او يتحدد بمركزها غاية البعد الداخل فان
قلت لا يمكن تحدد الجهتين بالجسم الكرى ايضا
لانهما جهتان متقابلتان متقابلتان غاية
البعد بحيث يستحيل ان يتوهم ما هو ابلغ منه
والمركز وان كان ابعد الابعاد المفروضة عن

هي العناصر ولا يشاركها في اسمائها وحدودها
الثالث ما يكون كل جسم جزء مقداري منه بحسب
الحس مساويا للكل في الاسم والحد فيندرج فيه
العناصر والاعضاء المتشابهة دون الافلاك
لانه لا يقبل الحركة المستقيمة على لابينه مطلقا و
المستديرة هي الوضعية واما حركة الجوالة ونظائرها
فانما سميت مستديرة لغة لا اصطلاحا كما صرح
به بعض المحققين ومتى كان كذلك كان بسيطا
اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة فلان كل ما يقبل
الحركة المستقيمة اذا فرض تحركها فانه يتحرك الى
جهة قارك الاخرى وكل ما هذا شانه فالجهات
متحددة قبله لا به وفيه نظر اذ لا يلزم من ذلك
الاتحدد الجهات قبل حركته ولا استحالة فيه
انما المحال ان يتحدد الجهات قبل وجوده
فالمناسب ان يقتصر على ان يقال فالجهات
لا يكون متحددة به والفلك ليس كذلك بل
يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة
ومتى كان كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو

كان

كان مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه
اى بسائطه على شكل طبيعى او قسرى او يكون بعضها
على شكل طبيعى وبعضها على شكل قسرى لا سبيل
الى الاول والا لكان كل واحد منها كريا لان
الشكل الطبيعى للبسيط هو شكل الكرة لان المادة
الطبيعة فى الجسم البسيط واحدة والفاعل الواحد
فى القابل الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا وكل
شكل سوى الكرة ففيها افعال مختلفة فان المضلع
من الاشكال يكون جانب منه خطا واخر سطحا
واخر نقطة ولو كان كل واحد منها كريا لاستحال
ان يحصل من مجموعها سطح كرى متصل الاجزاء
ولا سبيل الى الثانى والثالث لانه لو لم يكن
كل واحد منها او بعضها كرة فيكون طالبا
للشكل الطبيعى فيكون قابلا للحركة المستقيمة
فان تغير الشكل لا يخلو عن حركة اينية هذا
خلف لا يخفى عليك ان الثابت فيما سبق
استحالة ان يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة
والمفيد ههنا استحالة ان يكون اجزاؤه قابلة

لها وقد يقال اذا كانت اجزائه قابلة للحركة
المستقيمة كانت جهات حركاتها متقدمة عليها
وهي متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم
ان يكون الجهات متقدمة عليه فلم يكن يتحدد
لها هذا خلف وفيه بحث اما اولا فان جزء الفلك
اذا تحرك على حد انه مركزها مركز العالم فهو
لم يتحرك الا على جهتي الفوق والتحت فلم
يلزم تحددها قبل التحدد والتحدد انما يحددها
دون ساير الجهات واما ثانيا فلان اللازم
هو تقدم جهات حركتها عليها في ان
الفلك قابل للحركة المستديرة اي لو منعته
لا تحكل جزء من اجزائه المفروضة فيه هذا مبني
على ان الفلك متصل واحد لا جزء فيه بالفعل
للخيص بما اعطبيعة تقتضي حصول وضع
معين ومحاذاة معينة لتساوي الاجزاء في
الطبيعة اورد عليه ان البساطة التي يستدل
بها ان الفلك قابل للحركة المستديرة دالة علیه
على انه غير قابل لها لانه اذا تحرك على الاستدارة

فاما ان يتحرك

٢٨

فاما ان يتحرك الى جميع الجوانب وهو مح بالفرورة

او الى بعضها دون بعض فيلزم ترجيح بلا مرجح

وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة فلابد هنالك

من قطبين معينين ساكنين ومن دواير

مخصوصة متفاوتة في الصغر والكبر ترسم

النقط المفروضة فيما بينهما بحركات مختلفة اختلافا

عظيما بالسرعة والبطوء مع استواء جميع النقط

المفروضة في ذلك البسيط وصلاحيتها للقطبية

والسكون ورسم الداية الصغيرة او الكبيرة

البطيئة بالحركة الطبيعية او السريعة بدل وانه ترجيح بلا مرجح

وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص يجوز ان

يكون لامر عائد الى المتحرك وان لم نعلم بعينه

ضرورة كونه المتحرك بسيطا وانت تعلم ان هذا

مناف لقولهم ان نسبة الفاعل الى الجميع سواء

في علم مبنى كثير من قواعدهم فكل جزء يمكن

ان يزول عن وضعه ويصل الى وضع جزء

اخر وما ذلك الا بالحركة ولما امتنعت المستقيمة

تعينت المستديرة وقد يقال ان عدم وجوب

الوضع والمحاذات لطبايع الاجزاء يستلزم جواز
زوالها عنها وذلك لا يستلزم جواز الحركة عليها
اذ يجوز زوالها بحركة غيرها انما اعتبرنا الوضع
والمحاذات معه سواء كانت تلك الحركة طبيعية
او قسرية واجيب بانا اذا فرضنا وجوب سكون
الغير ولاحظناه من حيث انه بسيط وجدنا
كل جزء منه يمكن الزوال عن وضعه فتعين
لا امكان حركته قطعا ونقول ايضا يجب ان يكون
فيه مبدء ميل مستدير يتحرك به والا لما كانت
قابلة للحركة المستديرة لكن التالي كاذب في المقدم
مثله بيان الترجيح انه لو لم يكن في طبعه المناسب
انه يتحرك لو لم يكن طبعه مبدء ميل مستدير
اقول في كلامه اضطراب لانه لو كان الطبع
بمعنى الطباع ويتناول ما له شعور وارادة
فلا يلايم قوله بعد فيما والا لكان الشيء مع الحايل
الطبيعي كهو لا معه وان كان بمعنى الطبيعة
فلا يصح قوله لما قبل الميل المستدير من خارج
اذ اللازم على تقدير ان يقبل ما ليس في

طبعه

طبيعتهم وى

مبدا ميل مستدير ميلا من خارج هو نشا

الجسم القليل الميل والذى لا ميل طبيعيا

فيه فى التسرعة كما نشهد عليه ولا استحالة فى ذلك

وايضا لم يصح قوله فلا يكون فيه ميل مستدير

اصلا وهو ظ ولا تسلم ان لجل الطبع على

لجواز ان يكون له مبدا طباعيا لا طبيعيا

الطباع فان لحائق الطبيعى على المتنا وله لما

له شعور ولا ارادة فان الطبيعة اذنه يطلق

على سبيل الندرة مرادفة للطباع كما صرح به

بعض المحققين فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة

وقد ثبت انه قابل للحركة المستديرة وفيه

بحث اذ لو اريد به ان الحركة المستديرة

ممكن ذاتى له فنفى الاينا فى امتناع حركة

على الاستدارة بواسطة عدم علتها وهى الميل

المستدير وان اريد به ان الفلك استعداد

تاما للحركة المستديرة ولا يحصل ذلك الاستعداد

الا عند وجود جميع الشرايط وعدم جميع

الموانع فذلك غير معلوم مما هو ايضا مما ذكره

همنا جار فى كل من البسايط العنصرية

اى معه ميل الذى ذكره معوم
وقوله ايضا ان نقف
في قوله كيف لا على
البسايط وليس
سبيل التنزل عنه الاول
المراد امكان حركة كلها مستديرة
ان هذا لا يدل عليه حمدى

اذ لا استحالة في امكان حركة المستديرة كيف لا وقد
ذهبوا الى ان كون كرة النار متحركة عتبا بعة
الفلك فجاز ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير
يتحرك به ويمكن تقريره بان نبين على وجه يكفي
فيه امكان الحركة بحسب الذات ولا يجري في العناصر
بان يقال التحريك القسري للفلك ممكن وما يقبل
تحريكا قسريا فلا بد فيه من مبدأ ميل طباعي و
لما امتنع في الفلك الميل المستقيم كان ذلك المبدأ
مبدأ ميل مستدير وانما قلنا انه لو لم يكن
طبعه مبدأ ميل مستدير لما قبل المبدأ الميل
المستدير من خارج لانه لو تحرك من خارج
لتحرك مسافة في زمان اذ لا يتصور وقوع
الحركة في الآن ويكون ذلك الزمان اقصر
من زمان حركة ذي ميل طبيعي يكون ذلك
الميل معاوقا لميله القسري لمخالفته اياه في
الجهة وتحرك بمثل تلك القوة القسرية في
تلك المسافة والا لكان الشيء على الحركة مع العائق
اي الميل الطبيعي كهو لا معه هف فقيل لا يلزم

من فرض

من فرض عدم الميل العايق فيه عدم جميع العوايق
فيمكن ان يكون خاليا عن الميل ومقارنا
لعايق اخرى يقاوم ذلك العايق الميل الذى
فى ذى الميل فلا يلزم ان يكون زمان عديم
الميل اقصر من زمان ذى الميل واجيب بانا
نفرض ذلك العايق مع ذى الميل ايضا فى ذلك
الزمان الاقصر الذى هو زمان عديم الميل وفى
لم نسبة لا محالة الى زمان الاطول ولكن نصفه
كان يكون زمان عديم الميل ساعة وزمان
ذى الميل ساعتين فاذا فرضنا ذا ميل اخر
ميلها نصف من الميل الاول بحيث يكون
نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر
الى الزمان الاطول فيكون نصف فيتحرك
ذو الميل الثانى بتلك القوة القسرية فى زمان
عديم الميل مثل مسافته اى مسافة عديم الميل
لان الحركة يزداد سرعتها بقدر انتقاص القوة
الميلية المعاوقة التى فى الجسم وينقص
سرعتها بقدر ازدياد القوة المذكورة لانه لو

انتقص شئ من القوة المعاوقة التى فى الجسم ولا يزداد
السرعة او زاد شئ منها ولا ينتقص السرعة لم يكن القوة
الميلية مانعة من الحركة هف فلما كان الميل الثانى نصف
الميل الاول كان سرعة ذى الميل الثانى ضعف
سرعة ذى الميل الاول فيتحرك ذو الميل الثانى فى
نصف زمان ذى الميل الاول وذلك النصف
مثل زمان عديم الميل مسافة ذى الميل الاول
وهى مثل مسافة عديم الميل فظهر ان الجسم القليل
الميل والذى لا ميل فيه متساويان فى السرعة
وهو مح وقد يقرر هذه الحجة بعد فرض الاجسام
الثلثة المذكورة بوجه اخر بان يقال فيقطع ذو الميل
الثانى مثل مسافة عديم الميل فى زمان عديم الميل
لان السرعة تزيد وتنتقص بانتقاص الميل المعاوق
وازدياده فكلما كان الميل المعاوق اقل كان زمان
الحركة اقصر لازدياد السرعة وكلما كان الميل اكثر كان
زمان الحركة اطول لانتقاص السرعة فتفاوت الزمان
انما هو بحسب تفاوت الميل المعاوق فلما كان
ميل ذى الميل الثانى نصف ميل الاول كان

زمان

زمان حركة ذي الميل الثاني نصف زمان حركة
ذي الميل الاول وهذا ساعتان فذلك ساعة
كزمان حركة عديم الميل وقال ابو البركات البغدادي
وجود الحركة من حيث هي لا يتصور الا في زمان
فذلك الزمان الذي يقتضيه ماهيتها يكون
محفوظا في جميع الحركات وما زاد عليه يكون
بحسب المعاوق فيجب ان تشترك الاجسام الثلثة
في ساعة واحدة لاجل اصل الحركة وهي زمان حركة
عديم الميل ويكون ساعة في ذي الميل الاول
بازاء ميله ولما كان ميل ذي الميل الثاني نصف
ذي الميل الاول كان زمان حركة ذي الميل
الثاني نصف زمان حركة ذي الميل الاول فيكون
نصف ساعة بازاء ميله فيكون زمانه ساعة و
نصفا واجيب عنه بان الزمان متصل واحد لا انفصال
فيه بالفعل وانما ينقسم بالفرض الى اجزاء هي
ازمنة انقساما لا يقف عند حد وكذلك الحركة متصلة
بانطباقها على المسافة والزمان ولا ينقسم
الا الى اجزاء هي حركات كما ان المسافة لا تنقسم

الى اجزاء منقسمة كل واحد منهما مسافة فزمان
ايّة حركة فرضت اذا جزّئ على اى وجه اريد كان
كل جزء منه زمانا وكان ظرفا لجزء من اجزاء تلك
الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقعة في جزء من
اجزاء المسافة وهو في نفسه ايضا مسافة فماهية
الحركة من حيث هي صالحة لان يقع في اى جزء كان
من الاجزاء المفروضة للزمان والمسافة ولا تقتضى
الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان ولا من
المسافة بل تقتضى مطلقهما وعلى ان يقال
ان البديهة تحكم بان الحركة المخصوصة التي توجد
في مسافة مخصوصة تقتضى قدرا معينا من
الزمان باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك و
المسافة المعينة مع قطع النظر عن العائق ثم
ان الزمان يزداد بسبب العائق ليكون بعض
من الزمان بازاء العائق وبعض منه بازاء الحركة
باعتبار الامور المذكورة فيجب اشتراك الاجسام
المختلفة فيما كان من الزمان بازاء الحركة باعتبارها
لغرض تساوى تلك الاجسام فيها وما زاد عليه
لغرض

يكون

يكون بازاء المعاوق وقال الامام لا استحالة في
ان يكون الجسم القليل الميل والذى لا ميل فيه متساويين
في السرعة الا اذا كان الميل القليل عايقا ولم لا يجوز
ان يكون بالغا في مراتب الضعف الى حيث لا
يبقى له اثر معاوق كما ان قطرات الماء اذا تتالت
وتكررت اثرت في نقر الحجر ولكنا نعلم لقطرة
واحدة فيه وهذا الحق اما لزم من فرض حركة
ذلك الجسم الذى لا ميل فيه او من فرض ميل
الذى نسبته الى الميل الاول كنسبة زمان عديم
الميل الى زمان ذى الميل الاول وانما لم يتعرض
لحركة الجسمين الاخرين بالقسر المختلف في جهة
ميلهما لاجتماع الامور المذكورة اذ الاول منها هل
لا ينافي امكانه واستحالة الثاني مبنية على التنافي
بين الامور المجتمعة وهو منتف ههنا بالفرض
لكن فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن وعكس
ان يقال نسبة مراتب الميل بحسب الشدة والضعف
وان كانت غير متناهية لكنها عددية ونسبة الزمان
الى الزمان مقدارية وقد برهن اقليدس على انه

يجوز ان يكون للمتقدم ان نسبة الى الحقيقة اخرى لا
توجد تلك النسبة بين السبب العرضية فهذا
الح انما لزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل
فيه اصلا تحركا قسريا فيكون محالا و نقول ايضا
ان الفلك لا يكون في طبعه مبدا ميل مستقيم و
الا لكانت لطبيعة الفلكية الواحدة تقتضي الامرين
المتنافيين هف وفيه نظر لانا لا نسلم المنافات بين
المستقيم والمستدير لاجتماعهما في الكرة المدحرجة
وما قيل من ان الميل المستقيم يقتضي توجه الجسم
الى جهة والمستدير يقتضي صرفه عنها ثم اذ
المستدير لا يقتضي التوجه الا انه يقتضي الصرف و
سلمنا المنافات فيجوز ان تقتضي الطبيعة الواحدة
امرين متنافيين باعتبارين متقابلين فصل
في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد وهما يطلقان
بالاشتراك على معنيين احدهما على حدوث صورة
النوعية وزوال اخرى والثاني على الوجود
بعد العدم والعدم بعد الوجود والمراد هنا
هو الاول والخرق والالتيام افتراق الاجزاء

واقترانها

الكون

واقرانها واما انه لا يقبل فلانه الفساد فلانه

مجرد الجهات ولا شئ من مجرد الجهات

بقابل للكون والفساد واما الصغرى ففى مر

تقريرها واما الكبرى فلان ما يقبل الكون

والفساد فلصورته الحادثة خيز طبيعي وللصورته

الفاسدة خيز اخر طبيعي لما بينا ان كل جسم فله

خيز طبيعي هذا لابد لـ[illegible] ان يكون الخيز الطبيعي

للصورة الحادثة غير الخيز الطبيعي للصورة الفاسدة

بل هو موقوف على ان [illegible] الخيز الواحد لايقتضيه

طبيعتان مختلفتان بالنوع وهو ممنوع لان الامور

المختلفة بالنوع جاز ان تشترك فى لازم واحد

وكل ما هذا شانه اى ما يكون لصورته الحادثة

خيز طبيعي ولصورته الفاسدة خيز اخر طبيعي

فهو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة

اما ان يحصل فى خيز طبيعي او فى خيز غريب فان

حصلت فى خيز غريب تقتضى ميلا مستقيما الى

خيزها الطبيعي وان حصلت فى خيز طبيعي فالصورة

الفاسدة كانت قبل الفساد فى خيز غريب فكانت

تقتضى به ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعى فهمنا

بحث ذا المحدد لاجزائه بمعنى المكان ولا يصح حمله

همنا على اللعم منه واما انه لا يقبل الخرق والا لتيام

فلان ذلك ايضا يتبادر منه ان حصول الكون

والفساد بالحركة المستقيمة وليس كذلك بل هما

يستلزمان لها تحصيل المستقيمة بالحركة لاجزاء

الفلك والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة ولا يقبل

للخرق والالتيام وقد مرّ ان المراد لها هى

الحركة الاينية مطلقا فلا حاجة الى ما تكلفه بعضهم

من انه لابد للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء

واقترانها المستدعيين للحركة والحركة اما مستقيمة

او مستديرة فالخرق والالتيام اما ان يكون بالمستقيمة

معنا او بالمستديرة وهما باطلان اما الاول فلما بينا

ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثانى

فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك

بعض الاجزاء على الاستدارة فى جهة ويتحرك

بعض الاخر فى جهة اخرى مخالفة لها وبحاف

يسكن لكن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة

على الفلك

على الفلك لانه لو وجدت لكان اما طبيعية او
قسرية او ارادية والكل محال اما الطبيعية فلان
الفلك ذو طبيعة واحدة لا تقتضي الاشياء واحدا
غير مختلف واما القسرية فلما تقرر عندهم انه لا قاسر
هناك واما الارادية فلان للفلك لبساطته عادم
للآلات الجسمية الجسمانية المختلفة التي بواسطتها
تصدر تلك الافاعيل المختلفة عن نفس الفلكية
بالارادة فان الفلك يتحرك على الاستدارة
دائما لان الحركة الحافظة للزمان اي التي كان
الزمان مقدارا لها اما ان يكون مستقيمة او
مستديرة وقد علمت ان الحركة المستقيمة في عرفهم
هي الحركة الاينية مطلقا والمستديرة هي الوضعية
ولا شك ان الترديد بينهما غير حاصر لاحتمال
ان يكون الحركة الحافظة للزمان حركة كمية او
كيفية والملائم لكلامه فيما بعد ان يحمل الحركة
المستقيمة على ما تقع على الخط المستقيم ويطرح بصير بود
مجال المناقشة في الحصر ويجوز الا يجوز
ان يكون مستقيمة لانها اما ان يذهب

الى غير النهاية و يرجع لا سبيل الى الاول
والا لزم وجود بعد غير متناه هو المسافة
لا الحركة اذ الحركة الموجودة ليست بعد او الحركة
التى هى بعد ليست موجودة ولا سبيل الى الثانى
لانها لو رجعت لكانت تنتهى الى طرف قبل الرجوع
فيكون منقسمة للسكون لان بين كل حركتين
سكونا لان الميل الموصل الى ذلك الطرف
موجود حال الوصول لانه يجعل الايصال على
حال الوصول فلو لم يكن موجودا حال الوصول
لاستحال ان يقع الوصول قبل علته ثم ان الميل
فاعل الوصول حتى يلزم وجوده حال الوصول
بل هو معد للوصول كالحركة فلا يجب بقائه مع
المعلول وانما كان الميل الموصل موجودا لم
يحدث فيه ميل يقتضى كونه غير موصل يعنى
اللاوصول لاستحالة اجتماع الميلين الذاتيين
المتنافيين فى الجهة اورد عليه الامام بانا
لا نعلم الاستحالة المذكورة قوله كلامه مبنى على
ان الميل مبدأ المدافعة ولعلهم ارادوا به

بالميل

بالميل هٰهنا نفس للدافعة فانهم قد يطلقون
عليها ايضا ولا يستجهّم ح في تلك الاستحالة قال
الشيخ لا تصغ الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان
فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة
الى جهة وفيه بالفعل التنحي عنها ولا تظنن ان الحجر
المرمي الى فوق فيه ميل الى اسفل بل فيه مبدا
من شانه ان يحدث ذلك الميل اذا زال القاسر
فالحال التي فيه ميل الوصول غير الحال
التي فيه ميل اللاوصول وكل واحد منه
الذي يقتضي الاتصال وازالة الوصول الى شيء
حادث فان تلك الموصولة وكونه غير موصل
الى لانه حال الوصول اي ما يحدث هو فيه ان
كان زمانا وانقسم ففي ما يكون الجسم في احد
طرفيه لم يكن واصلا الى المنتهى هو قبل فيه
نظر لانه ان اراد انه لم يكن واصلا تاما فلا محذور
فيه وان اراد وصولا في الجملة فمم وقد يحل
الى ما هو منتهى المسافة الممتدة لا يكون منقسما
في ذلك الامتداد والا لم يكن الحد بتمامه حدا

فالوصول اليه آنا اذ لو كان زمانيا لكان ذلك
الحد منقسما لتعلق الوصول به متيا فتبينا ولكذا
حال هذه الحدود الغير موصل قيل وايضا في اثبات ترقى
ثبت ان الوصول آني وهذا يستلزم ان يكون
اللاوصول آنيا ايضا لان دفع الآني آني لا محالة
وقد يقال ان الانطباق والموازاة والمحاذاة و
التماس والوصول وامثالها آنيات لانها تحصل
عند انتهاء الحركة مع ان زوال كل واحد منها
زماني اذ لا يحصل الا بعد الحركة فان احد الجسمين
اذا تحرك ومال الى الانطباق على الجسم الآخر
فلا شك انهما ينطبقان عند انقطاع حركته ولا
يزول هذا الانطباق الا بعد ان يتحرك احدهما
فتحركا مما لا يحصل الا بالزمان وكذا الحال في
جميع ما ذكرنا واذا كان كل واحد منهما اي
المثلين آنيا وجب ان يكون بين الآنين زمان
لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الآنين فيكون
الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزى اعني آنات
ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا يتجزى

لانطباقهما

لانطباقها اى المسافة على الحركة المنطبقة على
الزمان هف هذا يدل على وجود زمان بين
الآنين ولما انه لا يتحرك فيه الجسم فلانه لو تحرك
فاما الى ذلك الطرف المذكور فيلزم ان لا يكون وصول
للجسم ووصوله فى الآن الذى فرضناه آن اول الحركة
او عنه فيلزم وجود الميل قبل حده فانه اذ المتحرك
منه انما يوجد بالميل الثانى اعنى ان الجسم
هى انه المتحرك الى المنتهى انما يصل اليه فى آن
واذا تحرك عنه بعد كونه واصلا اليه فلا محالة لم
يصير مفارقا ومباينا له فى آن ايضا ولا يمكن اتحاد
الآنين والا لكان واصلا الى المنتهى ومباينا
له معا فوجب تغايرهما بالذات واستحالة
تتاليهما بلا تخلل زمان بينهما لاستلزامه القول
بالجزء فذلك الزمان زمان سكونه اذ لا حركة
هناك لا الى الحد ولا عنه وهذه الحجة
بعينها قائمة فى الحدود المفروضة فى المسافة
لها المتصل التى يقطعها حركة واحدة وقد ابطلها
الشيخ الرئيس فى الشفا بان المفارقة والمباينة

هي حركة الرجوع فهناك آنان آن تقع فيه ابتداء
الرجوع والمباينة وآن تصدق فيه على المتحرك انه
مفارق مباين لذلك الحد الذي هو المنتهى
فإن عنوا بآن المباينة طرف زمان المباين لحان
أن ذلك الآن هو بعينه آن الوصول بأن يكون
حدا مشتركا بين زماني الحركتين وان عنوا به
آنا تصدق فيه على المتحرك انه مباين راجع لحان
انه مغاير لآن الوصول وان بين الآنين زمانا
لكنه ليس زمان السكون بل زمان الحركة وهو
بعض الحركة الرجوع فإن كل آن يفرض في زمان
وقع فيه حركة الرجوع يكون بينه وبين آن
ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع ثم انه اقام
الحجة باعتبار الميل الموصل والميل الموجب لحركة
المفارقة أقول قد ظهر مما ذكرنا ان العدول
عن الحجة المشهورة توهم الذهاب الى ان الآن
اخذناه فعلم انه بعيد جدا فعلم ان الحركة الحافظة
للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة هذه
الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان

وحكم بان اجتماعهما في آن واحد محال ليحصل ان يجتمع في جسم الا يصال الى حق و تحقيقه يحقق ...عنه فوجب ان يكون كل منهما في آن مغاير لآن آخر فبينهما زمان سكون كما مر

من وجود

حركته

من وجود مستديرة دائمة اذ لا حركة مستديرة

يحتمل الدوام الا حركة الفلك فاذن الفلك اي

احد من الافلاك وهو الفلك الاعظم على دائم

يتحرك على الاستدارة دائما وهو المطلوب اقول فيه

بحث لاحتمال ان يكون لبعض الكواكب حركة مستديرة

على نفسه ابدا ويكون الزمان محفوظا بها هذا

يرتفع بها شبهة تمسك بها بعض الحكماء على انه

لا يجب تخلل السكون بين الحركتين قالوا لو وجب

ذلك فاذا فرض انه رميت حجرة الى الفوق و

نزل في الجو جبل ساقطا بحيث تماس سطحها

سطحه ويرجع الحجرة لا محالة فيوجب توسط السكون

بين حركتيها القاسرة والهابطة وذلك يوجب

سكون الجبل واللازم باطل اذ كل عاقل يعلم

الجبل لا يتوقف في الجو بمصادمة الحجر فاجاب

بان الحجر المرمية الى فوق عند نزول الجبل

تنتهي حركتها الى سكون لانقطاع الحركة القاسرة

في ان الملاقات وعدم الهابطة فيه اذ الحركة لا

يوجد الا في الزمان ولكنه غير مانع عن حركة الجبل

اقول هذا انما هو الفصل دائما لا انه يلزم ان لا يكون
حركة متصلة ... فلك الافلاك ... زمان ... بعدم ... موجودة بالطبع ... وجود ...
مسيرة

لان سكونها آني ولا يستمر زمانا فانها وان
حصل فيها الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين
ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما مجتمعان
في آن الملاقات لعدم تنافيهما لان احدهما
وهو الميل القاسر عرضية الاخر وهو الميل
الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل كالحجر المرفوع
الى فوق يحدث فيه من الدافع ميلا هابطا هو ميله الذاتي
الطبيعي فيحدث منه من وضع يده عليه في ذلك
الحال ميلا صاعدا هو ميله العرضي الحاصل من
جهة الدافع وحركة الجبل زمانية وليس بينهما
اي بين هذه الحركة التي يوجد في زمان وذلك
السكون الذي يوجد في آن هو مبدأ ذلك
الزمان وينصرم بعدهما مما نعم هذا خلاصة
ما ذكره بعضهم لتوجيه هذا المقام واقول
فيه بحث اذ المراد بالميل العرضي ما لا يقوم بالمتحرك
بل بما يجاوره ويقارنه على قياس الحركة العرضية
وللخصم ان يقول ان الميل الهابط للحجر ليس من
هذا القبيل والفرق بينه وبين الميل القاسر

للحجر المرفوع بيده وقد يجاب ايضا بان الحجر
لا تماس الجبل بل اذا وصلت الحجر اليها وقفت
ثم رجعت قبل الوصول الى الجبل فكذلك الذى
ذكرتم من تلاقي مماسه في فرض تحرك وجوب استلزام
للسمح الذى هو وقوف الجبل في جو وبان وقوف
الجبل في الجو غير مستحيل بل مستبعد لكن الضرورات
الطبيعية تقتضي امورا يستبعدها العقل
كما في الخلاء وفيه ما قال ان الفلك متحرك بالارادة
لان حركته الذاتية لو لم تكن ارادية لكانت
اما طبيعية او قسرية لا جايز ان يكون طبيعية
لان الحركة الطبيعية هرب من حالة منافرة
وطلب لحالة ملايمة وذلك اى كل من الهرب
والطلب في الحركة المستديرة محال اما انه لا يمكن
ان يكون هربا فلان كل نقطة المناسك تق
ان كل وضع يتحرك عنها الجسم بالحركة المستديرة
فحركته عنها توجهه اليها والهرب عن الشيء قلت
بالطبع استحال ان يكون توجها اليه فان
لو كان ترك كل وضع في الحركة المستديرة

الفلك
عين التوجه الى ذلك الوضع لاستحال كون حركة
مراد
ارادية ايضا والا لكان ذلك الوضع مرادا وعنه
في حالة واحدة قلت يجوز ذلك من جهتين فان
مبدا الحركة اذا كان له شعور جاز ان يختلف
اذ
اغراضه بخلاف ما اذا كان عديم الشعور
ض
لا يتصور هناك اختلاف الجهات والاغرا
جه
وههنا بحث لانا لا نم ان ترك وضع هو نتو
ذلك
الى ذلك الوضع بل الى مثله ضرورة انعدام
نسب
الوضع وامتناع اعادة المعدوم واما ثانيا
بتحرك
طالبه بل حفظا لها الى الزمان الثاني فلان كل وضع
عنه
اليه الجسم بحركته المستديرة فحركته اليه هرب
هربا عنه
والتوجه الى الشئ بالطبع استحال ان يكون
لن
ولان الطبيعة اذا اوصلت الجسم بالحركة الى الحا
لن
المطلوبة سكنته فيه انما يلزم ذلك اذا كان الحا
اذا
المطلوبة امرا وراء الحركة يتوصل بها اليه واما
كان المطلوب بالطبع نفس الحركة فلا وقد يجاب
بان الحركة ليست مطلوبة لذاتها بل لغيرها فانها
ب
لذاتها تقتضي التادي الى الغير فيكون المطلو

ذلك

٥٩

ذلك الغير وعكن ان يق لا يلزم السكون الا اذا
لم يستعد الفلك بواسطة ميل لحالة المطلوبة تلك م لل
لا ينا د حالة اخرى وهلم جرا الى غير النهاية
حتى كلما حصلت له حالة مطلوبة يستعد لحالة
اخرى بطلبها فلذا تحرك دايما والمنس يرة الفلكية
ليست كذلك ولا جابران يكون قسرية لان القسر
على خلاف ميل تقتضيه الطبع فحيث لا طبع لا قسر
فيه بحث اذ لا يلزم من عدم كون حركته استديرة
طبيعية ان لا يكون له ميل طباع على تخالف هذه
الحركة فلان القوة المحركة للفلك يجب ان
يكون مجردة عن المادة لان القوة المحركة للفلك
تقوى على افعال عدد ورا هت غير متناهية بحسب
العدة ولا شى من القوى الجسمانية متشابهة
الحالة في الجسم البسيط المنقسمة بانقسامه
كذلك فالمحركة للفلك ليست قوة جسمانية وانما
قلنا ان القوة الجسمانية المذكورة لا يقوى على
حركات غير متناهية لان كل قوة جسمانية ذكرناها
فهى قابلة بتجزى الجسم للتجزى الى اجزاء كل منها

قوة والجزء اى كل جزء منهما بالنسبة الى جزء الجسم
يقوى على شئ نسبته الى ما كل القوة بالنسبة الى
كل الجسم كنسبة جزء الجسم الى كله والجملة تقوى
على مجموع تلك الاشياء والا لكان الجزء اى جزء
القوة بالنسبة الى كل الجسم او اكثر منه فى التاثير
هف اذ لا تفاوت بين الجسمين البسيطين
المتفاوتين صغرا وكبرا فى قبول الحركة الا باعتبار
قوتين حلتا فيهما فاذا قطع النظر عن القوتين
كان الجسمان متساويين فى قبول الحركة ولم يكن
لزيادة قدر الجسم اثر فلا تفاوت هناك الا
لتفاوتهما
الحركتين فيجب التفاوت فى الحركتين على نسبة
وحتى كان تلك فالمجموع اى القوة كلها لا تقوى
على غير المتناهى لان الجزء منها اما ان يكون
يقوى على جملة متناهية من مبدا معين او
على
جملة غير متناهية والثانى بط اذ المجموع يقوى
من ذلك المبدا على ما هو زايد فيلزم الزيادة
على غير المتناهى المتسق النظام هف قيل لعله
انما قيل الغير المتناهى بالمتسق النظام لان الزيادة

الحجز الجسم مساويا
للكل اى كل القوة
بالنسبة صح

على غير

علی غیر المتناهی اذا لم یکن الانتظام متسقا غیر
مستحیل کالشهور والسنین الماضیة فانهما
غیر متناهیین مع ان الشهور اکثر من السنین
ولکن احکم الالوف المتضاعفة والمآت المتضاعفة
الی غیر النهایة وتوضیحه ان المراد بکون غیر
المتناهی متسق النظام ان یکون امتدادا واحدا
متصلا فی نفسه ولا یلزم من اتصال الزمان
فی نفسه اتصال الشهور والسنین للانفصال
محصلان اذ باعتبار العارض للاجزاء المفروضة انعدم
ولا یتجه هذا الاتصال والاتساق وما قیل
من انه یرد علیه الدلیل فی عدم وهو ان
ح لا یوجد فی اجزاء الحرکة اقول یمکن دفعه
بان المطلوب موقوف علی اتساق الحرکة فی نفسها
وهو حاصل ولا ینافیه عدم اتساقها باعتبار
العدد العارض للاجزاء المفروضة وقد یقال
یمکن ان یکون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع
ونعرف بالزیادة علی غیر المتناهی العدیم الا
الزیادة علیه فی جهة عدم تناهیه وذلک

لازم فيما نحن فيه لغرض وقوع الحركتين من
مبداء واحد ويكون هذا القيد احترازا عن
الزيادة على غير المتناهي في جهة المتناهي فانها غير
مستحيلة بل واقعة كسلسلتين من الحوادث
الغير المتناهية مبتدائين من مبدئين مختلفين
احدهما من يوم والاخرى من يوم قبل
ذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان المص
لم يذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي
ولا بد من ذكره لما ذكرنا ان الزيادة بدونه
غير مستحيلة واما الاتساق بمعنى الاتصال في
ان كان واجبا لذكرها لعدم الاستحالة بدونه
الا ان المص ترك ذكره لظهوره في الحركة اقول
زيادة غير متناهية على غير متناهية انما تستحيل
اذا كانا ممتدين مبداهما واحد فان لم
يكونا ممتدين كاعداد الشهور والسنين
او لم يكن مبداهما واحدا كما اذا اعتبر خط
غير متناهية مبداه وسط خط كذلك فلا استحالة
في الزيادة المذكورة ولا يبعد ان يكون قوله

المتسق

المنسق النظام اشارة الى هذين القيدين و
قد يقال ان التفاوت واقع في الطرف المقابل
للمبدا المفروض حتى يلزم الحكم لا يجوز ان
يقع التفاوت في الخلال لاختلاف الحركتين
في السرعة والبطوء فعلم ان الجزء يقوى على
جملة متناهية والجزء الاخر مثله فالمجموع لا
يقوى على غير المتناهي لان انضمام المتناهي
الى المتناهي مراتب متناهية لا يوجب اللاتناهي
ولما كانت مراتب الانضمام متناهية لان
القسمة الخارجية الممكنة للجسم متناهية و
ما قيل من ان الجسم قابل للقسمة الى غير النهاية
فقد سبق تحقيقه على وجه لا ينافي ذكره فثبت
ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية من الحركات
فهو متناه ... فانه المحرك القريب اى
بلا واسطة محرك اخر للفلك قوة جسمانية
نسبتها الى الفلك كنسبة الخيال الينا فان
كلا منهما محل ارتسام الصور الجزئية الا ان
الخيال مختص بالدماغ وهي سارية في جرم جسم

الفلك لبساطته وعدم رجحان بعض اجزائه
على بعض في الجملة وتسمى نفسا منطبعة واعلم
انهم اختلفوا في محركات التعلقات الافلاك الجزئية
للكواكب السبعة السيارة فذهب فريق الى انه
كل كوكب منها نزل مع فلكه منزلة حيوان واحد
ذي نفس واحدة تتعلق بالكواكب اولا تعلقها
وبافلاكه بواسطة الكواكب بعد ذلك كما تتعلق
نفس الحيوان بقلبه اولا وباعضائه الباقية
بعد ذلك بتوسطه فالقوة المحركة منبعثة عن
الكوكب الذي هو كالقلب في افلاكه التي هي تكون
كالجوارح والاعضاء الباقية وعلى هذا
تكون النفوس الفلكية تسعا اثنان للفلك الاعظم
وفلك البروج وسبع للسيارات وافلاكها
وذهب الشيخ ومن تابعه الى ان لكل فلك من
الافلاك المذكورة نفسا محركة اياه ولكل
كل كوكب وقد اثبتوا للكواكب ايضا حركات
وضعية على نفسها فعدد النفوس المحركة
على هذا الراي عدد الافلاك والكواكب جميعا

لانه

لان الحركات الاختيارية يعني الارادية
الجزئية لا تقع الا عن ارادة تابعة في الاغلب
للشوق الى طلب امر ملايم ويسمى شهوة او الى
دفع امر منافر ويسمى غضبا ويدل على مغايرة
الارادة للشوق كون الانسان مريد التناول
ما لا يشتهيه كما في الدواء البشع ومنه يعلم
ان الفعل الاختياري قد يترتب على تصور النفع
او الضرر من غير توسط شوق هناك وكون
مريد لتناول ما يشتهيه كما اذا منع مانع من حياء
او حمية ثم ذلك الشوق منبعث عن تصور
ذلك الامر الملايم او المنافر من حيث انه
ملايم او منافر تصورا عقليا او غيرهما
ثم اما ان يقع عن تصور كلي او جزئي لا
سبيل الى الاول لان التصور الكلي نسبته
الى جميع الجزئيات على السوية فلا يقع منه
بعض الحركات الجزئية دون بعض والا
لزم الترجيح بلا مرجح فمبدا التحريكات
الجزئية الارادية تصورات جزئية فيلي

قيل لو كان المعتبر في صدور الفعل الجزئي التصور
الجزئي لزم الدور لان تشخص من حيث انه
يمتنع وقوع الشركة يتوقف على وجوده لانا من م
حدوث السواد المعين مثلا لتشخص الاسود
معينا في هذا المحل في هذا الوقت على هذا الشرط و المقيد
بهذه القيود ولو كانت الوفا لا يكون الا كليا
ولما تصور هذا السواد من حيث الخصية
المانعة عن فرض الاشتراك فلا يحصل الا بعد
وجوده فلو توقف وجوده على مثل هذا
التصور لدار واجيب عنه بان ادراك
الجزئي قبل وجوده موقوف على حصوله في
الخيال لا على حصوله في الخارج هو الذي وحصوله في الخارج
يتوقف على تحصيل الفاعل اياه المتوقف على
ادراكه فانه كما يكون حصول الجزئي في الخارج
مبدا لحصوله في الخيال فقد يكون حصوله
في الخيال ايضا مبدا الحصوله في الخارج و
لا يلزم الدور فكل ما له تصور جزئي فهو كان م
جسماني هذا لا يصح على اطلاقه اذ الدليل
مخنوقي

مخصوص بالجزئيات الجسمانية وقد صرحوا
بان الجزئيات المجردة ترتسم في النفس لان
الصورة الجزئية ترتسم وهي اصغر وترتسم
وهي اكبر فاما ان يكون الاختلاف في الصغر
والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة او
لاختلاف المأخوذة عنه الصورتان بالصغر
والكبر او لاختلافهما في محل من المدرك
قيل الحصر ممنوع لجواز ان يكون الاختلاف للاعراض
كالشكل والسواد والبياض واجيب بان
المفروض تساويهما فيها اقول تساويهما
في الاعراض باسرهما ممتنع ومجرد التساوي
في ماهيات الاعراض لا يسد باب المناقشة
لاحتمال ان يكون الاختلاف لتشخصاتها
لا سبيل الى الاول لانا نتكلم في الصورتين
من نوع واحد ولا سبيل الى الثاني لان
الصور المختلفة بالصغر والكبر لا يجب ان
يكون مأخوذة من خارج فتعين القسم
الثالث فيكون الصورة الكبيرة منهما
مرتسمة في محل من المدرك غير ما ارتسمت

فيه الصغيرة فينقسم المدرك لا محالة في الوضع
وما هذا شأنه فهو جسماني قيل قد ثبت بالبرهان
بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى على التحريكات
الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة — المنطبعة بدل
جسمانية فكيف تصدر عنها هذه التحريكات
الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح
واجيب عنه بان مبادي الحركات الفلكية هي
الجواهر المفارقة بواسطة تقويتها الجسمانية — نفوسها بدل
المنطبعة في اجرامها والبرهان انما قام
على ان القوة الجسمانية لا تكون مؤثرة
اثارا غير متناهية لا على ان لا تكون واسطة
في صدور تلك الاثار ورد بانه لما جاز
بقاء قوة الجسمانية مدة غير متناهية وكونها
واسطة في صدور اثار لا تنتهي جاز ايضا
كونها مبادي لتلك الاثار للفقه المباشرة
لتلك التحريكات عندهم واذا كانت واسطة
فلتجز ايضا ان تباشرها استقلالا وقد يجاب
بان هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة

عن

عن النفس المنطبعة بواسطة طريان الانفعالات
الغير المتناهية عليها من النفس المجردة والنابت
بالبرهان امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية ثم
ابتداء من غير واسطة وذلك لانه صدق
التحريكات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات
الغير المتناهية الطارية عليها من غيرها ٭
فتامل [illegible] وهو
مشتمل على ستة فصول [illegible] في البسايط
العنصرية وهي اربع بالاستقراء اذ العنصر
اما بارد او حار وعلى التقديرين اما رطب
او يابس فالبارد الرطب هو الماء والبارد
اليابس هو الارض والحار اليابس هو النار
والحار الرطب هو الهواء والعنصر هو الاصل
في اللغة العربية كالاسطقس في اللغة اليونانية
وهذه الاربعة من حيث انها تركب منها
المركبات تسمى اسطقسات ومن حيث
تنحل اليها المركبات تسمى عناصر ومن حيث
يحصل بتفصيلها علم الكون والفساد يسمى تسمى
بوجوده

منها بو
اركانا ومن حيث ينقلب كل منهما الى الاخر تسمى
اصول الكون والفساد وكل واحد منها مخالف
للاخر في صورته الطبيعية اى النوعية والا
لنفعل كل واحد منها بالطبع حيز الاخر لتناسب
ترك كل اذ لا يلزم توافق الكل عند عدم تخالف
الكل والتالي باطل اذ كل واحد منها يهرب بطبعه
عن حيز غيره فالمقدم مثله وكل واحد منها
قابل للكون والفساد اذ الصور المحتملة للانقلابات
اثنا عشر حاصلة من مقايسة كل من الاربعة
مع الثلثة الباقية فستة منها لا واسطة وهى
انقلاب احد العنصرين المتجاورين الى الاخر
يعنى انقلاب الارض ماء وبالعكس والماء
هواء وبالعكس والهواء نارا وبالعكس وهى التى
تعرض المص لبيانها واما الستة الباقية فبعضها
لا يحصل الا بواسطة واحدة يعنى انقلاب الارض
هواء وبالعكس والماء نارا وبالعكس وبعضها
لا يحصل الا بواسطتين يعنى انقلاب الارض
نارا م هواء وبالعكس هذا ما اشتهر بينهم وقال

الشيخ

قمعا
الشيخان الصاعقة يتولد من اجسام نارية فاد
السخونة وصارت لاستيلاء البرودة على جوهرها
متكاثفة فلو صح ما ذكره لكانت اجزاء النارية
منقلبة الى اجزاء ارضية صلبة بلا واسطة وايضا
قد صرحوا بان النار القوية تحيل الاجزاء الارضية
نارا لان الماء الصافي ينقلب في زمان قليل حجرا
يقرب منه في الحجم فلا مجال لان يتوهم ان فيها
اجزاء ارضية انعقدت تحجرت بعد ذهاب الماء
بالتبخار او النضوب وقيل ذلك مطايبات في عين
سيهكوه وهي قرية من بلد مراغة من بلاد آذر
بايجان وماءه ينقلب حجرا مرمرا والحجر يحيل
بالحيل الاكسيرية ماء وذلك بتصيره ملحا اما
بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى الملح
كالنوشادر ثم اذابته بالماء وقد حقق ان ارباب
الاكسير يحيلون مياها جادية ويحلونها فيها
اجسادا صلبة حجرية حتى تصير مياها جامدية و
كذا الهواء ينقلب ماء كما يرى في قلل الجبال
فانه يغلظ الهواء لشدة البرودة ويصير ماء

التبخار اشبه
النضوب فور رفض

و تتقاطر و قطر من غيران ينساق اليها السحاب
من موضع اخر او ينعقد من بخار متصاعد و
الثلج فقد حكى انه شاهد ذلك في جبال طبرستان
وطوس وغيرهما وقد شاهد اهل المساكن
الجبلية امثال ذلك كثيرا والماء ايضا ينقلب هواء
بالتسخن كما يشاهد في الثياب المبلولة المطروحة
في الشمس وعند غليان القدر وكذلك الهواء
ينقلب نارا كما في كور الحدادين اذا سدت منافذه
التي تدخلها فيها الهواء الجديد والح في النفخ تدخل منه
والنار ايضا ينقلب هواء كما شاهد في المصابيح
فانه ما ينفصل عن شعلته لو بقيت لرئيت
ولاحرقت سقف الخيمة فاذا انقلب هواء و
ايضا النار الكائنة في كور الحدادين ينطفي و
يصير هواء ونقول ايضا الكيفيات العنصرية
زائدة على الصور الطبيعية لانها يستحيل
في الكيفيات مثل التسخن والتبرد مع بقاء
الصور الطبيعية بدلها ولو كانت
الكيفيات نفس الصور الطبيعية لاستحال

ذلك

عدد

ذلك لا يخفى عليك ان ما ذكره غرطا في جميع الكيفيات
لساير العناصر والبسايط سواء كانت حقيقية او
اضافية ليشمل الكلام المزاج الثاني ويكون تعريف
المزاج جامعا اذا تصغرت وجمعت وهو ما يحصل من امتزاج معاجين مثل
وتماست في المركب وفعل بعضها في بعض بقواها
الكيفياتها المتضادة قيل المراد بتضاد الكيفيات
ههنا هو التخالف مطلقا لا التضاد الحقيقي
المصطلح الذي يكون بين شيئين في غاية الخلاف
والا لم يكن الكلام متناولا للمزاج الثاني كمزاج
الذهب الحاصل من امتزاج الزيبق والكبريت
لان مزاج الزيبق ليس في غاية البعد عن مزاج
الكبريت لتشابههما ورد ذلك بانه لا حاجة
الى حمل الكلام على خلاف المصطلح فان المركبات
بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب
وبعضها يابس وكان بين السواد والبياض
على الاطلاق تضادا وغاية الخلاف كذلك
بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
ويكسر كل واحد منها سورة كيفية الاخر الخ

تنبيه

مذهبه ما ذهب اليه بعض المحققين من ان
الفاعل الكاسر هو نفس الكيفية والمنفعل المنكسر
هو سورة الكيفية لا نفسها فان الحرارة مثلا تكسر
سورة البرودة والبرودة تكسر سورة الحرارة و
انكسار سورة البرودة لا يجب ان يكون بسورة
الحرارة بل قد يحصل ذلك بنفس الحرارة فان الماء
الفاتر اذا امتزج بالماء الشديد البرد تكسر سورة
برودتها وكذا انكسار سورة الحرارة لا يلزم ان
يكون بسورة البرودة بل قد يحصل بنفس البرودة
اذ الماء القليل البرد اذا امتزج بالماء الشديد الحرارة
تكسر سورة حرارتها فيحصل كيفية متوسطة
ما بين الكيفيات المتضادة يستسخن بالقياس الى البرودة ويستبرد بالقياس
الى الحرارة وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة
متشابهة في اجزائه يعني يكون الحاصل من
تلك الكيفية في كل جزء من اجزاء المركب
مماثل للحاصل في الجزء الاخر مساويه في الحقيقة
النوعية من غير تفاوت الا بالمحل وهي المزاج

فصل

في كائنات الجو هي ما حدث من العناصر
بلا مزاج ووجه التسمية انه اكثر ما حدث في
الجو اعني ما بين السماء والارض اما السحاب
والمطر وما يتعلق بهما فالسبب الاكثري في ذلك
تكاثف اجزاء البخار هو اجزاء هوائية مما زجها اجزاء
متخار مائية تلطفت بالحرارة لا تمايز بينهما
في الحس لغاية الصغر القطعات على ان ما ينعقد في المنعقد
الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد من الماء
قيل هذه المقدمة ليست تعليلا لما قبلها بل
هي مقدمة تفيد ان في الشتاء الجب حيث لا يقال فيما بعد
فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا وفي
عكن توجيه الكلام بوجه لا يكون هذه المقدمة
مستدركة ههنا بان يقال قد ذكروا ان
للهواء اربع طبقات الاولى ما يمتزج مع
النار وهي التي تتلاشى فيها الادخنة المرتفعة
عن السفل ويتكون فيها الكواكب ذوات
الاذناب والنيازك وما يشبههما الثانية
الهواء الغالب وهي التي يحدث فيها الشهب

النيازك جمع نيزك ...

... وهو كوكب

الثالثة الهواء البارد المختلط بالاجزاء المائية
ولا يصل اليه اثر شعاع الشمس بالانعكاس
من وجه الارض ويسمى طبقة زمهريرية وهي
منشا السحب والرعد والبرق والصاعقة الرابعة
الهواء الكثيف الذي يصل اليه اثر شعاع الشمس
والطبقتان الاوليان منها مجاورتان للنار
والاخريان للماء فحاصل كلامه ان كلا من
الطبقتين الاخيرتين يستفيد كيفية البرد
من مخالطة الاجزاء المائية لكن الطبقة الرابعة
لا يبقى على صرافة برودتها لاكتسابها من
مخالطة تلك الاجزاء ووصول اثر شعاع الشمس
اليها بالانعكاس عن الطبقة الثالثة التي
عدمنا تاثير شعاع الشمس تبقى باردة
بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف بواسطة
برد فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك البخار
وتقاطر للثقل الحاصل من التكاثف والانجماد
فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان
البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب

قبل

السحاب برد

قبل اجتماعهما بل يصل بعده فان وصل قبل اجتماعهما ينزل السحاب ثلجا وان لم يصل قبل اجتماعهما بل وصل بعده ينزل بردا بفتح الراء واما اذا لم يصل البخار الى الطبقة الباردة الزمهريرية لقلة حرارته الموجبة للصعود فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا اذا اصابه برد كما حكى الشيخ اذ شاهد البخار قد صعد من السافل بعض تلال الجبال صعودا يسيرا وتكاثف حتى كانه مكبة موضوعة على وهدة وكان هو فوق تلك الغمامة في الشمس وكان من من اهل القرية التي كانت هناك يمطرون وقد لا ينعقد ويسمى ضبابا وير تفع بادنى حرارة يصل اليه لكثرة لطافته فان انجمد فهو الطل وان انجمد فهو الصقيع ونسبته الى الطل كنسبة الثلج الى المطر وقد يكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد الشديد فيحصل منه الاقسام المذكورة ولذا قيل المصنف السبب فيهما بالاكثري واما الرعد والبرق فسببهما

او لا يصل قبل اجتماع

وهدة زمين دشت ونشيب تند

وان كان قليلا فاذا اصابه البرد اى برد الليل صار

الضبابة سحابة تغشى الارض كالدخان والجمع الضباب محللة

لم ينجمد

الصقيع الذى يستفاد من السماء بالليل شبيه بالثلج ...

وقد يطلق البرق على السحاب ايضا كقولهم اغاهو كالبرق الخلب اى السحاب الخلب وهو الذى لا مطر فيه

ان الدخان هو اجزاء نارية يخالطها اجزاء
صغار ارضية تلطفت بالحرارة لا تمايز بينهما في
الحس لغاية الصغر اذا ارتفع مع البخار مختلطين
وانعقد السحاب من البخار واحتبس الدخان فيما بين السحاب فما
فيما صعد من الدخان الى العلو لبقاء حرارته
او نزل الى السفل لنزولها مزق السحاب في
صعوده او نزوله تمزيقا عنيفا فيحصل صوت
هايل هو الرعد بتمزيقه وان اشتعل الدخان
لما فيه من الدهنية بالحركة العنيفة المقتضية
للحرارة كان برقا ان كان لطيفا وينطفي بسرعة
وصاعقة ان كان غليظا ولا ينطفي حتى تصل
الى الارض واذا وصل اليها فربما صار لطيفا
ينفذ في المتخلخل ولا يحرقه ويذيب الاجسام
المندمجة فيذيب الذهب والفضة في الصرة مثلا
ولا يحرقها الا ما احترق من الذوب
وربما كان كثيفا غليظا جدا فيحرق كل شي
اصابه وكثيرا ما يقع على الجبل فيدكه دكا
اما الريح فقد يكون بسبب السحاب اذ تنقل
الرياح بل
كثيرة

التمزق
درس
التمزق نوع
من الخرق

العنيف
الشديد

الدك ريزريز

لكثرة البرد وانن فع الى لتسفل فضار للشحنة
بالحركة وتحلل الاجزاء المائية في اثناءها هواء
متحركا اى ريحا وايض يتموج الهواء بالاندفاع
المذكور فيحصل الريح وقد يكون لاندفاع
يعرض بسبب تراكم السحب وتراحمها او لاختلافها
في القوام فيدفع الكثيف الرقيق فيصير السحاب
من جانب الى جهة اخرى وقد يكون له
لانبساط الهواء بالتخلخل في جهة اى ازدياد
مقداره بدون انضمام جسم اخر اليه في
اندفاعه من جهة الى اخرى فيدافع ما
يجاوره وذلك المجاور ايض يدافع ما يجاوره
فيتموج الهواء ويضعف تلك المدافعة
شيئا فشيئا الى غاية ما فيقف وقد يحدث
ايض من تكاثف الهواء لانه اذا صغر حجمه
يتحرك الهواء المجاور له الى جهته ضرورة
امتناع الخلاء وقد يكون بسبب تبرد الدخان
المتصعد الى طبقة الزمهريرية ونزوله و
من الرياح ما يكون سموما اى متكيفا بكيفية

سميت محرقاً فقد ترى فيه حمرة شعل النيران لا احتراقه

في نفسه بالاشعة وقيل باختلاطه ببقية مادة

الشهب او لمروره بالارض الحارة جدا وقد

يحدث رياح مختلفة الجهة فتقع فيما فوق

تلك الرياح الاجزاء الارضية فينضغط تلك

الاجزاء بينها من تقعها كانها تلتوي على

نفسها وهي الاعصار واما قوس قزح فهي

انما يحدث من ارتسام الضوء النير الاكبر

اي الشمس في اجزاء رشية صغيرة صقيلة متقاربة

غير متصلة مستديرة اي واقعة على هيئة صافية

الاستدارة وبيانه انه اذا وجد في خلاف

جهة الشمس الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس

الشعاع البصري عن كل واحد منها الى الشمس

وكان وراء تلك الاجزاء جسم كثيف ما جبل

او سحاب كدر وكانت الشمس قريبة من الافق

فاذا دبرنا على الشمس ونظرنا الى تلك الاجزاء

وانعكس الشعاع البصر عنها الى الشمس فيرى

في كل من تلك الاجزاء ضوءها دون شكلها

لانا نعلم

الاعصار نزد بلاشر ابر بارين
الالتوي بيچيره
... ذر

لانا نعلم بالتجربة ان الصقيل الذى ينعكس
منه شعاع البصر اذا صغر جدا ادى الضوء
واللون دون الشكل وكانت تلك الاجزاء
على هيئة قوس قزح مستضيئة اقل من نصف
هذا
الدائرة وبحسب ارتفاع الشمس ينقص
القوس لانتقاص اجزاء التى ينعكس منها
الاشعة البصرية الى الشمس من الطرفين وانما
الاجزاء
احتاج حصولها الى ان يكون وراء تلك
ف
الرشية جسم كثيف ليصير كالمرآة فان الشفا
انما
لا يرى فيه شئ اذا كان وراءه شفاف في
الاجزاء
قيد كون الشمس قريبة من الافق فلان
الرشية الكائنة في الجو للطافتها تتحلل سريعا
بادنى سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس
ناحية
فان قلت لو صح ذلك يرى في الجو احيانا
شئ غير مستدير على الوان قوس قزح بان
يكون اجتماع الاجزاء الرشية المذكورة على غير
هيئة الاستدارة قلت لما تقرر في المناظر انه
انعكاس
لا بد من تساوى زاويتى الشعاع والا

اسم كتاب

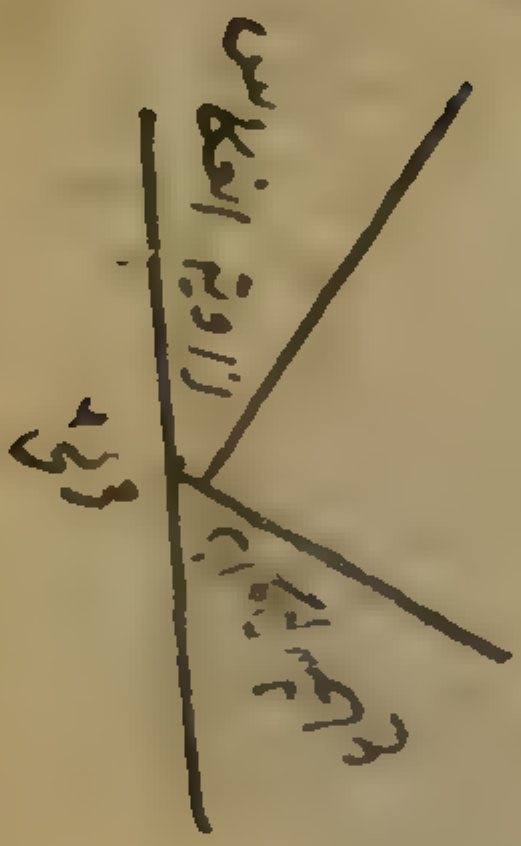

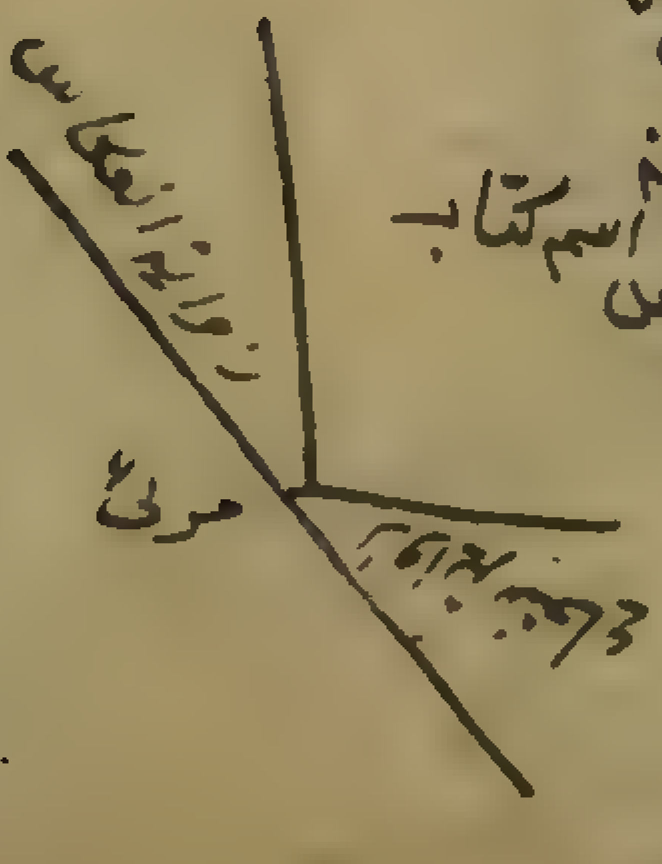

المراد بزاوية الشعاع ما يحدث في المرئي من عمود الشعاعي الخارج من الاجسام وبزاويته الانعكاس ما يحدث من الخط الانعكاسي الخارج من مرئي الى الشمس

فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة
لم ينعكس الشعاع من كل منها الى الشمس كما
لا يخفى على من له تخيل صحيح واختلاف الوانها بسبب
اختلاط ضوء النير والوان الغمام المختلفة وقد تق
ان الناحية العليا منها لما قربت من الشمس قوى
فيها الاشراق فيرى فيها احمر ناصعا واما الناحية
السفلى فلما بعدت عنها كانت اقل اشراقا فيرى
فيها احمرة الى سواد وهو الارجواني وما توسط
بينهما فان لونه متولد من ذينك اللونين
وهو الكراثي ورد هذا بان الكراثي لا يناسب
هذين اللونين بل هو متولد عن الصفرة و
السواد وبان سبب اختلاف الوانها لو كان
اختلاف اجزائها بالقرب والبعد مقيسا الى
النير كان الانتقال من احد اللونين الى الاخر
على سبيل التدريج فلم يكن الوان الثلثة منها
متشابهة الاجزاء عند الحس وقال الشيخ لست
احصّله ولما الهالة فانها انما تحدث من
ارتسام ضوء النير في اجزاء رشية صغيرة صقيلة

الاحمر الناصع الخالص اى الاحمر الذى لا يكون مشوبا بلون اخر

الكراثى بدحلك كود
الكرتة
انبقلى
[illegible]

متقاربة

١٠١

متقاربة غير متصلة مستديرة حول النير وبيانه
انه اذا وجد بين الناظر والنير الاجزاء المذكورة
على وضع ينعكس الشعاع البصري من كل منها
الى النير ونظرت تلك الاجزاء فيرى في كل واحد
منها ضوء النير ودون شكله لما سبق وكان مجموعها
على هيئة دايرة تامة او ناقصة وهي الهالة و
تدل على حدوث المطر لدلالتها على رطوبة
الهواء واذا اتفق ان يوجد سحابتان على
الصفة المذكورة احديهما تحت الاخرى حدث
هنالك هالتان ويكون التحتانية
اعظم لانها اقرب الينا وزعم بعضهم انه
راى سبع هالات معا واعلم ان هالة الشمس
وتسمى الطفاوة بضم الطاء نادرة جدا لان
الشمس تحلل السحب الرقيقة وقد حكى الشيخ
في الشفا انه راى حولها تارة الهالة التامة
وتارة الهالة الناقصة على لون قوس قزح
واما الشهب فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز
النار وكان لطيفا غير متصل بالارض اشتعل

فيه النار فانقلب الى النار وتلتهب بسرعة حتى يرى
كالمنطفى وبيانه على ما ذكره المحقق في شرح الاشارات
انه يشتعل طرفه العالي اولا ثم ينزل هابطا الاشتعال
فيه الى اخره فيرى الاشتعال ممتدا الى سمت الدخان
الى طرفه الاخر وهو المسمى بالشهاب فاذا استحالت
الاجزاء الارضية نارا كالرماد فصارت غير مرئية
فيظن انها طفيت وليس ذلك بطفو وان
كان الدخان غليظا لا ينطفي النار ايام او
شهور بقلة غلظه ويكون على صورة ذوائبه
او ذنب او رمح او حيوان له قرون وحكي انه
بعد المسيح على نبينا وعليه السلم بزمان كثير ظهر في
السماء نار مضطربة من ناحية القطب الشمالي
وبقيت السنة كلها وكانت الظلمة تغشى العالم
من تسع ساعات من النهار الى الليل حتى
لم يكن احد يبصر شيئا وكان ينزل من الجو شبه
الهشيم والرماد وان اتصل الدخان بالارض
يشتعل فيه نازلة الى الارض ويسمى الحريق
واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم ان البخار

اذا احتبس

باطن

اذا احتبس في الارض يميل الى جهة ويبرد

بهاء بالارض فتنقلب ماء ها يختلط باجزاء

البخارية فاذا كثر بحيث لا يسعه الارض اوجب

انشقاق الارض وانفجر منها العيون قال الشيخ ابو

البركات في المعتبر ان السبب في العيون والقنوات

وما يجرى مجراها هو ما يسيل من الثلوج

ومياه الامطار لانا نجدها تزيد بزيادتها و

تنقص بنقصانها وان استحالة الاهوية

والابخرة المنحصرة في الارض لا مدخل لها

في ذلك واحتج بان باطن الارض في الصيف

اشد بردا منه في الشتاء فلو كانت سبب هذه

استحالتها لوجب ان يكون العيون والقنوات

ومياه الابار في الصيف ازيد وفي الشتاء انقص

مع ان الامر بخلاف ذلك على ما دلت عليه

التجربة والحق ان السبب الذى ذكره صاحب

المعتبر معتبر لا محالة الا انه غير مانع من اعتبار

السبب الذى ذكره المص واحتجاجه في المنع

اغاية دل على انه لا يجوز ان يكون ذلك سببا

هو السبب التام لا على انه لا يجوز ان يكون ذلك م

في الجملة واذا غلظ البخار بحيث لا ينفذ في
مجاري الارض او كانت الارض كثيفة عديمة
المسام اجتمع طالبا للخروج ولم يمكنه النفوذ
فزلزلت الارض لغاية غلظه وكذا الريح
والدخان وربما قويت المادة على شق الارض
فيحدث صوت هايل وقد يخرج نار لشدة
الحركة المقتضية لاشتعال البخار والدخان
الممتزجين على طبيعة الدهن فصل في المعادن
المركب التام وهو الذي له صورة نوعية يحفظ
تركيبه اما ان يكون له نشو ونما اولا فالثاني
هو المعدني والاول اما ان يكون له حس و
حركة ارادية اولا فالثاني هو النبات و
الاول هو الحيوان وقد يقال لم ينهض دليل حس و
على ان المعدني ليس له تغذ ونمو غايته
عدم الوجدان وانه لا يدل على العدم ولذلك
قال شارح التلويحات المركب ان تحقق كونه
ذا حس وارادة فهو الحيوان والا فان تحقق
كونه ذا غذاء فهو النبات والا فهو المعدني

والنبات ليس لها حركة ارادية وان المعدني م

وقد

وقد يتمسك لشعور النبات واختياره في
الحركات بما يشاهد من عدم ميلانه عن سمت
استقامته في الصعود اذا كان هناك مانع
فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع يعوج ثم
اذا جاوزه عاد الى تلك الاستقامة وفي شجرة
النخل واليقطين امارات شاهدة بذلك و
يتمسك ايضا لاغتذاء المعدني بما في
المرجان هيئة النماء الاحجرة والادهنة الحجرية
في الارض اذا كثرت يتولد عنها ما مر واذا
لم يكن كثيرة اختلطت على ضروب من الاختلاطات
المختلفة في الكم والكيف فتكون منها الاجسام
المعدنية فان غلب البخار على الدخان يتولد
النسيم والبلور والزيبق والرصاص وهو اما
ابيض وهو القلعي واسود وهو الاسرب
واذا اطلق الرصاص اريد به الابيض
وغيرها من الجواهر المستشفة قيل في عد الزيبق
والرصاص من هذا القسم نظر اما الرصاص
فلانه من الاجساد السبعة التي يتولد من امتزاج

الزيبق والكبريت ولانه لا تسفيف فيه واما الزيبق
فلانه لا تسفيف فيه ايضا ولما تقرر عندهم انه
متولد من جسم مائي خالطته اجزاء كبريتية
في غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لا
يوجد له سطح الا وهو مغشى بغلاف من
الاجزاء الكبريتية كالقطرات المرشوشة على
تراب هبائي مسحوق غاية السحق بحيث
يصير كل قطرة منها مغشاة بغلاف تراب يحفظها
وذلك غلبة لدخان تتولد الملح
والزاج والكبريت والنوشادر ثم من اختلاط
بعض هذه اي الزيبق مع بعض اي الكبريت
تولد تلك الاجسام الارضية اي الاجسام السبعة
المنطرقة وهي القابلة لضرب المطرقة بحيث
لا ينكسر ولا يتفرق بل يلين ويندفع الى عمقها
وينبسط مثل الذهب والفضة والنحاس
والحديد والخارصيني والاسرب والقلعي
فصل في النبات وله قوة اي صورة نوعية
على حفظ التركيب وتصله
نحيفا

عنها حركات النبات في الاقطار المسببات
غوا وافعال مختلفة بالات مختلفة الابالات المختلفة
قيل فان الواحد لا يصدر عنه افاعيل مختلفة م
وفيه نظر لان قولهم الواحد من حيث هو واحد
لا يصدر عنه الا الواحد على تقدير صحته يستلزم
ان لا يصدر عن الواحد افاعيل المختلفة الا بالجهات
المختلفة سواء كانت تلك الجهات الالات
او غيرها ويسمى نفسا نباتية وهي كمال اول هو
ما يتم به النوع اما في ذاته كهيئة السرير فانها
كمال للخشب السرير ولا يتم السرير في حد ذاته الا
بها او في صفاته كالبياض فانها كمال الجسم
الابيض لا يكمل في صفته الا به والاول كمال
اول والثاني كمال ثان لجسم طبيعي ليس المراد
به هيهنا ما يقابل الجسم التعليمي بل ما يقابل
الجسم الصناعي واحترز به عن مثل هيئة السريرية
ومنهم من عرفه الطبيعي على انه صفة الكمال احترازا
عن الكمال الصناعي فان الكمال الاول قد
يكون صناعيا يحصل بصنع الانسان كما في
السرير وقد يكون طبيعيا لا مدخل لصنعته

فيه الى الجوهر جزء على انه صفة كمال اى كمال ذو آلة
واحترز به عن صور البسائط والمعدنيات من جهة
ما يتولد ويزيد ويغتذى فقط واحترز به عن
النفس الحيوانية والانسانية فلها قوة غاذية
لاجل بقاء الشخص وهى القوة التى تحيل جسما الى مشاكلة
الجسم الذى هى فيه فيلصق تلك القوة ذلك
الجسم المشاكل به بدل ما يتحلل عنه بالحرارة الغريزية
اوغيرها ولها قوة نامية لاجل كمال الشخص و
القياس اى بقى متممة لكم لا على مشاكلة الغاذية
وهى التى تزيد فى الجسم الذى هى فيه زيادة فى
اقطاره طولا وعرضا وعمقا قيل احترز به
عن الزيادة الصناعية فانها لا يكون فى خلال اقطار
الثلثة لان الزيادة الصناعية فى بعض الاقطار
توجب النقصان فى بعض اخر وفيه نظر لان
زيادة الجسم المغتذى فى الاقطار بانضمام
الغذاء اليه لا بنفسه واذا كان كذلك فنقول
فى الزيادات الصناعية ايضا اذا اضاف
الصانع الى الشمعة مقدارا اخر من الشمع

حسم اى جسم مشتمل على الالة ورفعه على انه صفة م

كانته

حصلت

حصلت الزيادة فى الاقطار الى ان يبلغ
كمال النشو يخرج به مبدا التسمن والورم اذ
ليس غايتهما بلوغ الجسم الى كمال النشو وقيل
هما خارجان بقوله على تناسب طبيعى يقتضيهما
طبيعة المحل وفيه ان التسمن والورم
بقوله فى اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن
فلانه لا يزيد فى الطول بل فى العرض والعمق
واما الورم فلامتناع تورم القلب بالاتفاق
وتورم العظام عند الاكثرين واقول فيه
بحث لان المفهوم من زيادة الجسم فى
اقطاره الثلثة ان يزيد مجموعه من حيث هو
مجموع لا ان تزيد كل جزء من اجزائه وقد
صرح بعض المحققين بان السمن يزيد فى
الطول ايضا ومنها قوة مولدة لاجل بقاء النوع
وهى تاخذ من الجسم الذى هى فيه جزءا
فتجعله مادة ومبدا لمثله او شخص من جنسه
ليشمل البغل واعلم ان همنا ثلث قوى اخرها
ما تجعل الدم المستعد للمنوية منيا فى الانثيين

وثانيهما ما هي كل جزء من المني الحاصل من الذكر
والانثى في الرحم لعضو مخصوص بان يجعل بعضه
مستعدا للعظمية وبعضه مستعدا للعصبية
الى غير ذلك والمولدة مجموع هاتين القوتين
فوجب لها اعتباريه وثانيهما يصور مواد
الاعضاء بصورها الخاصة بها وسمى مصورة
وقد ذهب المحقق الطوسي الى ان صدور
التصوير عن قوة عديمة الشعور ممتنع و كان
الشيخ ايضا ذهب الى ذلك فلذا لم يذكر المصورة
ههنا والغاذية تجذب الغذاء وتمسكه و
تهضمه وتدفع ثقله فلها خوادم اربع قوة
جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للثفل لا
يبعد ان يجعل الغاذية والهاضمة واكثر الاطبا
كجالينوس وابي سهيل المسيحي وصاحب الكامل
وغيرهم من الاطباء المتاخرين لم يفرقوا
بينهما وغاية ما قيل في الفرق ان القوة الهاضمة
يبتداء فعلها عند انتهاء فعل الجاذبة وابتداء
فعل الماسكة فاذا اجذبت جاذبة عضو شيئا

من الدم

من الدم وامسكته ما سكنه ذلك العضو فللدم
صورة نوعية واذا استحال شيء بالعضو فقد
بطلت تلك الصورة وحدثت صورة اخرى
فيكون ذلك كونا للصورة العضوية وفسادا
للصورة الدموية وهذا الكون والفساد انما
يحصلان بان يحدث هناك من الطبخ ما لا حلم
ياخذ استعداد المادة للصورة الدموية
في الانتقاص وياخذ استعدادها للصورة
العضوية في الاشتداد ولا يزال الاول ينتقص
والثاني يشتد الى ان ينتهي المادة الى حيث
يبطل عنها الصورة الاولى وهي الدموية فيحدث
الاخرى وهي العضوية فهما حالتان احديهما
سابقة على الاخرى فالحالة الاولى فعل القوة
الهاضمة والثانية فعل القوة الغاذية او رد
عليه انه لا يجوز حصول الحالتين بقوة واحدة
فانه لو اعتبر تعدد مثل هذه الحالات واسند
كل واحدة منها الى قوة على حدة لصارت القوى
اكثر من المذكورة فان الغذاء له تغيرات كثيرة

بحسب مراتب الهضم منها بعضها تغير في الكيف فقط
وبعضها تغير في الصورة النوعية ايضا ولما جاز
ان يكون تلك التغيرات الكثيرة بقوة واحدة هي
الهاضمة فليجز ان يكون ذلك التغير الحاصل للصورة العضوية
ايضا بتلك القوة بعينها فيكون هي مبطلة للصورة
الدموية ومحصلة للصورة العضوية كما كانت
مبطلة للصورة الغذائية ومحصلة للصورة الدموية
والمناسبة بينهما من الفعل ولاجل كمال النشو
وبقي الغاذية وتفعل البدل بحيث يعرض الموت
وقيل هذا دليل على التغاير بين القوتين و
يحتمل ان يكون هناك قوة واحدة يختلف احوالها
بالقوة والضعف فيحصل برهة من الزمان من الغذاء ما
يزيد على قدر التحلل وذلك في سن النمو اعني
الى قريب من الثلثين من السن ثم يتطرق اليها
شيء من الضعف فيحصل منه ما يساويه و
ذلك في سن الوقوف اعني الى قريب من
الاربعين ثم يتزايد ضعفها فلا يقوى على
تحصيل ما يساوي المتحلل وذلك في سن

الانحطاط

الاختلاط الخفي الذي لا يتبين اعني الحقريب
من الستين و نفس الاختلاط الظ الذي
هو ما بعده الخاخ العمر في الحيوان و هو
مختص بالنفس الحيوانية وهي كمال اول لجسم
طبيعي الى اخره من جهة ما تدرك الجزئيات
الجسمانية و يتحرك بالارادة اقول ههنا بحث
لانه ان اراد الاولى من جهة هذين الامرين
فقط على ما مر في النبات فلا يشمل التعريف
على النفس الحيوانية لانها الية من جهة الافعال
النباتية ايض وان اراد الاولى من جهتهما مطلقا
فينتقض التعريف بالنفس الناطقة فاسنا
ان يقال من جهة ما تفعل الافعال النباتية
ويدرك الجزئيات الجسمانية و يتحرك بالارادة
فقط اللهم الا ان يقال انه ذهب الى ما زعم بعضهم
من ان بدن الحيوان يشتمل على صورة معدنية
لحفظ التركيب و على نفس النباتية للتغذية
والتنمية والتوليد وعلى نفس حيوانية للاحساس
والحركة الارادية ولا يرد مثل هذا على تعريف النفس

النباتية لانها وان حصل بعضها نبتة نزموزة المعل
وهو حفظ التركيب لكنها ليست لية من جهته
فلها باعتبار ما يجتمع من الاثار قوة مدركة
ومحركة اما المدركة فهي اما في الظاهر او في الباطن
اما التي في الظاهر فهي خمس والمراد ان المعلوم
لنا من الحواس الظاهرة خمس لا ان يمكن تحقق
في نفس الامر او المتحقق فيها لكن لجواز ان يتحقق
في نفس الامر حاسة اخرى لبعض الحيوانات
وان لم نعلمها كما ان الاكمه لا يعلم قوة الابصار
والعنين لا يعلم لذة الجماع السمع وهو قوة في
العصبة المفروشة في مؤخر الصماخ التي فيها
هواء محتقن كالطبل فاذا وصل هواء المتكيف
بكيفية الصوت المتموج الحاصل من قرع او قلع
عنيفين مع مقاومة المقروع للقارع و المقلوع
للقالع الى تلك العصبة وقرعها ادركته القوة
المودعة فيها وكن اذا كان قريبا منها قال السمع
المراد بوصول الهواء الحامل للصوت الى
السامعة ان هواء واحد بعينه يتموج و يتكيف

بالصوت

بالصوت ويوصله اليها الى ان ما يجاور ذلك
الهواء المتكيف بالصوت يتموج ويتكيف بالصوت
ايضا وهكذا الى ان يتموج ويتكيف به الهواء
الراكد في الصماخ فيدرك السامع والبصر و
هو قوة في ملتقى عصبتين نابتتين من مقدم
الدماغ مجوفتين تتقاربان حتى تلتقيا فتتقاطعا
تتقاطعا تقاطعا صليبيا ويصير تجويفهما واحدا
ثم تتباعدان الى العينين فذلك التجويف
الذي هو في ملتقاهما اودع فيه قوة الباصرة ويسمى
مجمع النور وللناس مذاهب مشهورة لم يكن في الابصار
ثلثة الاول مذهب الرياضيين وهو انه بالابصار
بخروج شعاع من العينين على هيئة مخروط
راسه عند مركز البصر وقاعدته عند سطحه
المبصر ثم انهم اختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة
الى ان ذلك المخروط مصمت وذهب جماعة
اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية
مستقيمة اطرافها التي تلي البصر مجتمعة عند
مركزه ثم تمتد متفرقة الى المبصر فما ينطبق عليه

من المبصر اطراف تلك الخطوط ادركه البصر وما
وقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه ولذلك
يخفى على المبصر المسامات التي في غاية الدقة في سطوح
المبصرات وذهب جماعة الى ان الخارج
من العين خط واحد مستقيم فاذا انتهى
الى المبصر يتحرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه
حركة في غاية السرعة ويتخيل بحركته هيئة
مخروطة والثاني مذهب الطبيعيين و
هو ان الابصار بالانطباع وهو المختار عند
ابي علي واتباعه كالشيخ الرئيس وغيره قالوا
ان مقابلة المبصر للباصرة يوجب استعدادا يفيض
به صورته على الجليدية ولا يكفي في الابصار
الانطباع في الجليدية والا لرأى شئ واحد شيئين
لانطباع صورته في جليديتي العينين بل لا بد
من تادى الصورة من جليدية الى ملتقى العصبتين
المجوفتين ومنه الى الحس المشترك ولم يريدوا
بتادى الصورة من الجليدية الى الملتقى و
منه الى الحس المشترك انتقال العرض الذي

الجليد ما يسقط وهو الذي يقطر
من الجو مجتمعا في الارض وقد نز
ل به احدى رطوبات العين فسميت
جليدية لذلك

هو

هو الصورة بلا ارادة وان انطباعها في
الجليدية معدّ لفيضان الصورة على الملتقى
وفيضانها عليه معدّ لفيضانها على الحس المشترك
والثالث مذهب طائفة من الحكماء وهو
ان الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع
بل بان الهواء المشف الذي بين البصر و
المرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر
ويصير بذلك آلة للابصار والشم وهو قوة
في زائدتين ناتئتين من مقدم الدماغ شبيهتين
٢ بحلمتي الثدي والجمهور على ان الهواء المتوسط
بين القوة الشامة وذي الرائحة يتكيف بالرائحة
الاقرب فالاقرب الى ان يصل الهواء الملاصق
الشامة فيدركها وقال بعضهم سببه تحلل
وانفصال اجزاء من ذي الرائحة تخالط
الاجزاء الهوائية فيصل الى الشامة وقيل
انه يفعل ذي الرائحة في الشامة من غير
استحالة في الهواء ولا تحلل وانفصال والذوق
وهو قوة في العصب المفروش على جرم اللسان

الجمهور
لحلمتي

وذلك لتوسط الرطوبة اللعابية بأن تخالطها
اجزاء لطيفة من ذى الطعم ثم يغوص هذه الرطوبة
معها فى جرم اللسان الى ان تخالط المحسوس ح
هو كيفية ذى الطعم ويكون الرطوبة واسطة لتسهيل
وصول الجوهر الحامل للكيفية الى الحاسة او بان
تتكيف نفس الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة فيغوص
وحينئذ فيكون المحسوس كيفيتها واللمس
هو قوة في العصب المخالط لاكثر البدن وذهب
الجمهور على انها قوة واحدة وقال كثير من المحققين
ومنهم الشيخ انها اربعة الحاكمة بين الحرارة و
البرودة والرطوبة واليبوسة وبين الخشونة
والملاسة وبين اللين والصلابة ومنهم من
زاد الحاكمة بين الثقل والخفة واما التى في الباطن فهي النقل م
ايضا خمس بالاستقراء الحس المشترك والخيال
والوهم والحافظة والمتصرفة على جميعها من
المدركة مع ان المدركة منها هى الحس المشترك
والوهم فقط لان الباقى تعين على الادراك
وأما الحس المشترك ويسمى باليونانية بنطاسيا بنطاسيا رد ١٨٩

لوح

لوح النفس فهو قوة مرتبة في مقدم التجويف الاول
من التجاويف الثلثة التي في الدماغ يقبل جميع الصور
المنطبعة في الحواس الظاهرة فهولاء كجواسيس
لها ولذا سمي حسا مشتركا وهي غير البصر لانا نشاهد
القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة الدايرة
بسرعة خطا مستديرا وليس ذلك شيئا مما في الخط
المستقيم والمستدير في المبصر لان البصر لا يرتسم فيه
الا المقابل وهو القطرة والنقطة فاذا ارتساما معهما
انما يكون في قوة اخرى غير البصر ترتسم فيها صورة
القطرة والنقطة وتبقى قليلا على وجه يتصل بها
الارتسامات المتوالية بعضها ببعض
فنشاهد خطا واعترض عليه بانه يجوز ان يكون
اتصال الارتسامات في الباصرة بان ترتسم المقابل
الثاني قبل ان يزول المرتسم الاول بقوة
ارتسام الاول وسرعة تعقب الثاني فيكونان
معا واما الخيال فهو قوة مرتبة في مؤخر التجويف
الاول عند الجمهور وقال المحقق في شرح
الاشارات كان الروح المصبوب في البطن

المقدم هو آلة للحس المشترك والخيال الآلة
في مقدم ذلك البطن بالحس المشترك اخص
وما في مؤخره بالخيال اخص يحفظ جميع صور
المحسوسات وغيرها بعد الغيبة وهي خزانة
الحس المشترك فانا اذا شاهدنا اولا صورة
ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة
اخرى حكمنا عليها بانها هي التي شاهدناها قبل
فلو لم تكن تلك الصورة محفوظة فينا زمان
الذهول لامتنع منا الحكم بانها هي التي شاهدناها
قبل ذلك وقرر هذا الدليل بوجه آخر لجواز ان يكون
الحافظ لها في بعض الاشياء الغائبة عنا و
يكون الاختلاف التي بين حالتي الذهول
والنسيان بحكم الاتصال بها وعدمها
واعترض عليه بان الغائب الحافظ للصورة
اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية
والاول باطل لان المفارق لا ترتسم فيه الصور
الجزئية المتكيفة بالعوارض المادية ولا
كذا الثاني لانه لو امكن ان يدرك شيئا

بالقوة

ان مكن
بالقوة الجسمانية الغايبة عنا بالاتصال لا
ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير الجسمانية وسامعته
وبطلان ذلك لا يخفى على احد اقول فيه لانه محل
لا يلزم من كون الغايب الحافظ للصورة
قوة جسمانية امكان ان ندرك شيئا بالقوة
الجسمانية الغايبة عنا بالاتصال حتى يلزم امكان
ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته
بل اللازم منه امكان ان ندرك شيئا بقوة
قوة جسمانية غايبة بالاتصال كالقوى الحالة
في الاجرام السماوية وهذا غير ظاهر البطلان
وقد يقال الذي يدل على وجود هذه القوة
ان القبول غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما
دون الاخر كما في الماء فانه يقبل ولا يحفظ
والقوة الواحدة لا يصدر عنها الا فعل واحد
فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة
وحافظة معا فالقابلة هي الحس المشترك غير
الحافظة وهي الخيال وفيه نظر لان الحفظ
مسبوق بالقبول ومشروط به ضرورة فقد

فقد اجتمعا في قوة واحدة سموه بالخيال على
ان القبولية والادراك من قبيل الانفعال
دون الفعل فاجتماع القبول والحفظ في شئ
واحد لا يقدح في قولهم الواحد لا يصدر عنه
الا الواحد واما الوهم فهو قوة مرتبة في
الدماغ كله لكن الاخص بها هو اخر التجويف
الاوسط من الدماغ يدرك المعاني هي
ما [illegible] بسبب انها هذه الجزئية الموجودة
في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة بان
الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه
واما الحافظة فهي قوة مرتبة في اول التجويف
الاخير من الدماغ يحفظ ما يدركه القوة الوهمية
من المعاني الجزئية الغير المحسوسة الموجودة
في المحسوسات وهي خزانة القوة الوهمية
واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في البطن
اي التجويف الاوسط من الدماغ وسلطانها
في الجزء الاول من ذلك التجويف من
شانها تركيب بعضها في الخيال او الحافظة

من القوى

من الصور وتغايرها مع بعض وتفصيلها
عنه وهذه القوة اذا استعملها العقل في مدركاته
بضم بعضها الى بعض او فصله عنه سميت متفكرة
واذا استعملها الوهم في المحسوسات مطلقا سميت
متخيلة فان قيل كيف يستعملها الوهم في الصور
المحسوسة مع انه ليس مدركا لها اجيب بانه
القوة الباطنة كالمرايا المتقابلة ينطبع في كل منها
كل منها ما ارتسم في الاخرى [illegible] فهي
تلك القوى فلهما تصرف في مدركاتها بل لهما
تسلط على مدركات الحافظة فيها [illegible]
عليها بخلاف حكمها واما القوة المحركة
الى باعثة وفاعلة اما الباعثة وتسمى شوقية
فهي القوة التي اذا ارتسمت في الخيال صورة مطلوبة
فمعه وبدعها حملت تلك القوة القوة الفاعلة
على التحريك اي تحريك الاعضاء وهي اي الباعثة
ان حملت الفاعلة على تحريك يطلب به الاشياء
المتخيلة سواء كانت ضارة في نفس الامر او
نافعة طلبا للحصول اللذة تسمى قوة شهوانية

المسمى

[illegible] هذا نوع الشوق الى تحصيل الملايم
[illegible] حملت الباعثة الفاعلة على التحريك
[illegible] المتخيل سواء كان ضارا في نفس
العالم [illegible] [illegible] له طلبا للغلبة يسمى قوة غضبية
[illegible] الحمل على الشوق الى دفع المنافرة
يسمى غضبيا ومنها الفاعلة وهي التي تعمل فضلا
[illegible] انشائها وادخالها على التحريك
[illegible] وتختص بالنفس الناطقة
[illegible] او يتبعهم [illegible] مما يدرك
[illegible] الجزئية ويفعل الافعال
[illegible] باعتبار ما يخصهما من
[illegible] التصورات والتصديقات
[illegible] المشو[illegible] [illegible] وتسمى تلك
القوة العقل النظري والقوة النظرية وقوة عاملة
تحرك بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر
والتروية اي بالحدس على مقتضى [illegible] واعتقادات
تخصها اي تلك الافعال وتسمى تلك القوة
العقل العملي والقوة العملية والنفس باعتبار

القوة

القوة النظرية لها مراتب اربع مرتبة الاولى ان تكون
خالية عن جميع المعقولات على ان يكون نقشها
بالانطباع بل هي مستعدة لها فان النفس لا تخلو
عن العلم الحضوري بنفسها وهي اي هذه المرتبة
العقل الهيولاني واطلاقه على النفس في هذه
المرتبة وكذا الحال في ساير المراتب والمرتبة الثانية
ان يحصل لها المعقولات البديهية بسبب احساس
الجزئيات والتنبه لما بينها من المشاركات في النسبة لا
المباينات فان النفس اذا احست بجزئيات
كثيرة وارتسمت صورها في آلاتها الجسمانية و
لاحظت نسبة بعضها الى بعض استعدت لان
يفيض عليها من المبدأ صور كلية واحكام تصديقية
بينها بالضرورة ويستعمل استعدادا قريبا لان تنتقل بالضرورة لا
من البديهيات الى النظريات بالفكر والحدس
وهي العقل بالملكة قيل لما حصل لها من ملكة
الانتقال الى النظريات وفيه نظر اذ ليس في
هذه المرتبة الا استعداد الانتقال والمراد بالملكة
هاهنا ما يقابل الحال اي الكيفية الراسخة لا

استعداد انتقال الى النظريات رسخ في هذه المرتبة
او ما يقابل العلم كانه قد حصل للنفس فيها
وجود الانتقال اليها بناء على قربه كما سمي العقل
بالملكة عقلا بالفعل مع كونه بالقوة لان قوته
قريبة من الفعل جدا والمرتبة الثالثة ان تحصل
لها المعقولات النظرية لكن لا يطالعها بالفعل
بل مشاهدة مخزونة عندها بحيث يستحضرها متى
شاءت بلا حاجة الى كسب جديد وذلك
انما يحصل اذا لاحظت النظريات الحاصلة
مرة بعد اخرى حتى يحصل لها ملكة يقوى بها
على ذلك الاستحضار وهي العقل بالفعل و
قال صاحب المحاكمات عندنا انه لا اعتبار
ملكة الاستحضار في العقل بالفعل بل القدرة
على الاستحضار كافية فيه فاذا حضرت المعقولات
وذهلت عنها فهي قادرة على استحضارها
فهذه المرتبة لو لم يكن عقلا بالفعل لم
ينحصر مراتب القوة النظرية في الاربعة فلا بد
من الاقتصار على الاقتدار على الاستحضار

والمرتبة

والمرتبة الرابعة أن يطالع المعقولات المكتسبة
وهي العقل المطلق اعتبرها أكثرهم بالقياس إلى
كل معقول بانفراده ولا يشترط في وقوعها في
هذه النشأة وقد يعتبر بالقياس إلى جميع المعقولات
معا للاتفاق انها انما تكون في دار القرار ومنهم
من جوزها في هذه النشأة لنفوس كاملة
لا يشغلها شأن عن شأن فإنهم وإن كانوا
في جلابيب من أبدانهم فقد نضوها وانخرطوا في سلك
المجردات التي يشاهدون معقولاتها دائما واعلم
أن العقل بالفعل متأخر بالحدوث عما سماه
المصنف عقلا مطلقا لأن المدرك ما لم يشاهد
مرات كثيرة لا يصير ملكة ويتقدم عليه في البقاء
لأن المشاهدة تزول بسرعة ويبقى ملكة الاستحضار
مستمرة فيتوصل بها إلى المشاهدة فمنهم من
نظر إلى تأخره في الحدوث فجعله مرتبة رابعة
ومنهم من نظر إلى تقدمه في البقاء فجعله
مرتبة ثالثة وسمى معقولاتها عقلا مستفادا
لا يخفى على من أحاط بكتب الفن أن ما ذكره

خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون العقل
المستفاد الا على النفس في المرتبة الرابعة ونفس
تلك المرتبة ثم العقل بالملكة ان كان في الغاية بان
يكون حصول كل نظري بالحدس من غير حاجة
الى الفكر يسمى قوة قدسية اعلم ان القوة العاقلة اعلم ان
اراد بها النفس الناطقة فانها كما يطلق على
مبدا التعقل للنفس يطلق على نفسها فهي مجردة
عن المادة لانها لو كانت مادية لكانت ذات
وضع فاما ان لا ينقسم بالكلية او ينقسم لا سبيل
الى الاول لان كل ما له وضع من الجواهر فهو
منقسم على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل الى الثاني
لان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها
ان اراد بالبسيط ما لا جزء له اصلا لا بالفعل ولا
بالقوة فلا يلائم قوله كل مركب فانه يتركب عن البسائط بعره
وان اراد به ما لا جزء له بالفعل فاللازم
وهو الانقسام بالقوة غير مناف للبساطة لان
الحال في احد جزئيها غير الحال في الجزء الاخر
انما يتم هذا اذا كان الحلول سريانيا وهو فيها

لجز

نحن بصدده ثم وان كانت مركبة ويكون مركباً
يتركب من البسايط ضرورة امتناع تركب المتحيز
من اجزاء غير متناهية فيلزم انقسام تلك البسايط
هف ونقول ايضا ان التعقل اى تعقل النفس
المجردة ليس بالالة الجسمانية والا لعرض لها الكلال
لضعف البدن كما يعرض لها ذى الاحساسات
والحركات وليس كذلك لان البدن اذا بلغ الاربعين
ياخذ في النقصان مع ان القوة العاقلة اى
ما به تعقل هناك تشرع في الكمال واما الخرافة للنفس
الطارية في اواخر سن الشيخوخة فليس لضعف
تركيبها الى لاختلال وذلك الاستغراق في
عن تعقلاتها وقد يتجوز بضعف القوة
العاقلة لضعف البدن وكان ما يرى
من ازدياد التعقل بسبب اجتماع علوم كثيرة
عند النفس وبسبب التمرن والاعتياد فان الكلام الدال
على فعل من المشايخ يقدرون على ما لا يقدر من
على مثله الشبان الاقوياء وفي اخر سن الشيخوخة
يستولى الضعف على البدن وكذلك على القوة

الحال يمكن ان يكون بسبب زيادة

بالضعف ص

النفس م

القوة العاقلة بل لاستغراق النفس في تدبير البدن المنحرف م

بعد تدبير
العاقلة بحيث لا يبقى الحمترة والاعتياد انه
فيعرض الخرافة وايضا يجوز ان يكون المزاج
الحاصل في زمان الكهولة اوفق للقوة العاقلة
من ساير الامزجة وبذلك يقوى العاقلة و
نقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع
حدوث الابدان كما ذهب اليه ارسطو خلافا
لافلاطون فانه قايل بقدمها لانها لو كانت
موجودة قبل البدن وهي مختلفة متعددة
فالاختلاف بينهما اما ان يكون بالماهية و
لوازمها او بعوارضها المفارقة لا جايز ان
يكون بالماهية ولوازمها لانها مشتركة استوا
على اشتراكها في الماهية بشمول حد واحد لها
وفيه نظر لانا لا نسلم انهم عرفوا النفس بحد
لها ولئن سلم فلم لا يكون حدا للقدر المشترك
بين النفوس وهي مخالفة بالحقيقة وما به
الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جايز ان يكون
بالعوارض المفارقة لان العوارض انما
يلحق الشيء بسبب القوابل اي العوارض المفارقة

يعني بينهما

الشي

للنفوس لا يفيض من المبدإ الفياض عليها الا القابل

ذلك الشيء واختلاف استعداداتها لان

الماهية لا يستحق العوارض لذاتها والا لكان العوارض

لازما والمقابل للنفس وعوارضها انما هو

البدن فمتى لم يكن الابدان موجودة لم يكن

النفوس موجودة على التعدد والاختلاف

فيكون حادثة مع الابدان

الحجة مبنية على ان النفس اذا على

صحة يجوز اختلافها قبل الابدان المتعلقة

بها بالعوارض المفارقة اذ علتها

اخرسابقة الله الى

اي مباحث الحكمة الالهية وهو

مرتب على نمط فقوله لان ما لا يفتقر الى مادة

اما ان يكون مقارنتها وهو الامور العامة

او لا والثاني اما واجب وممكن

في تقاسيم الوجود قيل اراد بها الامور العامة

لكونها امور ينقسم الماهية اليها بحسب الوجود

والمراد بالامور العامة ما لا يختص بقسم من

كان عينه وهكذا الحال بالنسبة الى ساير
افراده وهذا انما يتاتى على مذهب من قال ان
الحاصل في النفس ماهيات الاشياء واما من
صورها م قال ان الحاصل فيها اشباحها المخالفة لها
بالحقايق فالكلي عنده هو الماهية المعلومة
بها واما الجزئي فانما يتعين بتشخصاتها الزائدة
عن ذاتها بعينه الناشية كالوضع والاين وغيرهما
فانه حينئذ لا كلي غير جزئي على الاطلاق اذ جزئي
قد يتعين بنفسه كالواجب او بالطبيعة الجلية — وقد يتعين م
مع كونه منحصرة فيه وقد نقل عن صاحب المحاكمات
عقلوه لم تشخص شيئا خارجيا وان كانت
خارجية في عارضه في الخارج ومن البين
عند العقل ان تشخص العرض الخارجي بل
وجوده موقوف على وجود المعروض و
تشخصه فكيف يحتاج في تشخصه الى العرض
بل الحق ان المشخص هو المبدء الفاعل فان
التشخص ليس الا هذه الهوية وهذه الهوية
ربما يكون هذه الهوية لن انها وهو وصف

عن بعض افاضل انا لا نعقل العوارض المشخصة فانها ان كانت م

واجب

واجب الوجود وربما يكون هذه الهوية بالغير
فذلك الغير هو الذى يجعل هذه الهوية ولا
نعنى بالتشخص لا هذا لان كل كلى فانه بنفس
تصوره غير مانع من الشركة بين كثيرين بان
يقال لكل واحد منها انه هو والتشخص من حيث
هو مانع من الشركة فالتشخص زايد على الطبيعة
الكلية اقول المناسب ان يقول التشخص زايد [illegible]
التقريب وعلى [illegible] المراد بالتشخص
فيما سبق هو التشخص باعتبار انه يجعل الشخص
شخصا كما يطلق النوع [illegible] باعتبار انه
يجعل النوع نوعا و[illegible]
افراد الجزئى [illegible]
الواحد فيقال على ما لا ينقسم من الجهة التى
يقال له انه واحد المناسب ان يقول ما لا ينقسم من
حيث انه لا ينقسم وهو قد لا يكون واحدا
بالشخص ولا محالة ان يكون امور متكثرة
لها جهة وحدة فهى اما مقومة لتلك الامور
او عارضة لها اى خارجة عنها محمولة عليها

او لا مقومة ولا عارضة والاول قد يكون بالجنس
كالانسان والفرس المتحدين بالحيوان وقد يكون
بالفصل او بالنوع كزيد وعمرو المتحدين بالناطق
والانسان والثاني قد يكون بالمحمول ان كان
جهة الوحدة محمولا بالطبع على تلك الامور
كالقطن والثلج المحمول عليهما الابيض وقد
يكون بالموضوع ان كانت الوحدة موضوعا
بالطبع لمتكثرات كما اتحد المحمولين على
الانسان الضاحك والكاتب عنهما واما
تعلقهما والثالث كنسبة النفس الى البدن
ونسبة الملك الى المدينة فان للنفس تعلقا
خاصا بالبدن بسبب كونه مدبره و
المتصرف فيه دون غيره من الابدان وكذلك
للملك تعلق خاص بمدينته وبسبب ذلك يدبرها
وتصرف فيها دون غيرها من المدائن فهذان
التعلقان نسبتان متحدتان في التدبير الذي
ليس مقوما ولا عارضا لشيء منهما بل هو عارض
للنفس والملك وقد يكون واحدا بالحد

اي

اى بالتشخص كزيد وهو قد يكون غير حقيقى
اى قابلا للقسمة وح قد يكون بالاتصال وهو
الذى ينقسم بالقوة الى اجزاء متشابهة فى
الحقيقة كالماء وقد يكون الوحدة بالاتصال
لمقدارين مثلا قيل عند حد مشترك بينهما
كالخطين المحيطين بزاوية وبنهاية جسمين
يلزم من حركة كل منهما حركة الآخر وقد يكون
بالتركيب وهو الذى لكثرته بالفعل كالبيت وقد
يكون حقيقيا وهو الذى لا ينقسم اصلا كالنقطة
والمفارق واما الكثير فهو [illegible] اى ما
اى ما ينقسم من حيث هو [illegible] قوله
لما كان التقابل من [illegible] اقسام الكثير
فلا يبعد ان يتصور المتعلم عند [illegible]
الكثير فيحصل له حيرة واشتباه فى ماهيته فلذا
اورد هداية فى بيان حقيقة التقابل واقسامه
دفعا لذلك الاشتباه اقول الاقرب ان يقول
لما ذكر المص ان الكثير مقابل للواحد لا يبعد
ان يحصل للمتعلم حيرة فى ان مفهوم التقابل ماذا

فاورد منه الهداية لتحقيقه وتوضيح الاثبات
قيل اي العرضان فان التقابل انما يعتبر في الاعراض
دون بحث الجواهر وكانه ذهل من ان بعضهم قد اعتبروا
التضاد في الصور النوعية فقد يتقابلان وهما
اللذان لا يجتمعان اي لا يمكن اجتماعهما في شيء
واحد الذي هو الموضوع او المحل على اختلاف القولين
في تفسير الصور النوعية وعدمه ولا يفهم
ما سيأتي من اخذ الموضوع في تعريف المتقابلين
بالعدم والملكة ان المراد هو الاول لجواز ان يكون
ذلك اشارة الى ان ذينك المتقابلين لا يعتبران
الا بالنسبة الى شيء من جهة واحدة قيل هذا الا د حال
المتضايفين كالابوة والبنوة العارضتين
لزيد من جهتين وتوضيحه بان الابوة
والبنوة المذكورتين ليسا متضايفين لان
تعقل احدهما ليس بالقياس الى الاخرى
واجيب عنه بان مطلق الابوة والبنوة متضايفان
مع جواز اجتماعهما في ذات واحدة من جهتين
ضرورة وجود المطلق في ضمن المقيد والاحتراز

اغا هو

انما هو عن خروج المطلقين لا المقيدين حتى
يتوجه ما ذكر واقسام اربعة فالوالا ان اما
وجوديان اولا وعلى الاول اما ان يكون تعقل
كل منهما بالقياس الى الاخر فهما المتضايفان
اولا فهما المتضادان وعلى الثاني يكون احدهما
وجوديا والاخر عدميا فاما ان يعتبر في العدمي
محل قابل للوجودي فهما العدم والملكة اولا
فهما السلب والايجاب وتوضيحه اما وقد يجب
ان يكونا عدميين وقد يجاب بان العدم المطلق
لا يقابل نفسه وان العدم المضاف يجتمعان
معه والعدم المضاف لا يقابل العدم المضاف
لاجتماعهما في كل موضع مغاير لما اضيف اليه
العدمان وفيه نظر لجواز ان يكون احد العدمين
مضافا الى الاخر كالعمى وعدم العمى وايضا يجوز
ان لا يكون بين المفهومين اللذين اضيفا العدمان اليهما واسطة كعدم القيام بالنفس وعدم القيام
بالغير وعلى تقدير الواسطة يجوز ان لا يصدق
العدمان على شيء كعدم الحول عما من شأنه

واحد في زمان واحد تح وقال ايضا من التقابل
الايجاب والسلب في معنى الايجاب وجود اي
معنى كان سواء كان باعتبار وجوده في نفسه
او وجوده لغيره ومعنى السلب لا وجود اي
معنى كان سواء كان لا وجوده في نفسه او لا وجوده
لغيره في المتقدم والمتاخر المتقدم يقال
على خمسة اشياء احدها المتقدم بالزمان وهو
ظ والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي على
ان يوجد الاخر بكل الثاني بعد الا ان الاخر فهو موجود
يوجد المتقدم
... او قبل يسمى العلة الحسنة وقد يكون ان
معه
وليس الاخر على المتاخر موجود قبل ينبغي ان يزاد
في تغيره وبل كونه غيره ولم في المتاخر ليخرج عنه
المتقدم بالعلية اقول فيه نظر لا ان الاخذ عنه
المؤثر المستجمع لشرائط التاثير وارتفاع موانعه
فلا حاجة اليه لانه قوله وقد يكون ان يوجد
وليس الاخر موجودا معه عنه وان اراد
كونه غيره في الجملة فغير لان الفاعل المختار
المستقل متقدم بالطبع المعلول عندهم فاذا

الدليل

ادين هذا القيد لم يكن التعريف جامعا كتقدم
الواحد على الاثنين والثالث المتقدم بالشرف
كتقدم ابي بكر على عمر والرابع المتقدم بالرتبة
وهو ما كان اقرب من مبدا محدود كترتب
الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب وكترتب
الاجناس والانواع المتنا فية على سبيل التصاعد
والتنازل والخامس المتقدم بالعلية وهو الفاعل
المستقل بالتاثير اي المستجمع لجميع ما يتوقف عليه التاثير
وعند صاحب المحاكمات هو الفاعل مطلقا سواء
كان مستقلا بالتاثير او لا وبعضهم لا يسمي المتقدم بالعلية
والمتقدم بالطبع مشتركات في معنى واحد يسمى
التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج
وربما يقال لمعنى مشترك تقدم بالطبع و
التقدم بالعلية باسم المتقدم بالذات والشيخ
يستعملها في قاطيغورياس من الشفا كذلك
كتقدم حركة اليد على حركة القلم وان كانتا معا
في الزمان فان العقل يحكم بانه تحركت اليد فتحرك القلم لا
بالعكس والحصر في الاقسام الخمسة استقرائي وقد

بقي للضبط المتقدم ان احتاج اليه المتأخر فان
كان كافيا في وجوده فالمتقدم بالعلية والا
فبالطبع وان لم يكن محتاجا اليه فان لم يمكن
اجتماعهما في الوجود فالمتقدم بالزمان وان
امكن فان اعتبر بينهما ترتب فالمتقدم بالرتبة
والا فبالشرف واما التأخر فيقال على ما يقابل
المتقدم [illegible] اقساما بحسب المتقدم في
[illegible] القديم بالذات هو الذي
لا يكون وجوده من غيره ويختص بالحق تعالى
والقديم بالزمان هو الذي لا اول لزمانه
[illegible] بالذات هو الذي يكون
وجوده من غيره كالممكنات والحادث بالزمان
هو الذي لزمانه ابتداء اي قد كان وقت لم
يكن هو فيه موجودا ثم يقضي ذلك الوقت
وجاء وقت صار هو فيه موجودا كالمركبات
العنصرية فالقديم بالذات اخص مطلقا من
القديم بالزمان وهو اعم من وجه من الحادث
بالذات وهو اعم مطلقا من الحادث بالزمان

والبواقي

والبواقي مباينة وكل حادث زماني فهو مسبوق
بمادة اي ما يكون موضوعا للحادث ان كان
عرضا وهيولى له ان كان صورة ومتعلقة
ان كان نفسا ومدة والثاني ظاهر من تقوم
مفهومه والاول لان امكان وجوده سابق
على وجوده والا لما كان قبله ممكنا بل ممتنعا
لذاته لامتناع كون المعدوم ممتنعا لذاته ثم
صار ممكنا من وقت وجوده فيلزم انقلاب
الشيء من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي
هف وذلك لان الامكان امر وجودي
اذ لا فرق بين قولنا لا امكان له وبين قولنا منفي
لا امكان له فلو كان الامكان عدميا لم يكن
الممكن ممكنا هف ونقض ذلك بما ذكره بان
في الامتناع والعدم بان يقال لو كانا عدميين
لم يكن الممتنع ممتنعا ولا المعدوم معدوما
اذ لا فرق بين قولنا امتناعه لا ولا امتناع
له وعدمه لا ولا عدم له والحل ان يقال قوله
امكانه لا معناه انه متصف بصفة عدمية

وهي الامكان وقولنا لا امكان له معناه سلب
تلك الصفة الحملية عنه وكما ان فرقا بين
اتصاف الشي بصفة ثبوتية وبين سلب اتصافه
بين ان
بها كذلك ايضا فرق بين الاتصاف بصفة عدمية
وبين سلب الاتصاف بها وقد تبين معنى قولنا
امكانه لا لما هو ان امكانه صفة سلبية والصفة
السلبية اذا [illegible] تحقق موصوفها والموصوف
ههنا هو الحادث [illegible] معدوم فيكون امكان
الحادث قبل وجوده [illegible] وهو معنى قولنا
لا امكانه [illegible] والفارق يتفطن لم
[illegible] عدم الفرق
بين [illegible] وليس كذلك بل المراد
ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم
تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث
وبين المعنيين بون بعيد اقول فيه بحث
لان قولنا امكانه لا غير مستلزم لقولنا لا امكان
له بمعنى انه لا يتصف بالامكان فان العدم
والامتناع عدميان مع ان المعدوم والممتنع

متصفان

متصفان بها وهذا هو الغلط في هذا المقام
لا يعقل ان امكانه قبل وجوده معدوم فلا
يكون قائما بنفسه لان امكان الوجود انما
هو بالاضافة الى امكان الوجود له على ان امكان ماهو
اضافة بين الوجود وذات الممكن فلا يكون قائما
بنفسه فيكون قائما بمحل موجود ليس هو نفس
ذلك الحادث وهو ظ و[illegible] اذ
لا معنى لقيام امكان الشيء بانه [illegible]
فيكون متعلقا به وهو مادة وما توهم من
ان امكان الشيء [illegible]
قائم [illegible]
بالامكان وعدمه [illegible]
وهذا غير مقدور لانه [illegible]
لا نسلم ان المتعلق بالحادث منحصر في المادة
بالمعنى المذكور لم لا يجوز ان يكون امكان
الحادث قائما بشيء له تعلق بالحادث وراء
تعلق الحلول والتدبير والتصرف ولو كان
تعلق الحلول فلم لا يجوز ان يكون الحادث بجوهر

غير جسماني حالا في جوهر اخر كذلك ولم يقم دليل
على امتناع ذلك او عرضا قائما بالجوهر غير جسماني
فان علوم العقول والنفوس بل كيفياتها
القائمة بها على الاطلاق اعراض موضوعاتها
ذوات العقول والنفوس وليست باجسام
ولا يمكنهم تعميم الموضوع بحيث يتناول الجسم
وغيره [illegible] ما فرعوا على هذه القاعدة مثل
ما [illegible] ان [illegible] جميع كمالاتها بالفعل لان
كون بعضها بالقوة يوجب كون العقول مادية
[illegible] في القوة
الفعل القوة [illegible] مبدا التغير في
[illegible] كان [illegible] فيا وسواء كان فاعلا
او غيره [illegible] للتنبيه على ان الاخر
المتغير لا يجب ان يكون مغايرا له بالذات بل قد
يكون مغايرا بالاعتبار كما في معالجة الانسان
نفسه الناطقة في الامراض النفسانية فان التغاير
بينهما اعتباري وانما اعتبرنا الامراض النفسانية
ليكون المعالج والمعالج متحدين بالذات متغايرين

بالاعتبار

متغايرين بالاعتبار وما في الامراض البدنية
فالمعالج هو النفس الناطقة والمعالج هو البدن
وهما متغايران بالذات واعلم ان القوة قد
يطلق على امكان الحصول مع عدمه وهذا
المعنى يقابله الفعل بمعنى الحصول فالمناسب
ان يقتصر على ذكر القوة في عنوان الفصل او ذكر
هذا المعنى والبحث عنه و[illegible] الاجسام
في العادة المستمرة [illegible] ولذلك نرى
كالاختصاص [illegible] حركة وسكون نفى
[illegible] عن قوة موجودة فيه [illegible] اما
ان يكون لكونه جسما [illegible] و
لقوة موجودة فيه [illegible]
الاجسام فيه والثاني [illegible] ولما كان
مستمرا لان الامور الاتفاقية لا يكون دائمة
ولا اكثرية فكذا الاثار ها قوله ههنا بحث لانه
ان اريد بالامور الاتفاقية مطلق الامور
الخارجية فهذه المقدمة ممنوعة وان اريد
بها ما لا يكون دائمية ولا اكثرية كما يفهم من كلامه

بعضهم حيث قال التوجيه هذا المقام لان الا
الاتفاقية هي التي لا يكون دائمة ولا اكثرية
فالحصر ممنوع ولعل هذا القايل اخذ ذلك مما ذكره
من ان تادى السبب الى المسبب اما ان يكون دائميا
او اكثريا او مساويا او قليا فالسبب الذي يتادى
الى المسبب على احد الوجهين الاولين يسمى سببا
ذاتيا وذلك المسبب يسمى غاية والسبب الذي
يتادى الى المسبب على احد الوجهين الاخرين
يسمى سببا اتفاقيا وذلك المسبب يسمى غاية
اتفاقية فاذن هو من تتوقف وجوده فيه و
العلم [illegible] في العلة [illegible] العلة يقال كل
ما [illegible] في نفسه ثم [illegible] وجوده وجود
غيره [illegible] هذا التعريف لا يصدق الا على العلة
الفاعلية ولذلك عرفها بعضهم بانها يكون بالتمام
منها وجود المعلول وغاية توجيهه ان يقال
المراد ان يكون لوجود غيره حاجة اليه وجوده
من الجملة ومع هذا لا ينطبق على العلة الغائية
وعدم المانع وقد تحقق عدم المانع كما سلف عن

امر وجودي

امر وجودي هو الاحتياج اليه كعدم الباب المانع
للدخول فيه فانه كاشف عن وجود فضاء له قوام
يمكن النفوذ فيه وكعدم العمود المانع لسقوط
السقف فانه كاشف عن وجود مسافة يمكن
تحرك السقف فيها الا ان الشرط الوجودي ربما
لا يعلم الا بان نعدم ما هو فيعبر عنه بذلك فيسبق الى
الاوهام ان ذلك الامر العدمي هو المحتاج اليه
ولا يخفى انه تكلف بل الحق ان ما يحتاج الشيء في
وجوده اليه اما ان يكون بحسب وجوده فقط كالفاعل
والشرط والمادة والصورة فيجب ان يكون موجودا
واما بحسب عدمه فقط كالمانع فيجب ان يكون معدوما
واما بحسب وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا بد
من عدمه الطارئ على وجوده فيجب ان يوجد اولا
ثم يعدم فالمناسب ان يسمى العلة ما يحتاج اليه امر
في الحقيقة وهي اربعة اقسام مادية وصورية
وفاعلية وغائية اما المادية فهي التي يكون
جزءا من المعلول لكن لا يجب بها ان يكون المعلول
موجودا بالفعل كالطين للكوز واما العلة الصورية

عقد اربعة

فهى التى يكون جزء من المعلول لكن يجب بها
ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة
للكوز وليس المراد بالعلة المادية والصورية
ما يختص بالاجسام من المادة والصورة الجوهريتين
بل ما يعمهما وغيرهما من الجواهر والاعراض التى
يوجد بهما امر بالفعل او بالقوة وهاتان علتان
للماهية داخلتان فى قوامها كما انهما علتان
للوجود ايضا لتوقفه عليهما فيختصان باسم علة فيختصان
الماهية تميزا لهما عن الباقيين المشاركين اياهما
فى علة الوجود واما الفاعلية فهى التى يكون منها
وجود المعلول كالفاعل للكوز واما الغائية فهى
التى لاجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب
من الكوز وهذا انما يكون علة بحسب وجودها
الذهنى واما بحسب وجودها الخارجى فهى معلولة
لمعلولها لترتبها عليه وتأخرها عنه فى الوجود
فلها علاقة العلية والمعلولية بالقياس الى شىء
واحد لكن بحسب وجوديها الذهنى والخارجى
وهاتان العلتان يختصان باسم علة الوجود

لتوقفه

لتوقفه عليهما دون الماهية والحصر المذكور منقوض
بالشرط والمعد وعدم المانع وقد يقال ان المقسم
هو علة الشيء بلا واسطة والمعدود من اقسامه
هو العلة المادية بمعنى القابل بالفعل والعلة
الفاعلية بمعنى الفاعل المستقل بالتاثير والمعلول
يحتاج الى القابل والفاعل المذكورين اولا ولا
يحتاج الى ما ذكر الا ثانيا وبواسطة احتياجه اليهما
وفيه بحث لانه لا يتناول المقسم ح العلة الغائية
اذ لا يحتاج المعلول اليها الا بواسطة انها مؤثرة
في مؤثرية الفاعل ثم العلة الفاعلية متى كانت
بسيطة اى كانت واحدة في ذاته ولم يكن
له صفة ولم يكن فعله مشروطا باحوال متغايرة لم
يصدر عنها اكثر من الواحد لان ما يصدر عنه
اثران فهو مركب لان كونه الشيء بحيث يصدر
عنه هذا الاثر غير كونه بحيث يصدر عنه ذلك
الاثر لامكان تعقل كل منهما بدون الاخر فمجموع
مجموع هذين المفهومين او احدهما ان كان
داخلا في ذات المصدر لزم التركيب في ذاته

للمفهومين

وان كان خارجين كان مصدرا لهما اى

اذ لو كانا مستندين الى غيره لم يكن هو وحده

مصدرا لا اثرين والمقدر خلافه فكونه مصدرا

له لهذا المفهوم غير كونه مصدرا لذلك المفهوم

وننقل الكلام اليهما فيتسلسل او ينتهى الى ما يوجب

التركيب او الكثرة فى الذات لامتناع التسلسل وقد

يقرر التاييد بطريق البسط فيقال ان كان كل واحد

من مفهومى مصدريته هذا ومصدريته

ذاك نفس الواحد الحقيقى كان لامر بسيط

ما هيتان مختلفتان وان دخلا فيه او دخل احدهما

وكان الاخر عينا لزم التركيب فقط وان خرجا

او خرج احدهما وكان الاخر عينا لزم التسلسل فقط

وان دخل احدهما وخرج الاخر لزم التركيب و

التسلسل معا فالاقسام ستة فالكل محال وههنا

بحث اما اولا فلانه لو تم ما ذكره لزم ان لا يصدر

عن الواحد الحقيقى شىء اذ لو صدر عنه شىء

لكانت مصدريته لذلك الشىء امرا مغايرا له

لكونها نسبة بينه وبين غيره اما داخل فيه فيلزم

وهو

تركيبه

تركيبا او خارج عنه معلول له لما مر ونقل الكلام
الى مصدريتها ونقول لكان الصادر هناك
شيئين احدهما ذلك الشيء الصادر عن الواحد
والثاني مصدريته لذلك الشيء لا شيئا واحد
وهو مناف لما ادعيتم يستلزم عدم اتحاد المعلول عند
اتحاد العلة واما ثانيا فلان المصدرية امر اعتباري
فيستغني عن العلة وفيه نظر لانه لا بد ان يكون
للعلة خصوصية مع المعلول لا يكون لها تلك
الخصوصية مع غيره ولولاها لم يكن اقتضاها
لهذا المعلول اولى من اقتضائها لما عداه فلا
يتصور صدور متعدد عنها فاذا لم يكن مع العلة الموجدة
امور متعددة لا داخلة فيها ولا خارجة
عنها بل كانت ذاتا بسيطا لا تكثر فيها بوجه من
الوجوه فلا شك ان تلك الخصوصية انما يكون
بحسب الذات فاذا فرض لها معلول كانت
للعلة بحسب ذاتها خصوصية معه ليست مع غيره
اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول اخر والا
لزم ان يكون لها خصوصية بحسب الذات مع

خصوصية
مع الثاني فلا يكون لها مع شئ من المعلولين
مع الثاني ليست لها مع غيره فلا يكون علة لشئ
منهما وفيه بحث لجواز ان يكون لذات واحدة
من جميع الجهات خصوصية مع امور متعددة
لا يكون تلك الخصوصية لها غير تلك الامور
فيصدر عنها تلك الامور باسرها لا بعضها دون
بعض ونقول ايضا ان المعلول يجب وجوده
عند وجود علته التامة عند تحقق جملة
الامور المعتبرة في تحققه فلو تعدد جملة
فان المبدأ الاول علة تامة بالنسبة الى معلوله
الاول ولا يتصور عنه التعدد اذ لا يصدق
عليه انه جملة الامور المعتبرة والتعدد الجامع لها
علة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها
وفيه نظر اذ لا بد من اعتبار امكان المعلول
في التركيب لازم وقد يجاب بان علة الاحتياج الى
الفاعل هو الامكان فالشئ ما لم يعتبر متصفا بالامكان
لم يطلب له علة فالامكان ماخوذ في جانب المعلول
فانا ناخذ شيئا ممكنا اولا ثم نطلب له علة ولا شك

الاتم

انّ مع ذلك لا يعتبر امكانه مع الفاعل مرّة اخرى على

ردّ هذا بانّ كلّا من الجزء الصوري والمادي مع

انّه جزء من المعلول جزء من العلّة التامّة ايضا فلو

كان الامكان جزءا من العلّة التامّة مع كونه صفة

للمعلول ومعتبرا فيه ثم يلزم محذور وايضا لما كان

الامكان من شرايط التاثير فلا يوجد مؤثرا بلا

الشرط امر في تاثيره واعلم ان المعلول اذا كان

مركبا فجميع اجزائه الخارجية عينه يكون جزءا من علته

بالعكس

التامّة والجزء لا يكون محتاجا الى الكل بل الامر

فاطلاق لفظ العلّة عليها بالمعنى المذكور غير صحيح

لانه لو لم يكن واجب الوجود ح فله ان يكون

ممتنع الوجود وهو خ فلا اما ان يكون وجد وممكن

الوجود فلنعرض وجوده معها في زمان

وعدمه معها في زمان اخر فيحتاج في زمان

الوجود الى مرجح يخرج من القوة الى الفعل

اذ الترجيح الحاصل من العلّة التامّة مشترك بين

زمانين فلا يكون جملة الامور المعتبرة في وجوده

المعلول

حاصلة وقد فرضناها حاصلة هف فبان

يجب وجوده عند تحقق العلة التامة فيكون واجبا
لغيره ممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا ماهيته من حيث
هي هي لم يجب لها الوجود ولا العدم والمعنى بالممكن
بالذات الا هذا [illegible] لازالة ما سبق الى وهم
العوام من ان تاثير العلة في شئ انما في وجوده كونه
الشئ موجودا لا ابدا فتاثير العلة الفاعلية فيه
لانه انما اذا كان معدوما ثم يوجد فاما ان
يوصف العلة بكونها مفيدة لوجوده حال العدم
او حالة الوجود او في الحالتين جميعا لا جايز ان
يفيد وجوده حالة عدمه وفي الحالتين جميعا
والا لزم اجتماع الوجود والعدم معا فاذلك
يفيد وجوده [illegible] فلا يلزم تحصيل الحاصل حالة وجوده
قال فكون الشئ موجودا ابدا في كونه معلولا
بعضهم من الاوهام العامية ان المعلول بعد
ما وجد من علته لا احتياج في بقائه اليها حتى لا
يلزم من فناء علته الموجدة له فناءه بل يبقى
موجودا بعد فناء العلة ولذلك تراهم لا يتحاشون
عن القول بانه لو جاز العدم على الباري تعالى

[illegible]

عن اسم لما ضرّ عليهم وجود العالم وسبب توهّمهم
هذا بالبعض ما شاهدوه من بقاء البناء بعد
زوال وجود البنّاء فالمصنف اورد هذه الحكاية
لازالة هذا الوهم اذ لو بقي المعلول بعد فناء العلة
لم يكن العلة مؤثرة فيه حالة وجوده وهو خلاف
اقول فيه بحث اذ الثابت هٰهنا بالدليل ان العلة
المؤثرة في المعلول في آن وجوده لا انها تؤثر
فيه حالة وجوده مطلقا وايضا فانه بينه
وبين بقاء المعلول بعد فناء العلة فلا يزيل هذه
الحكاية الوهم المذكور والذي يزيله هو ما ذكر
من ان علة افتقار الممكن الى المؤثر هو الامكان
في الجوهر والعرض كل موجود فاما ان يكون مختصا
بشيء ساريا فيه او لا يكون فاذا كان الواقع هو
القسم الاول يسمى الساري حالا والمسري فيه
محلا وقد مر الكلام فيه فتذكر ولا ان يكون بدّ بره
لاحدهما حاجة الى صاحبه بوجه من الوجوه
والا لامتنع ذلك الحلول بالضرورة فلا يخلو اما
ان يكون المحل محتاجا الى الحال فيسمى المحل هيولى

والحال الصورة او بالعكس فيسمى المحل موضوعا
والحال عرضا المناسب له يبق الاختصاص لما ان يكون
من الطرفين وهما الهيولى والصورة او من طرف
الحال فقط وهو العرض ومحله موضوع وذلك
لان الحال مفتقر الى المحل مطلقا واذا ثبت هذا
فنقول الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في
الاعيان اي اتصف بالوجود الخارجي كانت
لا في موضوع فاذا حصل هذا المعنى انما يصدق
على ماهية زيد وجودها علما وقد يخرج منه مندرج
واجب الوجود اذ ليس له وراء الوجود ماهية
ويدخل فيه الصور العقلية من الجواهر فانها وان
كانت حالة كونها في الذهن في موضوع لكن
يصدق عليها انها اذا وجدت في الخارج لم يكن
وجودها في موضوع وهذا على مذهب من يقول
على ان الحاصل في الذهن هو ماهيات الاشياء
والاختلاف انما هو في الوجود وما يتبعه من
الاحوال واما من قال ان الحاصل في الذهن
هو صور الاشياء واشباحها المخالفة لها في

الماهية

الماهية المناسبة اياها مناسبة مخصوصة لها
صار بعض تلك الصور علما ببعض الاشياء
دون بعض فلا يكون تلك الصور عنده الا
اعراضا موجودة بوجود خارجي قائمة بالنفس
كسائر الاعراض القائمة بها واما العرض فهو
الموجود في موضوع فالصورة العقلية للجواهر
يكون جوهرا وعرضا معا ... من المذهب
وفي التزمه صاحب ... ولذلك يقال في
الماهية التي اذا وجدت في الخارج كانت
في موضوع غير الجوهر ان كان محلا فهو هيولى قيل
هذا منقوض بالجسم فانه محل للاعراض مع انه
ليس بهيولى واجيب بان المراد ان كان محلا
لجوهر آخر فهو الهيولى وفيه بحث لان النفس محل
للصورة الجوهرية مع انها ليست بهيولى وان
كان حالا فهو الصورة الجسمية او النوعية وان
لم يكن حالا ولا محلا فان كان مركبا منهما
فهو الجسم الطبيعي وان لم يكن كذلك فانه
كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف

فهو النفس الانسانية والفلكية والا فهو العقل
واغا قيد التعلق بالتدبير والتصرف لان للعقل
تعلقا بالجسم لكن على سبيل التاثير فقط واما النفس
فقد يكون مدبرة وقد تكون مؤثرة كالنفس الاصابة
بالعين والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة
اذ لو كان جنسا لكان كل واحد منها مركبا من
جنس وفصل وليس كذلك لان النفس ليست
مركبة منهما لانه تعقل الماهية البسيطة الحالة
فيها هف وفيه نظر اذ لا يلزم من تركب النفس في
الذهن تركبها في الخارج واما اقسام العرض فتسعة
بالاستقراء الكم والكيف والاين والمتى والاضافة
والملك والوضع والفعل والانفعال اما الكم
فهو الذي تقبل المساوات واللامساوة لذاته
قيل هذا التعريف دوري اذ المساواة هي الاتحاد
في الكم والاولى ان يقال هو ما يقبل القسمة
لذاته اي يمكن ان يفرض فيه اجزاء واغا قالوا
لذاته ليخرج الكم بالعرض مثل محل الكم والحال
فيه الى غير ذلك وينقسم الى متصل وهو ما لا يكون

فلا يكون مركبة ويلزم بانقسامها
انقسام الماهية البسيطة
الحالة فيها هف

بين اجزائه

بين اجزاء المفروضة حد مشترك والمراد بالحد المشترك
ما يكون نسبته الى الجزئين نسبة واحدة كالنقطة
بالقياس الى جزئي الخط فانها وان اعتبرت نهاية
لاحد الجزئين يمكن اعتبارها نهاية للجزء الاخر وان
اعتبرت بداية لم يمكن اعتبارها بداية للاخر فليس
لها اختصاص باحد الجزئين ليس ذلك الاختصاص
بالنسبة الى الجزء الاخر بل نسبتها اليهما على السوية
كالخط بالقياس الى جزئي السطح والسطح الى
جزئي الجسم والآن الى جزئي الزمان والحدود المشتركة
يجب كونها مخالفة بالنوع لما هي حدود له لان الحد
المشترك يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين
لم يزد به اصلا واذا فصل عنه لم ينقص شيئا
ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزءا اخر من المقدار
المقسوم فيكون التقسيم الى قسمين تقسيما الى
ثلثة والتقسيم الى ثلثة تقسيما الى خمسة وهكذا فالنقطة
ليس جزء من الخط بل هي عرض فيه وكذا الخط
بالقياس الى السطح والسطح بالقياس الى الجسم
ولا يوجد بين اجزاء الكم المنفصل حد مشترك فان

فان العشرة اذا قسمها الى ستة واربعة كان السادس
جزء من الستة داخلا فيها وخارجا من الاربعة
فلم يكن غير امر مشترك بين قسمي العشرة وهما الستة
والاربعة كما كانت النقطة مشتركة بين قسمي الخط
كالعدد وذكروا ان الكم المنفصل منحصر فيه فهذا
التمثيل باعتبار انواع المتصل وهو ما يكون
بين اجزائه المفروضة حد مشترك قار الذات
وهو المقدار كالخط والسطح والثخن اى الجسم
التعليمي والى متصل غير قار الذات وهو الزمان
قيل ان وجد شئ من اجزاء الزمان لزم اتصال
الموجود بالمعدوم وان لم يوجد لزم اتصال
المعدوم بالمعدوم وكلاهما محالان بالبديهة
وان اعتبر اتصال اجزائه بعضها ببعض في الخيال
كان من قبيل القار لاجتماع اجزاء هناك فالجواب
ان ذلك الامر المتصل الممتد في الخيال بحيث
اذا لاحظ العقل وجوده في الخارج جزم بالحساب
بامتناع اجتماع اجزائه هناك وهو معنى كونه غير
قار واما الكيف فهو هيئة في شئ لا يقتضي لذاته

قسمة

قسمة خرج به الكم ولا نسبة خرج به البواقي ومن
جعل النقطة والوحدة من الاعراض دون الكيف
لهم زاد قيد عدم اقتضاء اللاقسمة احترازا
عنهما وتنقسم الى كيفيات محسوسة باحدى الحواس
الظاهرة راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر
وتسمى انفعاليات وغير راسخة كحمرة الخجل وصفرة
الوجل وتسمى انفعالات والى كيفية نفسانية
اى قيل مختصة بذوات الانفس الحيوانية بمعنى
انها تكون من بين الاجسام للحيوان دون النبات
والجماد فلا يمنع ثبوت بعضها للمجردات من الواجب
وغيره وفسرها بعضهم بالمختص بذوات الانفس
مطلقا وهي حالات ان لم تكن راسخة كالكتابة
في ابتداء الخلقة وملكات ان كانت راسخة كالكتابة
بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك والى كيفيات استعدادية
اى التي هي من جنس الاستعداد فانها مهيئة
باستعداد شديد نحو الدفع واللاانفعال كالصلابة
وتسمى قوة او نحو الانفعال كاللين وتسمى ضعفا
والمشهور ان لها نوعان الثاني هو الاستعداد الشديد

نحو الفعل كالمصارعة وليس بشئ اذ المصارعة
انما يتم بتلك امور العلم بتلك الصناعة والقدرة
وهما من الكيفيات النفسانية وكون الاعضاء بحيث
يعسر عطفها ونقلها وهو في الحقيقة من باب الاستعداد
نحو اللاانفعالات فلم يثبت قسم ثالث فان قيل
لما اعتبر في كل من استعدادي القابل للانفعال
واللاانفعال الشدة والترجيح خرج عنهما اصل القبول
الذي نسبته اليهما على السواء فيكون قسما ثالثا
قلنا معنى كون الشئ قابلا لآخر انه بحيث يصح
ان يحل فيه ذلك فهذا امر اعتباري يتصف
به ذلك الشئ ثم انه قد يوجد فيه امور تتفاوت
لها حال ذلك المقبول بالنسبة الى القابل قربا
وبعدا فتلك الامور هي المسماة بالاستعدادات
فاصل القبول من باب الامكان الذاتي ومراتبه
المقتضية القرب المقبول وبعده من باب الاستعداد
فيكون الشدة المستلزمة للرجحان معتبرة في
الاستعداد واعلم ان اكثرهم عدوا الصلابة
واللين من الكيفيات الملموسة والحق ما ذهب

لعسر بدل

الم الم

الم الملمس كما ذكره الامام من ان الجسم اللين
هو الذي يتغمز فهناك امور ثلثة الاول الحركة
الحاصلة في سطحه الثاني التقعر المقارن لحدوث
تلك الحركة الثالث كونه مستعد القبول لذلك
الامر بيانه وليس الاولان له بلين لانهما محسوسان
بالبصر واللين ليس كذلك فتعين الثالث و
هو من الكيفيات الاستعدادية وكذلك الجسم
الصلب فيه امور ثلثة الاول عدم الانغماز
وهو عدمي الثاني الشكل الباقي على حاله
وهو من الكيفيات المختصة بالكميات الثالث
المقاومة المحسوسة باللمس وليس ايضا صلابة
لان الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه له
مقاومة ولا صلابة فيه الرابع الاستعداد الشديد
نحو اللاانفعال فهذا هو الصلابة فيكون من
الكيفيات الاستعدادية والكيفيات المختصة
بالكميات المتصلة والمنفصلة كالمثلثية و
المربعية للسطح والزوجية والفردية للعدد
واما الاين فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله

ينغمز بل
الغار فرو بردن

في المكان واما متى فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصول
في الزمان او الآن واما الاضافة فهي حالة
نسبية متكررة كالابوة والبنوة فسر بعضهم بالنسبة
الحاصلة بسبب النسبة ولذا قال في بيان كون
الابوة والبنوة اضافتين ان تولد حيوان
من نطفة حيوان اخر من نوعه لنسبة بينهما
بواسطتها يعرض لاحدهما حالة نسبية وهي
الابوة وللآخر اخرى وهي البنوة اقول فيه بحث
لانهم عرّفوا الاضافة بالنسبة المتكررة وهي
نسبة معقولة بالقياس الى نسبة اخرى معقولة
بالقياس الى الاولى ولم يعتبروا في مفهوم الاضافة
كونها حاصلة من نسبة فالاولى ان يفسر النسبية
عما ذكره من جنس النسبة حتى يرجع الى ما
ذكروه ويخف مؤنته واما الملك ويقال له الجدة
ايضا فهو حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به اي
بكله او ببعضه سواء كان امرا خلقيا كالاهاب
او لا وينتقل بانتقاله خرج به الاين فانه وان
كان هيئة حاصلة للشيء بسبب المكان المحيط

بم الا ان المكان لا ينتقل بانتقال المتمكن ككون
الانسان على الهيئة الحاصلة له بسبب كونه متعمما
ومتقمصا واما الوضع فهو هيئة حاصلة للشئ و
ينبغي ان يقيد بالجسم لئلا ينتقض التعريف بالشكل
الذى هو من مقولة الكيف وفيه نظر لانه لا ملاحظة
للشكل فى الاجزاء ونسبتها فى انفسها فضلا عن
نسبتها الى الامور الخارجة بل المعتبر المجموع من حيث
هو مع الحد والمحيط به فلا حاجة الى ما ذكره وفيه
ان اريد بالجسم الطبيعى فيخرج الوضع الثابت للجسم
التعليمى بل بسائر المقادير عن التعريف وان اريد
بالجسم مطلقا فيدخل الشكل العارض للتعليمى
ويخرج الوضع الثابت لباقى المقادير بنسبة
اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور
الخارجة كالقيام والقعود وقد يطلق على
حال الشئ بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض
فقط واما الفعل فهو حالة تحصل للشئ بسبب
تاثيره فى غيره كالقاطع ما دام يقطع واما الانفعال
فهو حالة تحصل للشئ بسبب تاثره عن غيره القطع

ان الفعل والانفعال نفس التاثير والتاثر لا هيئة
اخرى تعرض للشئ بسبب التاثير والتاثر كالتسخن
كالمتسخن ما دام متسخن فيه اشارة الى ان الانفعال
امر غير قار وكذا الفعل ولذا يعبر عنهما بان يفعل
وان ينفعل لدلالتهما على التجدد والتقضي واما
الامر المستمر المترتب عليهما فخارج عنهما داخل في
الكيف الفن الثالث في العلم بالصانع وصفاته
وهو مشتمل على عدة فصول فصل في الواجب ... اثبات
لذاته وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو لا يكون
قابلا للعدم وبرهانه انه لو لم يكن في
الوجود موجود واجب لذاته يلزم منه انحصار
لان الموجودات باسرها يكون ح جملة مركبة
من احاد كل واحد منها ممكن لذاته فيكون
ممكنا لاحتياجها الى كل من اجزائها الممكنة و
المحتاج الى الممكن اولى بان يكون ممكنا فيحتاج
اى الجملة الى علة موجودة خارجة اى خارجة
عن الجملة والعلم به بديهي اى ضروري فطري
القياس وتنويره بان يقال انها ليست نفس

الجملة وهو ظاهر

الجملة وهو ظاهر ولا جزؤها اذ علة الجملة علة
جزء
لجملة لكل واحد من اجزائها وذلك لان كل
لكل
ممكن محتاج الى علة فلو لم يكن علة المجموع علة
اخرى
واحد من الاجزاء لكان بعضها معللا بعلة
بل
فلا يكون علة الاولى علة للمجموع لبعض فقط
وح يلزم ان يكون الجزء الذى هو علة المجموع
علة لنفسه وهمنا بحث لانه لا يلزم [illegible] كان
الجملة احتياجها [illegible] بالتحقيق
بل يجوز ان يكون احتياجها الى علل متعددة
حدة
موجودة لاحاد الجملة [illegible] جملة
متناهية
للجملة فيجوز ان يكون الممكنات سلسلة غير
يكون الثانى علة للاول والثالث علة للثانى
وهكذا فيكون علة الجملة جزؤها وهو مجموع
كلية
الاجزاء التى كل منها معروض للعلية والمعلولية
يق
وحيث لا يخرج منها الا المعلول المحض وفى
الى
لتوجيه هذا الكلام فيحتاج كل واحد منها
يكن
علة خارجة عن سلسلة الكتاب اذ لو لم — الممكنات بالاسر
خارجة لزم الدور او التسلسل المقصود نفيهما

يهي

بالاحتياج الى العلة بعد ملاحظة الامكان بلا

ولا يخفى عليك انه غير مناسب للمقام والموجود

الخارجي عن جميع الممكنات واجب لذاته فيلزم

وجود واجب الوجود على تقدير عدم تحقق ممكن

فعلم صريح وجود واجب فصل في ان ذات موجب

واجب الوجود نفس حقيقته مراتب الموجودات في ان وجوده العقلي

في الموجودية بحسب التقسيم العقلي ثلث ادناها

الموجود بالغير اى الذي يوجده غيره فحلله

الموجودات لم ذات و وجود يغاير ذاته

وهو بحيث اذا نظر الى ذاته وقطع

النظر عن موجده امكن في نفس الامر انفكاكه

الوجود عنه ولا شبهة في انه يمكن ايضا تصور

انفكاكه عنه فالتصور والمتصور كلاهما ممكن وهذه

حال الماهيات الممكنة كما هو المشهور واوسطها

الموجود بالذات بوجود وهو غيره اى الذي

يقتضي ذاته وجوده وجودا اقتضاء تاما

يستحيل معه انفكاك الوجود عنه الوجود فهذا القسم

لم ذات و وجودهم يغاير ذاته فيمتنع انفكاك

الوجود

الوجود عنه بالنظر الى ذاته لكن يمكن تصور هذا
الانفكاك فالمتصور مح والتصور ممكن وهذه
حال واجب الوجود على مذهب جمهور المتكلمين
واعلاها الموجود بالذات بوجود هو عينه
اى الذى وجوده عين ذاته فهذا الموجود
ليس له وجود يغاير ذاته فلا يمكن تصور انفكاك
الوجود عنه بل الانفكاك وتصوره كلاهما مح
وهذه حال واجب الوجود على مذهب الحكماء
وان اردت زيادة توضيح لما قررناه فاستوضح
الحال مما يورد فى هذا المثال وهو ان مراتب
المضىء فى كونه مضيئا ثلث الاول المضىء
بالغير اى الذى استفاد ضوءه من الغير كوجه
الارض الذى استفادها بمقابلة الشمس فههنا
مضىء وضوء يغايره وشىء ثالث افاد الضوء
الثانية المضىء بالذات بضوء هو غيره اى الذى
تقتضى ذاته ضوءا اقتضاء بحيث يمتنع تخلفه
كجرم الشمس اذا فرض اقتضائه لضوءه فهذه
المضىء له ذات وضوء يغاير ذاته الثالثة

الشمس مضئ

المضئ بالذات لضوء هو عينه كضوء فانه
بذاته لا لضوء زايد على ذاته فهذا اعلى واقوى
ما يتصور في كون الشئ مضيئا فان قيل كيف
يوصف الضوء بانه مضئ مع ان معنى المضئ
كما يتبادر الى الاوهام ما قام به الضوء قلنا
ذلك المعنى هو الذى يتعارفه العامة وقد
وضع لذلك لفظ المضئ في اللغة وليس كلامنا
فيه فانا اذا قلنا الضوء مضئ لم يرد به
انه قام به ضوء اخر مضيئا به لذلك الضوء بل
اراد انه ما كان حاصلا للشئ واحد من المضئ
لغيره والمضئ في انه لا ضوء هو عينه المحى
اعنى الظهور على الابصار بسبب الضوء فهو
حاصل للضوء في نفسه بحسب ذاته لا بامر زايد
على ذاته بل الظهور في الضوء اقوى واكمل
فانه ظاهر بذاته ظهورا لا خفاء فيه اصلا
ومظهر لغيره على حسب قابليته لان وجوده لو
كان زايدا على حقيقته لكان عارضا لها قابل
لامتناع الجزئية المستلزمة للتركيب فى ذات

الواجب

الواجب تعالى عن اسمه وفيه بحث اذ التركيب الممتنع
في الواجب هو التركيب الخارجي لانه موجب
للافتقار في الخارج وهو موجب الامكان اما
التركيب الذهني للواجب فلا نم امتناعه فانه
لا يوجب الافتقار في الخارج لان الذهني و
الافتقار في الذهن لا يوجب الامكان اذ الممكن
هو ما يحتاج في وجوده الخارجي الى غيره
لو كان عارضا لكان الوجود من حيث
هو مفتقرا الى الغير اذ العروض فيكون ممكنا
لذاته مستندا الى العلة فلابد من مؤثر و
ذلك المؤثر ان كان نفس الحقيقة يلزم ان
تكون موجودة قبل الوجود لان العلة الموجبة
للشئ يجب تقدمها على المعلول بالوجود فان
العقل ما لم يلاحظ كون الشئ موجودا امتنع
ان يلاحظ كونه مبدأ للوجود فحينئذ
فيكون الشئ موجودا قبل نفسه وان كان
غيرالماهية يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا
الى الغير في الوجود وهذا مح وقال المحققون
قال

الوجود مع كونه عين الواجب قد انبسط على هياكل
الموجودات وظهر فيها فلا يخلو عنه شيء من الاشياء
بل هو حقيقتها وعينها وانما امتازت وتعينت
بتعددات وتعينات اعتبارية فصل في
ان وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته فان
قلت كيف يتصور كون صفة الشيء عين حقيقته
مع ان كل واحد من الموصوف والصفة بينهما
مغايرة لشاهد قلت معنى قولهم صفات
الواجب عين ذاته هو ان ذاته تعالى يترتب عليها
ما يترتب على ذاتك وصفتك معا فانهم قالوا
كون الواجب عين العلم والقدرة ان ذاتك ليست
كافية في انكشاف الاشياء عليك بل يحتاج في
ذلك الى صفة العلم التي تقوم بك بخلاف ذاته
تعالى فانه لا يحتاج في انكشاف الاشياء وظهورها
عليه لاجل ذاته فذاته تعالى بهذا الاعتبار حقيقة
العلم وكذا الحال في القدرة فان ذاته تعالى
مؤثرة بذاتها لا بصفة زائدة عليها كما في ذواتنا
فهي بهذا الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا يكون

الى صفة تقوم به بل المفهومات باسرها منكشفة عليه صح

الذات

الذات والصفات متحدة في الحقيقة متغايرة
بالاعتبار والمفهوم ومرجعه اذا حقق الى
نفي الصفات مع حصول نتائجها وغرائبها
من الذات وحدها اما الاول فلان وجوب
الوجود لو كان زايدا على حقيقته لكان معلولا لذاته
لاستحالة
غيره لما سبق والعلة ما لم يجب وجودها
وجود
لم يجب وجودها ان يوجد المعلول وذلك الذي
بالوجوب
هو الوجوب بالذات ضرورة فيكون و
الوجود بالذات قبل نفسه وهذا محال واما
الثاني فلان التعين لو كان زايدا على حقيقته
لكان معلولا لذاته والعلة ما لم يكن متعينة
لا يوجد ولا توجد المعلول وذلك التعين
قبل نفسه وهو محال فصل في توحيد واجب
الوجود لو فرضنا موجودين واجبي الوجود
لكانا مشتركين في وجوب الوجود
متغايرين بامر من الامور وما به الامتياز
اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون لا سبيل
الى الاول لان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة

خارجا
لكان وجوب الوجود المشترك عين حقيقة كل
واحد منهما وهو محال لما بينا انه وجوب الوجود
نفس حقيقة واجب الوجود اقول ههنا بحث
لان معنى قولهم وجوب الوجود نفس حقيقة
واجب الوجود انه لا يفهم من نفس تلك الحقيقة
الا صفة واجب الوجود الا لان تلك الحقيقة
عين هذه الصفة فلا يكون اشتراك موجود
واجبي الوجود في وجوب الوجود الا ان
يفهم من نفس كل منهما انه صفة الوجوب فلا
منافاة بين اشتراكهما في وجوب الوجود وتمايزهما
بتمام الحقيقة ولا سبيل الى التنافي لان كل
واحد منهما ح يكون مركبا مما به الاشتراك و
ما به الامتياز وكل مركب محتاج الى غيره
اى جزئه فيكون ممكنا الا انه فيه بحث لما سبق
من ان التركيب الموجب للامكان هو التركيب
الخارجي لا الذهني قيل لم لا يجوز ان يكون
ما به الامتياز امرا عارضا لا مقوما حتى
يلزم التركيب اجيب بان ذلك يوجب ان
يكون

يكون التعين عارضا وهو خلاف ما ثبت
بالبرهان اقول يمكن توجيه كلام المص عما اورد
عليه ذلك بان يق لو لم يكن مابه الامتياز تمام
الحقيقة فهو اما جزءها او عارضها وعلى التقديرين
يلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا اما على الاول
فمن الجنس والفصل واما على الثاني فمن
الحقيقة والتعين وقد مر ما بينا ان التعين
نفس حقيقة واجب الوجود يكفي في اثبات
توحيده فان التعين اذا كان نفس الماهية
كان نوع تلك الماهية منحصرا في الشخص بالضرورة
اقول فيه نظر لان معنى هذا البرهان هو بيان
ان واجب الوجود حقيقة وهوية تعينها
عينها وهو غير ثابت بما مر لاحتمال ان يكون
هناك حقائق مختلفة واجب الوجود تعين
كل منها عينه فلا بد لذلك معها تمام البرهان
على التوحيد فصل في ان الواجب لذاته
واجب من جميع جهاته اي ليس له حالة
منتظرة غير حاصلة لان ذاته كافية فيما له

من الصّفات فيكون واجبا من جميع جهاته

وانما قلنا انّ ذاته كافية فيما له من الصّفات لانها

لو لم يكن كافية لكان شيء من صفاته في غيره

فيكون حضور ذلك الغير اى وجوده علّة في الجملة

لوجود تلك الصّفة وغيبته اى عدمه علّة

لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت

من حيث هي هي بلا شرط حضور الغير وغيبته يجب

لها اى وجود لها انها ان يجب مع وجود تلك

الصّفة لم يكن وجودها اى وجود الصّفة

مع حضور غيره على سبيل ذات الواجب من

حيث هي هي بلا اعتبار حضور الغير وان كان

مع عدمها لم يكن عدمها من غيبته الحضور

بذات الواجب من حيث هي هي بلا اعتبار

غيبة الغير وهمنا بحث اذ لا يلزم من عدم

اعتبار احد علم ذلك الغير واذا لم يكن يجب

وجودها اى ذات الواجب بلا شرط لم يكن

الواجب واجبا لذاته هف هذا منقوض

بالنسب الجارية الواجب الى لئلا فيما مع انّ ذات

غير كافية

وضع عدمها ... يكان

وجوب مع وجود تلك الصّفة

أن مرجح

غير كافية في حصولها لتوقفها على امور متغايرة
للذات ضرورة قيل الاولى في الاستدلال ان
يق كل ما هو ممكن للواجب من الصفات توجبه
ذاته وكل ما هو توجبه ذاته فهو واجب الحصول
اما الكبرى فظ واما الصغرى فلانه لو لم يصل
لكان وجوب وجود بعض الصفات بغير
الذات فذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم
تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان توجبه
الذات ويلزم كونها موجبة للبعض الذي
فرضناها غير موجبة اياه من الصفات اذ
موجب الموجب موجب اولا ويكون وجوبه بتوجيه
توجيه وننقل الكلام اليه فاما ان يذهب سلسلة
الموجبات الى غير النهاية او ينتهي الى موجب
توجبه الذات ويلزم خلاف المفروض
والحاصل ان الذات لو لم يكن يوجب الصفات
باسرها لزم احد الامور الممتنعة من تعدد
الواجب والتسلسل وخلاف المفروض فيكون
الذات موجبة لجميع الصفات وحصل المطلوب

اقول فيه نظر اذ لو تم هذا لزم ان يكون كل ممكن
موجود قد ما سواء كان صفة للواجب ولا فصل
في ان الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجود الخاص
اي ليس الوجود المطلق طبيعة نوعية لوجود
هو عين الواجب ووجود ذات الممكنات بل
هو مقول عليهما قولا عرضيا بالتشكيك لانه
لو كان مشاركا للممكنات في وجوده على وجه
المذكور فالوجود المطلق من حيث هو هو اما ان
يجب له التجرد عن الماهية او اللاتجرد او لا يجب
له شيء منهما فان وجب التجرد وجب ان يكون
وجود الممكنات باسرها مجردا غير عارض
للماهيات لانه مقتضى الطبيعة النوعية
لا يختلف وهو ح لانا نعقل المعلوم مع الشك
في وجوده الخارجي المناسب يترك هذا العقل
اذ الكلام في الوجود المطلق الشامل الذهني
والخارجي فلو كان وجوده نفس حقيقته
لكان الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة
واحدة وهو ح المناسب ان يقال لانا نعقل المعلوم

ونعقل

ويغفل عن وجوده فلو كان وجوده نفس
حقيقته او جزءها لكان الشيء الواحد معلوما
وغير معلوم في حالة واحدة او يقال لانا نعقل المعلوم
مع الشك في وجوده فلو كان وجوده نفس
حقيقته لما امكن الشك فيه ضرورة ان ثبوت
الشيء لنفسه بين وكذا لو كان ذاتيا لها لانه
لا بد في بين الثبوت لما هو ذاتي وانت تعلم
ان هذا كله انما يتم اذا كان الماهية مشعورا بكنهه
وان وجب له التجرد مما كان وجود الباري تعالى
مجردا عنه وان لم يجب شيء منهما لم يتصف
كل واحد منهما مما لم فيكون معلولا لعلة فيلزم
افتقار واجب الوجود في تجرده الى غيره فلا
يكون ذاته كافية فيما له من الصفات هذه
هذه من الكلمات الكلامية الدائرة على التي
القوم في هذا المقام وقال بعض المحققين
كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان فانه مما
لم ينضم اليه الوجود بوجه من الوجود في نفس
الامر لم يكن موجودا فيها قطعا وما لم يلاحظ

العقل انضمام الوجود اليه لم يكن به الحكم بكونه
موجودا فكل مفهوم مغاير للوجود فهو في
كونه في نفس الامر محتاجا الى غيره الذي هو
الوجود وكل ما هو محتاج في كونه موجودا
الى غيره فهو ممكن الوجود اذ لا معنى للممكن
الا ما يحتاج في كونه موجودا الى غيره فكل مفهوم
مغاير للوجود فهو ممكن ولا شيء من الممكن
بواجب فلا شيء من المفهومات المغايرة للوجود
بواجب وقد ثبت بالبرهان ان الواجب موجود
فيلزم ان يكون عين الوجود الذي هو موجود
بل ان ذاته امر مغاير لذاته وما وجب ان يكون
الواجب جزئيا حقيقيا ما بذاته ويكون تعينه
بذاته لا بامر زايد على ذاته وجب له يكون
الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلا يكون الوجود
مفهوما كليا يمكن ان يكون له افراد بل هو
في حد ذاته جزئي حقيقي فيه امكان تعدد و ليس مه
لا انقسام وقايم بذاته منزه عن كونه عارضا
لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق اي

العرى

اى المجرى عن التقييد بحيزه والانضمام اليه و
على هذا للمتصور عروض الوجود للماهيات
الممكنة فليس معنى كونها موجودة الا ان لها
نسبة مخصوصة الى حضرة الوجود القايم بذاته
وتلك النسبة على وجوه مختلفة والحاصل شتى
يتعذر الاطلاع على ماهياتها فالموجود كلي و
ان كان الوجود جزئيا حقيقيا وقال بعض
الفضلا كنا نسمعهم يقولون ان هذا مذهب اذواق
والاخرين من الحكما المحققين فصل في ان
الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد عن المادة
هذه المسألة ما سيجى في الفصل الثاني هذا الفصل
فهو عالم بذاته يجب ان يتبين المجرد عن المادة
بالقايم بذاته لان الصور العقلية مجردة مع
انها ليست عالمة لانه ذاته حاصلة عنده ويكون عالما
بذاته لان العلم المراد هاهنا المراد في التعقل هو حصول
حقيقة الشي مجردة عن المادة ولواحقها عند
المدرك قالوا المدرك اما جزئى مادى اولا و
الاول اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس

اذ لو كان منها الكل ... منضما
الى ... حقيقة ... ولكن
... عن المادة

الظاهرة وغير محسوس بها والمحسوس اما ان يكون
ادراكه موقوفا على حضور المادة فادراكه الاحساس
والا فادراكه التخيل وادراك غير المحسوس هو
التوهم واما غير الجزئي المادي فاما ان يكون
جزئيا كليا او يكون جزئيا غير هذا ادراكه فيهما التعقل
يتوهم من استحالة علم الشئ بنفسه ان العلم نسبة
والنسبة لا تكون الا بين شيئين متغايرين بالضرورة
تعقل الشئ لذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل
والمعقول بالذات لان العلم هو حصول حقيقة
الشئ مجردة عند المدرك سواء كانت مغايرة
بالذات او بالاعتبار فان التغاير الاعتباري
كاف لتحقق النسبة قطعا وهذا اعم من حصول
حقيقة لشئ مغايرة بالذات للمدرك عنه
ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم و لان
كل من الناس تعقل ذاته بذاته والا لكان
لم اعلم كل من الناس نفسا ان احدهما عاقل
والاخر معقول هف بالضرورة وقد يتمسك
لاستحالة علم الشئ بنفسه بانه مستلزم لاجتماع

هو ربي

صورتين متماثلتين وهو مح والجواب ان علم
الشيء بنفسه علم حضوري فلا اجتماع وقد
يجاب ايضا بان احدى الصورتين موجودة
بوجود عيني والاخرى بوجود ظلي وبدلك عينا اصلي زاده
فلا استحالة وايضا امتنع هو ان يحل متماثلان في
محل واحد لا ان يحل احدهما في الاخر فصل في
ان الواجب لذاته عالم بالكليات لانه مجرد غيره
المادة ولواحقها اذ كان قابلا لان يكتسب
ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى فقد
مر ذكرها فاين شيء ما ذكره لا نفا مذكورة بلا دليل
واما الكبرى فلان كل مجرد لامكان العام يمكن
ان يعقل وهذا بديهي لاخفاء فيه فان ذاته
منزهة عن العلائق المادية الا نعة من التعقل
فماهيته لا يحتاج الى عمل يعمل بها حتى تصير معقولة
فان لم يعقل كان ذلك من جهة العاقل و
كلما عكس ان يعقل وحده عكس ان يعقل
مع كل واحد من المعقولات لا محالة فيمكن
ان يقارنه اى المجرد سائر المعقولات في النفس

قال الادراك والتعقل هو حضور صورة
المعقول في العقل مجردة عن المادة ولواحقها
وكل ما يمكن ان يقارنه ساير المعقولات في
العقل يمكن ان يقارنه ساير المعقولات بذاته
اى بالنظر الى ماهيته سواء كان في الخارج او
في العقل لان صحة المقارنة المطلقة لم يتوقف
شيئا لمقارنته العقل فان صحة المقارنة المطلقة
اى استعدادها متقدمة على المقارنة المطلقة
المتقدمة لكونها اعم من المقارنة في العقل فلا
يتوقف عليها والا لزم الدور ولتصور مقارنة
المعقولات في الخارج للمجرد القايم بذاته
الآن يحتمل من حصول الحال في المحل وذلك
لانه لما كان قايما بذاته امتنع ان يكون مقارنا
للغير بحلوله فيه او حلولها في ثالث والمقارنة
المطلقة منحصرة في هذه الثلثة واذا امتنع اثنان
منها يتعين الثالث ومقارنة المعقولات
في الخارج للمجرد القايم بذاته بحلولها فيه
اى التعقل فثبت ان كل مجرد قايم بذاته يصح

ان يكون

ان يكون عالما لساير المعقولات وههنا بحث
اما اولا فلان تقدم المقارنة المطلقة على المطلقة
المقارنة الخاصة انما يتم اذا كانت المقارنة
ذاتية لها وهو ممنوع واما ثانيا فلان اللازم
من المقارنة في العقل صحة المقارنة المطلقة
في ضمن هذا الخاص فجاز ان يمتنع لذات
المجرد المقارنة في ضمن هذا الخاص فقط بحيث [illegible]
لان ذات المجرد بحيث لا يقبل الا هذه المقارنة
الخاصة اعني التعقل وان وجد المجرد في
الخارج انتفت المقارنة المطلقة لانتفاء شرطها
الذي هو الوجود الذهني وتوضيحه ان
ماهية المجرد وان كانت متحققة في الذهن
والخارج الا ان وجودهما مختلف [illegible] فجاز
ههنا ان يكون الوجود الذهني شرطا للمقارنة
او الوجود الخارجي مانعا لها وعلى التقدير
لم يصح المقارنة بينهما اذا كان المجرد موجودا
في الخارج قائما بذاته ولما ثالثا فلان ما
ذكر لامتناع توقف صحة المقارنة المطلقة

على المقارنة العقلية يدل بعينه على امتناع تعقل
صحة المقارنة بالنسبة الى القسم الثالث فيلزم
احد الامرين اما فساد ذلك الدليل او
بطلان هذه المقدمة وكل ما يمكن للواجب
الوجود بالامكان العام يجب وجوده له
والا لكان له حالة منتظرة هف المناسب ان يجعل
كبرى القياس هناك كل مجرد عن المادة
يمكن ان يكون عالما بالكليات ثم نضم
نتيجة المقدمتين التي ذكره هيهنا ليحصل
المطلوب ويقال هيهنا فكل ما يمكن للمجرد بالامكان
العام يجب وجوده له اذ لو بقي بالقوة لكان
الى المنتظر ... على ... استعداد ما دية لقبول
الشيء فيكون ماديا هذا خلف فان قيل لو
كان الباري تعالى عز اسمه عالما بشيء وارتسم
فيه صورته لكان فاعلا لتلك الصورة لانها
ممكنة لافتقارها الى ما تقوم به فتفتقر الى
مؤثر هو الواجب اذ لو كان غيره لزم افتقار
الواجب في صفة العلم الى تلك وقابلا لها

لارتسامها فيه

عیسیٰ

درین ایپسی خوش رنگ باغ نشسته وضع

جوهر کیف

اسامه

ملک